AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية ومهنية يسارية

لن يمرّوا..

الهدف الرقمي - فلسطين 3 (1477) - أيار/مايو 2019

مع
ثورة الشعب السوداني
الشقيق
الطلقة ما تقتل..
يقتل سكات الزول

الهدف AL-HADAF

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 3 (1477) - حزيران/يونيو 2019

في هذا العدد

حوار مع خالدة جرار.....6
لا حصانة لخائن.....9
عن التطبيع فلسطينيا.....أحمد بدير.....10
صفقة القرن وتكثيف الهزيمة.....أبو ملي حسن...12
المقاطعة وصفقة القرن.....سماح ادريس....14
ماذا نفعل في مواجهة صفقة القرن.. ...أحمد شعبان....16
صفقة القرن: لن يمروا.....د.سمير دياب..18
بخصوص قضية اللجوء.....عبد الرحمن البيطار..20
بين سايكس بيكو وصفقة القرن....حاتم استانبولي..22
عربان المنامة والمآتة.....د.يوسف عبد الحق..24
خواء الحل الأمريكي.....موسى جرادات..26
وظلم الأقربين أشد مضاضة.....طلال عوكل...27
خرافة اليسار الإسرائيلي.....كميل أبو حنيش..28
قضية اللاجئين .....أحمد مصطفى جابر..30
عناصر الرؤية الصهيونية للصفقة..أنطوان شلحت..34
السودان واغتيال الثورة.....هاني حبيب..36
السودان والجزائر ومعادلة التغيير..عرفات الحاج...38
أزمة الجبهة الشعبية التونسية....محمد التومي..40
الجبهة الشعبية حول الأزمة.....علي بن جدو..42
فنزويلا: متابعة.....اسحق أبو الوليد..44
زيلنسكي وأفاق النظام السياسي الأوكراني.....46
الهدف الثقافي
مفهوم العلمانية.....د.وسام الفقعاوي..48
حين يسكننا حزن الوطن.....د.انتصار الدنان...52
عن حزيران وأمي وقام البيت.....جبريل محمد...54
إنها فلسطين يا غبي.....مروان عبد العال..58

المقالات المنشورة في المجلة تعبّر عن رأي كتّابها وليس بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

لوحة الغلاف للفنانة نداء تايه
فكرة من لوحة للفنان علاء أبو اشتيه

كلـــــــــمة

مرت قبل أيام من إطلاق هذا العدد ذكرى العدوان الصهيوني الثاني على فلسطين، والذي توج بما سمي «النكسة» التي أتاحت للكيان الصهيوني احتلال ما تبقى من فلسطين، إضافة إلى أجزاء من دول عربية أخرى. والسؤال الذي يطرح نفسه في كل مرة تحل فيها هذه الذكرى، هو: أين أرشيفات الحرب العربية، ولماذا لا يمكن إتاحتها حتى اليوم بشكل علمي وكامل للباحثين؟ أين محاضر اجتماعات القيادة العسكرية العربية، وأين قرارات هيئات الأركان ومناقشاتها؟ وكيف نصل إلى معرفة حقة وعلى وجه اليقين: من فعل هذا ومن فعل ذاك؟ وكيف كانت النتيجة ومن المسؤول عنها، بعيدًا عن الشعارات والخطب الرنانة والسردية الجاهزة المعروفة؟ مسألة إتاحة الأرشيفات تكتسب أهمية قصوى هذه الأيام، كما في كل وقت في الواقع، بسبب طبيعة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية خصوصًا والأمة العربية عمومًا، ما يتطلب الوقوف والتصدي له، وهذا سيكون أكثر نجاعة لو كان هناك قراءة موضوعية علمية تستند على الوقائع الحقيقية والأرشيفات الممنوعة حتى الآن على الأغلب؛ لأنها تفضح النخب التي ساهمت في الهزيمة الممتدة، وتكشف خفايا تآمرها أو إهمالها في أحسن الأحوال. في سياق متصل، خصصنا جزءًا كبيرًا من هذا العدد للحديث عن «صفقة القرن» بالترابط مع ذكرى النكسة ومآل فلسطين ومصيرها. أيضًا، قررت هيئة التحرير، وبعد تجاوز الأعداد الثلاثة الأولى، إعادة ترقيم الهدف، ليأخذ هذا العدد رقمًا متسلسلًا متواصلًا مع مجلة الهدف التاريخية بصيغتها الورقية، جنبًا إلى جنب مع ترقيم المجلة الرقمية، لتكون مرجعًا دائمًا، وتأكيدًا على الارتباط بإرث المجلة وتاريخها ومؤسسها الشهيد غسان كنفاني.

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

يسمح النقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الالكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

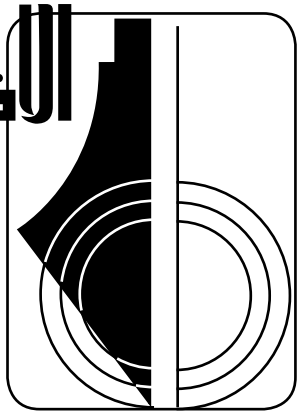

الافتتاحية | الصفقة: عندما «تزدهر» في المنامة!!

كل الحقيقة للجماهير

من الواضح أن ديناميات المشروع الأمريكي – الصهيوني يُلقي بكل ثقله، من أجل تمرير مخططه الرامي إلى «خلق» شرق أوسط جديد كما ذهب بيرس سابقًا، من بوابة «السلام الاقتصادي» كما يسعى نتنياهو حاليًا، محمولًا بصفقة ما أنجز منها على الأرض بمباركة ترامب وتوقيع خط يده أكثر مما أعلن، حيث جاءت لحظة الاقتحام السياسي الأهم الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية بتنسيق كامل مع العدو الصهيوني، من خلال السعي المحموم لإنجاح الشق الاقتصادي من الصفقة التي «ستزدهر» في المنامة بحضور من سيدفعون لحفظ أمن «إسرائيل» وتسيدها في المنطقة وتأكيد قوتها ومركزيتها مما تبقى من رصيد الحقوق والثروات العربية وفي المقدمة منها القضية والحقوق الفلسطينية.

طبعًا الأنظمة العربية التي ستحضر «ورشة الإزدهار» ستدافع عن ذاتها من خلال أن مشاركتها جاءت تأكيدًا للحقوق الفلسطينية، كي تحاول نفي حقيقة أن مشاركتها تعني مساهمتها في تصفية هذه الحقوق وقضيتها. فبعد مسار التسوية الذي اُفتتح فعليًا باتفاقية كامب ديفيد، مرورًا بأوسلو، ووادي عربة، وصولًا لحمى التطبيع، وتسعير العداء لإيران، والسعي لبناء «ناتو عربي» لمواجهتها، انتقلت هذه الأنظمة باسم السلام إلى مرحلة الاستسلام والقبول برضى كامل بالهزيمة. بما يعني إقرار بأن الحلف الأمريكي – الصهيوني كمنتصر من حقه أن يفرض شروطه على المهزوم.. في الحقيقة هم مهزومين، ولم يؤسسوا لما يخرجهم من براثن الهزيمة، بل ما جرى كان غرقهم في الهزيمة وصولًا لأن أصبحوا بيدق للخيانة المعلنة. فهذه الأنظمة الفاقدة لوطنيتها وعروبتها، والمفرطة في حقوق وثروات ومقدرات أمتها، تدرك أن الحلف الأمريكي – الصهيوني، يعمل على مواصلة العمل الكثيف لتحقيق ذات الأهداف التي رافقت المشروع الصهيوني منذ ولادته، والقائمة على التوسع، والنهب، والإرهاب، والهيمنة، والإخضاع السياسي، والإلحاق الاقتصادي، وتصفية القضية والحقوق بل والوجود الفلسطيني.. من خلال الحرب السياسية المُغلفة بالحلول الاقتصادية التي ستُدفع القسط الأكبر من أموالها من الجيوب العربية، وتسير في ركب الخيانة وكأن لا خيارات أخرى أمامها.. إنها إذن الخيانة بعينها.

لقد أثبتت معطيات وحقائق الواقع المعاش وطبيعة وجوهر وأبعاد الصراع القائم في المنطقة وعليها، بأن المشروع المعادي يوظف كل عناصر قوته لفرض شروطه وإملاءاته وتمرير مخططاته، ويحتاج باستمرار للأدوات والوسائل التي تسهل له ذلك، وهنا تحضر المؤتمرات الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية التي عقدت منذ سنوات عديدة سابقة في المنطقة بدءًا من مؤتمر الدار البيضاء، مرورًا بتلك التي عقدت في القاهرة وعمان والدوحة، وصولًا لما عقد منها في واشنطن؛ فالمؤتمرات الاقتصادية تلك انكشفت أهدافها السياسية بما أنتجته في حينه من اتفاقات تسوية سياسية أقل ما يقال عنها: إنها كارثية، بحيث لم يتعدَ دور هذا المؤتمرات أكثر من زرع الأوهام والأمنيات عن الرفاه والنمو الاقتصادي مقابل الصمت والخضوع السياسي والاستسلام للحل التصفوي!

استمرارًا للسياق ذاته، يعني ما تقدم بأننا سنكون أمام «ازدهار» بطعم الهزيمة والانكسار، حيث سيبيت جميع المشاركين ليلتهم في «مَنامة» واحدة اتفق نُزلائها من عرب وأمريكان وصهاينة، على أجندة واحدة، هي: مشروع/صفقة التصفية على أن تغلف بعنوان التنمية.

أمام هذا الواقع، فإن المطلوب لمواجهة ما يحاك لقضيتنا الوطنية الفلسطينية في ليل «المَنامة» الحالك بالسواد، والذي بات على مرأى ومسمع من الجميع باسم: الازدهار والتنمية والسلام، هو التقاء كل القوى الرافضة – فلسطينيًا وعربيًا- من أجل الاتفاق على رؤية وممارسة تتخطى مستوى المناهضة الدعاوية، أو ردود الفعل المرتجلة والمتفرقة إلى مستوى المجابهة الفعلية الشاملة والموحدة، كطريق وحيد يفضي إلى تركيم عناصر القوة والتقدم على طريق إجهاض أهداف هذه الصفقة، وحينها فقط: سيكون «الازدهار» هو عنوان لانكسار مشروعهم على صخرة صمودنا ووحدتنا والتمسك بكامل حقوقنا وثرواتنا ومقدراتنا، وتصبح هزيمتهم في «منامتهم» واضحة!.

الشعبية تطالب بإخضاع حكومة اشتية للرقابة ووقف سياساتها العنصرية بحق القطاع

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن سياسات الحكومة الفلسطينية الحالية هي استمرار لنهج الحكومة السابقة، مما فاقم من الأوضاع المعيشية والاقتصادية لأبناء شعبنا خصوصاً في قطاع غزة الذي يئن من وطأة الحصار واستمرار الإجراءات العقابية المفروضة عليه.

واعتبرت الجبهة أن حكومة شتية لم تستخلص العبر من التجربة المريرة للحكومة السابقة، فقد أكدت المؤشرات أن هذه الحكومة تمارس المزيد من التمييز العنصري بين أبناء الشعب الواحد في غزة والضفة وخصوصاً في موضوع صرف الرواتب، كما لم تتبع خطة إسعافية لمعالجة حالة الإفقار والتجويع، في الوقت الذي كشفت فيه تقارير إعلامية ودولية رسمية عن امتيازات جديدة حصل عليها الوزراء في الحكومتين السابقة والحالية رغم الادعاء بإقرار سياسات مالية تقشفية في أعقاب اقتطاع الاحتلال أموال المقاصة الفلسطينية.

وأضافت الجبهة أن حصول وزراء الحكومة على هذه الامتيازات في ظل الأوضاع الصعبة التي يمر بها شعبنا هي بمثابة فساد مالي وسياسي، الأمر الذي يستوجب إخضاع هذه الحكومة إلى الرقابة والمساءلة والمحاسبة.

ودعت الجبهة لضرورة أن تباشر فوراً قيادة السلطة وفي مقدمتها الحكومة بالتراجع عن سياساتها العنصرية بحق القطاع، بالإضافة إلى وقف كل القرارات التي تعطي المسئولين الفلسطينيين المزيد من الامتيازات من المال العام في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة.

واعتبرت الجبهة أن مهمة الحكومة الفلسطينية هي البحث عن حلول للأزمة الاقتصادية عبر إشراك كل قطاعات شعبنا، بعيداً عن سياسات التهويل والتحذير من تفاقم هذه الأزمة كما صرح الدكتور شتية قبل أيام، فهكذا تصريحات تعطي الاحتلال المزيد من فرض شروطه وابتزازه لشعبنا.

وختمت الجبهة بيانها مؤكدة أن من يريد أن يواجه إجراءات الاحتلال وجرائمه والمخططات الأمريكية الساعية لتمرير صفقة القرن عليه أولاً أن يوقف إجراءاته العقابية بحق أبناء شعبنا والأسرى وكل السياسات الظالمة والتمييز في دفع الرواتب بين أبناء الشعب الواحد، وأن يقر سياسات مالية تقشفية تخضع للرقابة الصارمة وإنصاف تفريغات 200، ووقف التعدي والقرصنة على المال العام عبر المشاريع والخاوات والوكالات واستعادة الأموال المنهوبة وتفعيل قانون من أين لك هذا، ووقف كل الامتيازات للمسئولين بما فيها بدل المهمات والسفر وإيجار البيوت والتوريث العائلي في السفارات وغيرها، فضلاً عن اتخاذ إجراءات لتحرير الاقتصاد الفلسطيني من تبعية الاقتصاد الصهيوني ووقف التعامل ببروتوكول باريس الاقتصادي.

9حزيران/يونيو 2019

الشعبية تدعو للتعامل مع فريدمان كمستوطن مجرم

اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تصريحات السفير الأمريكي لدى الكيان الصهيوني ديفيد فريدمان، التي تتحدث عن حق الكيان بضم أجزاء من مناطق الضفة الغربيّة، تصريحات عدائية تتطابق مع تصريحات المستوطنين الصهاينة.

وقالت الشعبية في تصريح صحفي، يوم السبت، إن «تصريحات فريدمان تأكيدٌ إضافي على السياسة الأمريكية الشريكة لهذا الكيان في احتلاله لأرضنا، ودعمه بإقامة المزيد من المستوطنات عليها، وفي تشجيعه بالتنكر وعدم الاستجابة لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحقوق الشعب الفلسطيني».

وأضافت الجبهة أنه أمام هذه السياسة الأمريكية التي لم تتوقف عن دعم الاحتلال، وتقديم الهدايا له من أرضنا وحقوقنا، بات من المهم الاتفاق على سياسة وطنية فلسطينية موحدة تتعامل مع الإدارة الأمريكية وممثليها على مختلف المستويات بصفتها عدوّ لشعبنا.

كما دعت الجبهة الشعبية، الشعوب العربية وقواها الوطنية والتقدمية إلى اتخاذ خطوات عملية من السياسات الأمريكية الشريكة للاحتلال، ودعوة مملكة البحرين بإلغاء استضافتها للورشة الاقتصاديّة التي ستعقد أواخر هذا الشهر، والتي يراد لها توفير الدعم لاستمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وأن تكون محطة من محطات تصفية القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية بتسهيلات عربيّة، وبشهود من بعض حكام العرب.

في هذا السياق، جدّدت الجبهة دعوتها إلى الجميع بمقاطعة هذه الورشة ومحاصرة نتائجها، كما توجّهت بالتحية لكل من رفض الاستجابة لدعوة المشاركة فيها من بلدان عربية، ومن شخصيات وفعاليات اقتصادية عربيًا وفلسطينيًا.

8 حزيرا/يونيو/2019

غزة

في حوار مع الهدف:
القيادية في الجبهة الشعبية خالدة جرار:

المصالحة تتطلب إرادة حقيقية ووضع المصالح الخاصة جانبا

في عام ٢٠١٨ تشكلت لجنة أردان «ما يسمى بوزير الأمن الداخلي الإسرائيلي» بهدف مزيد من التقييد على أوضاع الأسيرات والأسرى.

مواجهة صفقة القرن يستدعي بناء «حركة مقاومة فلسطينية عربية دولية»، وتستدعي صمود ووحدة فلسطينية داخلية.

إن توفرت الإرادة الحقيقية وتم وضع المصالح الخاصة جانبًا سننجح في تحقيق الوحدة. وإن لا فلا بد من ضغط شعبي لتحقيقها.

نضالنا هو نضال مركب في ظل مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي، فالنضال الوطني ضد المحتل لن يمنع الشعب الفلسطيني من نضاله الديمقراطي والاجتماعي.

مطلوب انتخابات للمجلس الوطني من أجل تقوية المنظمة «الممثل الشرعي والوحيد» لشعبنا، واستكمال مهمتها التحررية وتقويتها وحمايتها من محاولات إيجاد البدائل المشبوهة.
إن أردنا لليسار وقواه الديمقراطية أن تشق مسارًا بديلًا لليمينين الوطني والديني، فعلى هذه القوى أن تكون بالرؤية والبرنامج والممارسة بديلًا حقيقيًا.
رغم ما يعانيه شعبنا من ظروف صعبة وقاسية إلا أن الثقة به كبيرة، ولن يستطيع أي مشروع تصفوي أن ينجح في إنهاء وجوده.

بعد عشرين شهرًا على اعتقالها الأخير في السجون الإسرائيلية، تنسمت القيادية الفلسطينية خالدة جرار الحرية، لتستمر في عطائها الوطني والمجتمعي، دون كلل أو ملل، حيث كان «للهدف» الحوار التالي معها:

***بعد أن تنسمتي هواء الحرية بعد اعتقال دام لمدة عشرين شهرًا، هل لك أن تشرحي لنا أوضاع الأسرى والأسيرات بالذات في السجون الإسرائيلية؟ وما هي الإجراءات القمعية والعقابية المضافة عليهم من قبل إدارة مصلحة السجون؟ وكيفية تعاطي المؤسسات الفلسطينية: المنظمة والأحزاب والمؤسسات الحقوقية والمجتمعية والسلطة مع قضيتهم وحقوقهم؟**

**أوضاع وظروف الاعتقال للأسرى والأسيرات صعبة بشكل عام تتلخص بـ «منع العديد من العائلات من زيارة المعتقلين/ سياسة العزل / الاعتقال الإداري / الإهمال الطبي / فرض العقوبات على الأسيرات والأسرى / استمرار اعتقال الأطفال ووضعهم في ظروف قاسية / منع التعليم.. الخ من انتهاكات مستمرة ومتواصلة. وفي عام 2018 تشكلت لجنة أردان «ما يسمى بوزير الأمن الداخلي

الإسرائيلي» بهدف مزيد من التقييد على أوضاع الأسيرات والأسرى. وبدأت جولتها على السجون واتخذت العديد من الإجراءات الجديدة بحق الأسيرات والأسرى بدأ من مصادرة آلاف الكتب من مكتبات الأسرى، واقتحامات متواصلة يرافقها عنف شديد كما حصل في سجون النقب وعوفر، ووضع أجهزة التشويش، وارتفاع وتيرة العقوبات التي تفرض على الأسيرات والأسرى «عزل، وفرض مزيد من الغرامات، ومنع زيارات الأهل، ومنع الكانتينة، وصولًا إلى منع زيارة المحامين وغير ذلك من الأساليب القمعية.

أما فيما يتعلق بالأسيرات البالغ عددهن الآن 42 أسيرة فقد كانت الهجمة شرسة في محاولة للاستفراد بهن، حيث ظروف اعتقالهن أصعب، ولا توجد أية وسائل تواصل مع العالم الخارجي إلا فقط عبر زيارات العائلات والمحامين. وقد قامت لجنة أردان بزيارة لسجن هشارون السجن الرئيسي للأسيرات، وقررت إعادة تشغيل الكاميرات في ساحته، حيث أن وقف عمل الكاميرات كان عبر نضال سابق للأسيرات. هذا الإجراء دفع الأسيرات للاعتصام داخل القسم والامتناع عن الخروج للفورة لمدة 63 يوم، كما تم فرض رقابة مشددة على التعليم وهو ما تقوم به الأسيرات دون علم إدارة السجن إلى أن وصل لمنعه، ومنع إدخال الكتب ..الخ. وقامت إدارة مصلحة السجون وبعد إصرار الأسيرات على الاستمرار بالاعتصام رغم كل محاولات الإدارة لكسره، على نقل الأسيرات من سجن هشارون الى سجن الدامون «وهو سجن ظروفه أصعب»، حيث جرى تهديد الأسيرات وفرض عقوبة العزل على بعضهن، إضافة للحرمان من زيارة الأهل ومن الكانتينة وإدخال الكتب لمدة شهر.

كما أن ظروف الغرف أصعب؛ فهي بناء قديم جدًا مليء بالرطوبة، والأسرة صدأه، وأماكن الاستحمام خارج الغرف، وساعات الفورة قليلة فقط 4 ساعات يتخللها وقت الاستحمام، والساحة مليئة بالكاميرات، ولا يوجد مطبخ، ولا مكتبة «ممنوع حسب تعبير الإدارة»، وممنوع التجمع بالساحة، وظروف زيارة العائلات صعبة بعد ساعات طويلة يقضونها للوصول للسجن، فوق كل ذلك، فإن إدارة السجن تتعامل بفظاظة مع الأسيرات.

من الملفت أيضًا أنه عند اعتقال أسيرة جديدة تمضي وقتًا طويلًا في مراكز التوقيف بظروف صعبة جدًا وهذا لم يكن

في السابق، حيث يجري نقل الأسيرة إلى السجن مباشرة إذا لم تكن تخضع للتحقيق في مراكزه. بمعنى جرى معاقبة الأسيرات بشكل جماعي ونقلهن كعقاب على خطوتهن بالاعتصام الطويل إلى ظروف تنتهك خصوصيتهن وتصعب من حياتهن داخل الأسر. هذا الوضع دفع بالأسيرات لاتخاذ عدة خطوات احتجاجية منها الامتناع عن الخروج للساحة، وإرجاع وجبات طعام.. وغيرها من أساليب الاحتجاج، وكان مطلب الأسيرات ولا زال نقلهن إلى سجن تكون فيه ظروف الاعتقال أفضل خاصة أن هناك 13 أسيرة محكومات أحكام عالية تصل لدى اثنتين منهن إلى 16 عام، وأقلهن 10 أعوام. تقوم المؤسسات الحقوقية بتنظيم زيارات دورية للأسيرات، لكنها غير كافية، وفي أحيان كثيرة لا يجري من خلال هذه المؤسسات المتابعة اللازمة للعديد من الشكاوى التي تقوم الأسيرات برفعها. كما يتولد لدى الأسيرات شعور بأن ظروف اعتقالهن لا يجري تسليط الضوء عليها بشكل كافي.

***حول صفقة القرن التي على ما يبدو سرى تنفيذها على الأرض (القدس – اللاجئين – المستوطنات) إلى جانب حمى التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، وصولًا للاستعدادات الجارية لعقد «ورشة البحرين» تحت عنوان: «السلام من أجل الازدهار» في ظل حالة الضعف التي نعيشها فلسطينيًا وطنيًا واجتماعيًا، فكيف للمواجهة أن تتحقق؟ وما المطلوب عربيًا على هذا الصعيد خاصة من قبل الأحزاب والحركات التقدمية العربية؟**

في مواجهة الترجمات العملية لصفقة القرن سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي وحتى الإقليمي والعالمي مطلوب بناء «حركة مقاومة فلسطينية عربية دولية» لمناهضة وإسقاط صفقة القرن، وهناك نقاط قوة علينا الاستناد لها أولها الموقف الفلسطيني الموحد، إضافة إلى رفض الشعوب العربية للتطبيع، «حيث بقي هذا الموقف نقطة قوة للشعوب التي قاومت التطبيع رغم توقيع أنظمتها لاتفاقيات مع إسرائيل»، وحالة العداء والرفض الشعبي للسياسات الأمريكية في المنطقة وعلى المستوى الدولي، فنزويلا وكوبا مثلًا، إضافة لاصطدام المشروع الأمريكي بمعيقات جدية لم تنجح محاولاته العسكرية والاقتصادية المحمومة لا في سوريا، ولا لبنان، ولا العراق، ولا اليمن، ولا فلسطين في استكمال مشروعها الاقتصادي الأمني الاستعماري هي وحليفتها «اسرائيل»، وبالتالي فمؤتمر البحرين لن ينجح في فرض الإرادة الأمريكية، فصمود ومقاومة هذه الشعوب كانت العنصر الحاسم، كما ستكون هي العنصر الحاسم في إسقاط ما يسمى بصفقة القرن والتي بدأت ترجماتها على الأرض منذ سنوات طويلة وخاصة في فلسطين، حيث أن المشروع الصهيوني يسير باتجاه رؤيته الاستعمارية الاستيطانية العنصرية، وما راكمه هذا

المشروع من استيطان محموم، وتهويد للقدس، والمحاولات لإسقاط حق العودة (والذي يشكل جوهر الصراع)، ومحاولات شطب الشعب الفلسطيني بصيغته الجمعية «ضفة، غزة، قدس، الداخل والشتات» عبر مشاريع عنصرية واستعمارية، وحصار غزة، وشن الحروب عليها، والاعتقالات الواسعة، والاستهداف الميداني بالقتل للأطفال والشباب والنسا، ودعم عصابات المستوطنين، وهدم البيوت والقرى الفلسطينية في النقب، واللد، والرملة... وغيرها، والقوانين العنصرية مثل: «قانون التسوية، وقانون يهودية الدولة، وقانون الأسرى، وضم الجولان السوري المحتل، وإعلان القدس عاصمة للكيان.. الخ من الإجراءات العنصرية».

كما السعي لبناء حلف عسكري أمني اقتصادي في المنطقة، وفرض العقوبات على إيران وكوبا وفنزويلا وأمريكا الجنوبية.. الخ، كل ذلك يستدعي السعي لبناء «حركة مقاومة فلسطينية عربية دولية»، وتستدعي صمود ووحدة فلسطينية داخلية.

***رغم حالة «الإجماع» فلسطينيًا على رفض صفقة القرن، والإعلان من قبل الجميع (المنظمة – السلطة – الأحزاب والفصائل – ومؤسساته مجتمعية) بأن «الصفقة»، هي مشروع تصفية للقضية الوطنية الفلسطينية، إلا أن الانقسام لا زال قائمًا ويترسخ، ولم تفلح كل الحوارات والاتفاقات الوطنية والثنائية من تجاوزه، فما هي رؤيتكم للخروج من المأزق القائم، وما هي الأولويات المطلوب التركيز عليها وطنيًا في هذه اللحظة؟**

موضوع الانقسام الفلسطيني جرح نازف ومستمر، وهو أحد نقاط الضعف الفلسطيني، وكما شعبنا موحد في الميدان ضد الاحتلال، وموحد في السجون ضد إدارة السجون ومخابراتها، الأولى أن تكون إرادة حقيقية لإنهائه، والمدخل هو الدعوة الفورية للإطار القيادي المؤقت للاجتماع الفوري لوضع استراتيجية مشتركة لمواجهة الخطر الوجودي الحقيقي «صفقة القرن» التي ربما تكون عنصرًا دافعًا للوحدة، وأن يكون هذا الإطار في اجتماع مفتوح لمعالجة الانقسام ووضع استراتيجية المواجهة بشكل مشترك. إن توفرت الإرادة الحقيقية وتم وضع المصالح الخاصة جانبًا سننجح (في تحقيق الوحدة). وإن لا فلا بد من ضغط شعبي لتحقيق الوحدة.

*** كيف يمكن لنا أن نواجه العدوان المستمر من قبل العدو وشعبنا يتعرض باستمرار للقمع والاعتداء على حريته وحقوقه بالاعتقال السياسي والغلاء واستباحة حرماته من قبل «سلطتي الانقسام» في الضفة وغزة؟**

**نضالنا هو نضال مركب في ظل مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي، فالنضال الوطني ضد المحتل لن يمنع الشعب الفلسطيني من نضاله الديمقراطي والاجتماعي، بل إنه في إطار الرؤية الطبقية لطبيعة التناقض الداخلي ووجود فئة محتكرة وطبقة مستفيدة وسياسة اقتصادية واجتماعية تتماشى مع اقتصاد السوق وسياسة البنك الدولي التي تزيد الشعوب إفقارًا، لا بد من رؤية عميقة ونضال ضد هذه السياسات التي ترعرع فيها الفساد والقمع والفقر والبطالة والواسطة والمحسوبية وغياب العدالة ونهب الثروات، وعلينا الانتباه للدور المشبوه الذي يقوم به الكمبرادور الفلسطيني والمنظرين والممارسين للتطبيع.

كما أن سياسات سلطتي الانقسام في الضفة وغزة تمارس القمع بحق المعارضين السياسيين، وسياسة تكميم الأفواه، والاعتقالات، واستمرار سياسة التنسيق الأمني، وملاحقة الناس في قوتهم، وهذه سياسات مرفوضه ويجب التصدي لها من خلال حراك شعبي سلمي، ولنا في تجربة الحراك الشعبي السلمي لقانون الضمان الاجتماعي نموذجًا يمكن تطويره والاستفادة منه في التعبير عن رفض السياسات القمعية الداخلية. وهذا الشكل من النضال الداخلي يقوي الوضع الفلسطيني في إطار نضاله الرئيسي ضد الاحتلال ومشاريعه.

*** بعد مرور خمسة وخمسون عامًا على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، لماذا وصلت إلى ما وصلت إليه من تغييب للدور والبرنامج الوطني وتهميش لهيئاتها ودوائرها لصالح التفرد والهيمنة واستمرار أسرها بخيار المفاوضات ووهم التسوية، بدلًا من إعادة الاعتبار لميثاقها وبرنامجها الوطني التحرري.. فما هو المطلوب للوصول إلى ذلك؟**

**المطلوب إعادة بناء وتطوير م.ت.ف، والمدخل من وجهة نظري هو انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني أينما أمكن، وبعدها على المجلس الوطني المنتخب أن يقوم بالمراجعة الشاملة داخل أطر ومؤسسات منتخبة «وليست معينة». مراجعة لسياسة المفاوضات العقيمة، وتعزيز للشراكة، ووقف سياسة الهيمنة والتفرد، وإعادة الاعتبار للمنظمة على أساس أنها حركة تحرر وطني، وجبهة وطنية عريضة تضم الجميع؛ لاستكمال برنامجها التحرري الوطني والاجتماعي الديمقراطي.

وهذا ما هو مطلوب من أجل تقوية المنظمة «الممثل الشرعي والوحيد» لشعبنا واستكمال مهمتها التحررية وتقويتها وحمايتها من محاولات إيجاد البدائل المشبوهة.

***حول التجمع الديمقراطي الفلسطيني، هل من أفق للنجاح بعد فشل كل تجارب الوحدة السابقة للقوى اليسارية والديمقراطية خاصة في ضوء موقفي حزب الشعب الفلسطيني وحزب فدا ومشاركتهما في «حكومة اشتية»؟ وما المطلوب لتحقيق النجاح لهذه التجربة؟**

**موضوع التجمع الديمقراطي موضوع قديم - جديد، وتجميع القوى الديمقراطية واليسارية هو حاجة ضرورية، الأهم من وجهة نظري هو التوحد على الرؤية الديمقراطية اليسارية الحقيقية، وليس الشكل «أي فقط تجميع عددي دون الاتفاق

على رؤية وبرنامج، والمقصود ليس الاتفاق على الورق، بل ترجمة ذلك بالممارسة. ومع الأسف أنا استغرب من قوى يسارية أن تشارك مع «اليمين الوطني» في حكومة معروف توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن أردنا لليسار وقواه الديمقراطية أن تشق مسارًا بديلًا لليمينين الوطني والديني، فعلى هذه القوى أن تكون بالرؤية والبرنامج والممارسة بديلًا حقيقيًا، «يعني بالعامية مش رجل هون ورجل هناك». ويجب أن يشكل برنامجه بديلًا جريئًا وواضحًا وبدون خجل وموارية للسياسة التفاوضية، وللبرنامج السياسي العقيم، وللتنسيق الأمني، وللسياسة الاقتصادية الرأسمالية التابعة، ولمنظومة الفساد والقمع، ولتحرر النساء، ولمواجهة سياسات الإفقار والسياسة الليبرالية، ولحماية المقاومة وإطلاق طاقة شعبنا وتعزيز صموده على الأرض، من خلال دعم اقتصاد الصمود وإقامة التعاونيات الزراعية والصناعية المحلية، من أجل العدالة الاجتماعية، ومن أجل تعليم مجاني ومتساو للجميع، وعلاج صحي للجميع، وحمايةً التعددية والإبداع والتفكير الحر، ومواجهة الظلامية، وتعزيز الرؤية النقدية بديلًا للتلقين... الخ.

بمعنى أن الوضوح والتعبير الحقيقي عن يسار واضح برؤية واضحة سيساعد على التفاف أوسع من قبل قاعدة ديمقراطية ويسارية لا ترى في اليمينين تعبيرًا عن مصالحها وسيحقق التفافًا أكبر، لذلك رأيي أن الرؤية والممارسة وليس الشكل هو الأساس في الوصول لتيار يشكل مسارًا بديلًا.

***هل من كلمة توجهيها للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات (ضفة – غزة – 48 – مواقع اللجوء)؟**

**في ظل كل ما يعانية شعبنا من ظروف صعبة وقاسية إلا أن الثقة بشعبنا كبيرة، ولن يستطيع أي مشروع تصفوي أن ينجح في إنهاء شعبنا الفلسطيني في كل أماكن وجوده. ولا أن ينهي حقوقه الوطنية الثابتة.. كل التحية لأسيراتنا وأسرانا الأبطال، كل التحية لشهدائنا وجرحانا لمبعدينا ولشعبنا في الشتات، ولصمود شعبنا في كل مكان في قطاع غزة المحاصر الصامد، لأهلنا في القدس في مناطق 4 الذين يخوضون معركة وجودهم على أرضهم، لشعبنا الفلسطيني في الضفة المحتلة التي يلتهمها الاستيطان. بوحدتنا ومقاومتنا وصمودنا سننتصر بالنهاية.

لاحصانة لخائن..

خاص بالهدف

أصدرت إحدى محاكم الكيان - وتُدعى العليا- قراراً بإتمام عمليّة نقل ملكيّة أراضي وعقارات في القدس المحتلة إلى جمعيّات استيطانية، هذه العقارات هي جزء من أملاك الكنيسة الأرثوذكسية داخل البلدة القديمة في القدس، وكان قد تم بيعها للجمعيات الاستيطانية من قبل إدارة أملاك الكنيسة وجهات كنسيّة أخرى، وتورّط في هذه الخيانة المثبتة بطرك الكنيسة ثيوفيليوس الثالث، مثيرًا عاصفة من ردود فعل رعايا الكنيسة وعموم الفلسطينيين.

مبعث النقاش هنا ليس محاولات الاحتلال المستمرة للاستيلاء على الأرض الفلسطينية، ولكن المعالجة الوطنية الفلسطينية لجريمة بهذا الحجم، جريمة تسريب أملاك وقفيّة فلسطينية في عاصمتنا المحتلة لمصلحة العدو. فبينما خاض الشباب الفلسطيني مواجهة شجاعة ضد قيادة الكنيسة والبطرك المتورط/الخائن، تقدّمهم فيها شباب فلسطيني من المسيحيين، مواجهين تهديدات البطرك بالحرمان الكنسي والديني لهم، قادت السلطات المختصة والقيادة الفلسطينية عمليّة غسل رسمي لشخص البطرك وموقعه الديني/الكنسي الذي خانه، رغم الاستنكار الرسمي من طرفها للجريمة، بما شكّل هدراً لجهود المقاطعة والمواجهة الجماهيرية لعملية البيع، حيث تم تنفيس الحراك الجماهيري وإحباطه من خلال تحركات ولقاءات سياسية عقدتها القيادة الفلسطينية مع البطرك، بداعي منع الإساءة للكنيسة، في حين أنّ ما جرى كان الإساءة الحقيقية للمسيحي الفلسطيني ولكل فلسطيني.

كان الأجدى والأجدر دعم التحرك الجماهيري وحمايته، واتخاذ كل السبل السياسية والقانونية المُمكنة لعزل البطرك وكل الفاسدين والمتورطين في هذه العمليّة، فلا أخطر على وحدتنا وهويّتنا من استمرار جرائم تسريب الأرض للعدو، إلا السكوت عن مرتكبيها بداعي الوحدة والمشاعر الدينيّة.

اليوم وفي مواجهة هذه العملية وكل عملية خيانة للأرض والشعب والقضيّة، لا بد من تفعيل كل أداة عمل وطني، في إطار جهد التصدي والمواجهة والعزل والردع للمُسرّبين بلا استثناء، وهو ما يستوجب منح كل الدعم الرسمي والفصائلي والمجتمعي لجهود المواجهة، فلا يُعقل أنّ أرض افتداها هذا الشعب بالدم تذهب للعدو مقابل بعض من مال ينهبه هذا الفاسد أو ذاك الخائن المُتصهين.

عن التطبيع فلسطينيًا
كارثة وطنيُّة تبرّر بـ «الاشتباك السياسي»
فهل أتت «لجنة التواصل» أكلها؟

أحمد بدير–محرر ومعد تقارير

ظهرت للعلن في الآونة الأخيرة عدّة أنشطة تطبيعية داخل الأراضي الفلسطينية المُحتلة، وخلال شهر رمضان فقط رصدت" بوابة الهدف "أربعة أنشطة تطبيعية بين شخصيات أو جمعيات أو فرق فلسطينية وأخرى صهيونية بحجّة الشعار الزائف والمُبرّر الحاضر دائمًا «التعايش والسلام"، ومنهم من ذهب لأبعد من ذلك واصفًا إياه بـ" الاشتباك السياسي."

إفطار تطبيعي في الخليل أثار غضبا عارما

الحدث الأول كان إفطارًا رمضانيًا تطبيعيًا بين شخصيات فلسطينية في مدينة الخليل ومستوطنين، ما أثار غضبًا عارمًا بين أوساط الفلسطينيين، وسط دعوات لمُلاحقة القائمين على الإفطار.

وضجّت مواقع التواصل الاجتماعي مساء الاثنين 13 أيّار/مايو بمجموعة من الصور التي تُظهر تناول مجموعةً من المستوطنين طعام الإفطار في منزل شخصيّات معروفة بالتطبيع في مدينة الخليل تقطن بجوار مستوطنة «كريات أربع» الصهيونية المُقامة على أراضي الفلسطينيين.

والحدث الثاني كان أيضًا إفطارًا مُشتركًا تطبيعيًا عقده ما يُسمى «منتدى الحرية والسلام الفلسطيني»، و«برلمان السلام الإسرائيلي»، الجمعة 31 أيّار/مايو، يضم شخصيات من الطرفين.

وشاركت شخصيات فلسطينية مائدة الإفطار مع شخصيات برلمانية صهيونية، برز منهم محمد المدني مسؤول ما تسمى «لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي»، ووزراء سابقين.

والحدث الثالث فكان مهرجانًا غنائيًا تطبيعيًا يُدعى «غابات مَنَشي»، وهو مهرجانٌ فني صهيوني تطبيعي بامتياز نُظّم هذا العام على أنقاض قرية اللجون المُهجّرة والمُدمّرة وهي إحدى قرى أم الفحم داخل الأراضي المحتلة عام 1948، بالتزامن مع ذكرى احتلالها وسقوطها بيد العصابات الصهيونية في 30 أيار/مايو عام 1948.

أما الحدث الرابع فكان مشاركة مجموعة من المستوطنين في حفل عرس نجل مجلس قروي دير قديس برام الله، والذي حمل خلاله المستوطنين على أكتاب بعض الشباب ليرقصوا على ذات الأرض التي يلتهمها غزوهم الاستيطاني، وأيضًا على ذات الأرض التي سفحت عليها دماء من سقطوا دفاعًا عنها.

وعُرف من الفرق الفلسطينية والعربية المُشاركة: بوب أب بلدي، خيمة إبراهيم، نغمات فلسطين، لوحات مفاتيح الرعد، فرقة نساء ترنّم - سهام حلبي (دالية الكرمل)، وفرقة شهريار - صالح هيبي، والمُغنية المغربية تيما وفرقتها.

هذه الأنشطة التي تم تنظيمها خلال شهر واحد فقط جاءت في ظل رفض شعبي واسع في فلسطين وعدّة دول عربيّة، في الوقت الذي يُراوغ الاحتلال لانتهاك المزيد من حقوق الفلسطينيين وأراضيهم وبتأييدٍ من الإدارة الأمريكية.

تسونامي تطبيعي

الكاتب الصحفي راسم عبيدات رأى أنّ «الحالة الفلسطينية تشهد حالة تسونامي تطبيعي تحت مُسميات «لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي»، هذا المجتمع الذي يجنح منذ عام 1996 نحو اليمين والتطرف والعنصرية، ليس فقط على الصعيد الشعبي بل على صعيد القيادات اليمينية المتطرفة التي تتصارع الآن على الكنيست."

وقال عبيدات لـ «بوابة الهدف»، أنّ اللجنة المُسماة «لجنة التواصل والحوار مع المجتمع الإسرائيلي هي تشكل غطاءً لكل مُطبّع، فما الذي يمنعه في ظل

وجود هذه اللجنة التي يُحاول الجميع من خلالها التغنّي بمُحاولة التأثير على المجتمع الإسرائيلي واستقطابه إلى ما يُسمى معسكر السلام.»

وتابع «عندما نقول للعرب لا تُطبّعوا مع دولة الاحتلال في ظل ما نشهده من تسونامي تطبيعي عربي ما بين دولة الاحتلال وبعض الدول العربية لا يجوز أن نكون كطرف فلسطيني المدخل للتطبيع العربي الصهيوني، أو نكون رأس حربة لهذا التطبيع.»

حلالٌ لهم حرامٌ علينا!

وشدّد عبيدات في حديثه لـ «الهدف» على أنّ الأنشطة التطبيعية الثلاثة التي حدثت خلال رمضان «واللقاء الذي حصل في يافا على وجه التحديد الذي حضره وزيرين سابقين في السلطة الفلسطينية أحدهما أشرف العجرمي الذي كان له لقاءات تطبيعية سابقة، هي نشاطات تعطي الفرصة والمجال لكل من يُريد أن يُشرعن ويُصبح التطبيع لديه علنيًا بأنّ هؤلاء يقومون بالتطبيع فلماذا نحن لا نقوم بمثل هذه العملية ؟».

وحول الهدف المنشود من كل هذه الأنشطة، أكّد عبيدات «بكل تأكيد ليس لمصلحة شعبنا الفلسطيني لا من قريب ولا من بعيد، بل هي عبارة عن تجارة يُريد البعض أن يُحقّق له مكاسب شخصية اقتصادية واجتماعية»، وفي ذات الوقت أشار «يجب أن نميّز جيدًا بين اللقاءات التطبيعية وبين ما يجري من بعض الفعاليات الميدانية الاحتجاجية على هدم بيت مثلاً أو مُصادرة قطعة أرض من بعض ممن يقفون إلى جانب شعبنا في هذا الاتجاه.»

وأضاف «لكن هناك لقاءات تطبيعية بحتة كمؤتمر هرتسيليا الذي يُعقد سنويًا ويرسم إستراتيجية دولة الاحتلال وتحضره النخبة الصهيونية من كافة التخصصات، وعندما يذهب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح نبيل شعث، أو أحمد مجدلاني وهو وزير وأمين عام لفصيل فلسطيني وعضو لجنة تنفيذية في منظمة التحرير أيضا ويقول (إننا نذهب لنشتبك سياسيًا)، للأسف هذا عمى سياسي وليس كما ادّعى، من يذهب لوكر الصهيونية ويرسم سياسات للحركة الصهيونية لا أعتقد أنه يشتبك سياسيًا، بل يُطبّع علنيًا.»

وأكّد عبيدات خلال حديثه مع «الهدف»، على أنّ «كل اللقاءات التطبيعية التي نشهدها اليوم تأتي في ظل غياب الرادع والمُحاسب. عندما تزور وفود إسرائيلية من أحزاب متطرفة كالليكود رام الله بشكل علنيّ وطبيعي وتُستقبل من رأس الهرم السياسي أو من قوى سياسية، فهذا يُعطي المجال لمن يقوم بعمليات التطبيع للمُجاهرة بهذه الأفعال.»

وختم حديثه بالقول «الحالة السياسية الفلسطينية حالة منقسمة ومتشظية ولا يُوجد رأس قيادي مُوحَّد، فبالتالي حبل التطبيع متروك على غاربه، وكل شخص أو جماعة تقوم بالتطبيع تدّعي أنها تقوم بذلك من أجل المصالح العليا للشعب الفلسطيني»، مُؤكدًا أنّ السبيل الوحيد للحد من هذه اللقاءات «هو كشف وتعرية وفضح كل من يقوم بالتطبيع، لا يجوز أن نستمر في الحديث بالعموميّات، بل يجب الحديث بشكل واضح ومُحدّد أنّ هذه اللجنة أو تلكَ هي لجنة تطبيعية ولا بد من التحريض عليها علنًا لأنها تمس بحقوق شعبنا الفلسطيني، والثوابت الفلسطينية.»

ما يُسمى بـ «لجنة التواصل مع المجتمع الاسرائيلي» شدّدت في بيانات عديدة على أنّ «كل نشاط تقوم به تكون مهمّته نقل الموقف الفلسطيني الرسمي والرؤية الفلسطينية الشاملة إلى الجانب الإسرائيلي بكل مكوناته وليس تماهيًا بأي شكلٍ من الأشكال مع الاحتلال أو تطبيعاً معه.»

وقالت إنها «ستستمر في عملها الوطني المُناط بها، من خلال التواصل مع مختلف الشرائح في المجتمع الإسرائيلي ومكوناته، كما مع الجاليات اليهودية في أنحاء العالم.»

ويرى مراقبون أنّ مثل هذه اللقاءات التطبيعية «تُسيء للنضال الفلسطيني، وتمس الجهود المبذولة لمقاطعة إسرائيل، وتُشجّع التطبيع العربي. ومثل هذه الإفطارات التطبيعية تُعطي مسوّغًا لعدد من الدول العربية بممارسة التطبيع.»

ويوظّف العدو الصهيونيّ التطبيع أداةً بالغة الأهمية من أجل فكّ عزلته المتصاعدة عالميًّا، وسعيًا إلى تبديل صورته في عيون العرب على أنّه ليس عدوّهم الأوّل. ولكنّه، على الرغم من هذه المحاولات، ورغم نجاحه في التطبيع مع هذا النظام العربيّ أو ذاك، وسقوط بعض الأشخاص في وحل التطبيع، فقد عجز عن تلميع صورته في أذهان شعوب منطقتنا التي ما تزال، تعتبره عدوّها الأوّل.

ويُشار إلى أنه في الوقت الذي تعمل فيه بعض الدول العربية، على تطبيع علاقاتها بشكل فج مع دولة الاحتلال الصهيوني ويتطوّعً عدد من الشخصيات السياسية والصحفية والثقافية العربية لتسويغ ما تقوم به حكوماتهم من وراء ظهر شعوبها، هناك نماذج وفعاليات ومواقف على المستوى الدولي تنتصر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتدعو إلى مقاطعة دولة الاحتلال وعزلها باعتبارها دولة احتلال استيطاني ودولة تمييز وفصل عنصري. ولا زالت حركة المقاطعة (BDS) تُحقّق نجاحات على المستوى الدولي، وتُسبّب إزعاجًا لحكومة الاحتلال وللإدارة الأمريكيّة، وذلك رغم ما تواجهه الحركة من صعوبات ناتجة عن الحرب المُضادة التي يشنّها ضدها كل من واشنطن والكيان الصهيوني.

كي لا يسود اللاطبيعي..

أحداث التطبيع الأربعة المذكورة هنا لا يجب أن تُنسينا مسار طويل من التطبيع افتتح له باب واسع قبل الشروع في نهج التسوية، وتغطى هذا التطبيع في حينه باعتبارات وأسماء عديدة، إلى أن غدت العلاقة مع العدو ذاته طبيعية؛ منذ أقدمت القيادة الفلسطينية على عقد «صفقة» أوسلو مع العدو الصهيوني باسم «السلام».. فالتطبيع في الأصل هو جعل اللاطبيعي طبيعي، ولكي لا يتكرر التطبيع الشعبي في المشاهد الأربعة المخزية وغيرها بالطبع، فليتوقف التطبيع الرسمي.. كي لا نرى حينها صور عناق جنود العدو.. ولا لجان التواصل مع مجتمعه.. ولا السهر في مستوطنة بيت إيل.. ولا إفطار «الصائمين» من المستوطنين في ضيافة أشرف الجعبري.. ولا مشهد الرقص المخزي.. ولا حتى القبول في أن نعزي بجزاريه.

صفقـــــة القـــرن وتكثيـــف الهزيمـة

أبو علي حسن
عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

منذ عامين بالتقريب والعالم العربي بقواه السياسية وأنظمته الرسمية والرأي العام العربي، يقع تحت وقع حرب الأعصاب التي افتعلتها الإدارة الأمريكية بفعل قنبلتها السياسية التي سوف تطلقها في الفضاء العربي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، مطلقة عليها اسم «صفقة القرن».
على مدى عامين والعالم يقف على رجليه ينتظر انفجار هذه القنبلة السياسية في وجوهنا، حيث تناثر دخانها على مدى تلك الشهور، وعلى ضوء دخانها المتصاعد، دخل السياسيون والخبراء والإعلام والأقلام من عرب وفلسطينيين في سباق محموم لتحليل طبيعة الصفقة الموعودة من سيد البيت الأبيض.

إنها حرب بمعنى الكلمة، حرب من نوع مختلف، حرب اتلاف الأعصاب، وإحداث الإجهاد والإعياء، وصولاً إلى عدم القدرة على التركيز، وخلق الفوضى السياسية والفكرية.

ويظل السؤال قائماً: (لماذا تم الإعلان عن صفقة القرن منذ سنتان... ولم يتم حتى اليوم معرفة تفاصيلها، في حين تم تسريب الكثير عن تفاصيلها دون أن يؤكدها صاحب الصفقة؟!). بدون شك إن الإدارة الأمريكية تدرك جيداً أن هذه الصفقة - القفزة النوعية في الشكل والمضمون، والوقاحة في كشف أداتها في تدشين مشروعها التاريخي بوأد القضية الفلسطينية، سيترك عند بعض العرب أو الفلسطينيين، شعباً وقيادة، شيئاً من الصدمة السياسية، وربما موجات من الغضب والرفض، أو التخبط عند بعض الدول المسماة بدول الاعتدال، هذه الصدمة السياسية كانت هدفاً واعياً ومطلوباً، لدى السيناريو الأمريكي، في سياق إحداث الفوضى السياسية في الواقع العربي، وبعد أن تأخذ الفوضى مداياتها، وبعد أن يتسلى الإعلام العربي والفلسطيني على مدار سنتين في التحليل، وتبيان المخاطر والأهداف والتوقعات والاستنتاجات، وبعد أن تتعود الأذن السياسية على موسيقى صفقة القرن، ويتعود المواطن العادي على سماع الاصطلاح ودلالاته، يأتي خبير السياسة الأمريكية ليدير الأزمة من جديد، من خلال السعي إلى الاحتواء والإقناع لبعض العرب بأن هذا الحل، هو الحل الأمثل للقضية الفلسطينية وللعرب وللإقليم، والأمر يحتاج إلى التجييش بعد عملية الإعياء.

وعليه فإن هذه المسألة الزمنية ما بين الإعلان والكشف عن النص، هي مسافة خلق الأزمة، ومن ثم إدارة الأزمة بشروط الأزمة، التي خلقت لأجل هدف الصفقة، إذن هي مسافة السيناريو السياسي والعملي للوصول إلى الهدف الأسمى.

خلال هذه الفترة الزمنية، كان مطلوب هندسة وتهيئة البيئة السياسية والعربية والإقليمية للصفقة، بالتوازي مع خلق الوقائع على الأرض، وتحضير الأدوات السياسية للتنفيذ، وتوفير الكلفة المالية للصفقة باعتبارها مشروع «السلام الاقتصادي» على ضوء ذلك كانت الزيارات الأمريكية المتكررة للمنطقة، والاستدعاءات للرؤساء والزعماء المسؤولين لاختبار النوايا أو للإخبار ليس إلا. ومن المقطوع به أن العدد الأكبر من ملوك ورؤساء العرب كان لديهم علم بالصفقة، ونوقشوا بتفاصيلها، وإن نكروا ذلك..! إذ كيف يرفض البعض الصفقة قبل أن يعرف تفاصيلها؟! والفلسطيني بطرفي السلطة يعرفان التفاصيل، لذلك تم رفضها كونها الرصاصة الأخيرة في نعش أوسلو الذي راهنت عليه القيادة الفلسطينية المتنفذة!!

أما بشأن خلق الوقائع على الأرض، فقد كانت لأجل إحداث الصدمة، والتي تمثلت في اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة أبدية للكيان، وأعقب ذلك نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، كتأكيد على جدّية الموقف الأمريكي من مسألة القدس، ومحاولة لتشجيع دول أخرى تابعة وذيلية لأمريكا، إلى الإقدام على نقل سفاراتها كما فعلت أمريكا، وفي سياق الوقائع لجأت أمريكا إلى إقفال ممثلية (م.ت.ف) في نيويورك، وتقليص الدعم المالي لمنظمة الأونروا

في محاولة لإلغاء دورها الإنساني، توطئة لإنهاء ملف اللاجئين الذي يؤرّق العالم، ويقف حجر عثرة أمام كل الحلول، وبعد خلق الوقائع على الأرض تأتي خطوة إيجاد الأدوات القادرة على التنفيذ للصفقة، بعد أن أصبحت الوقائع على الأرض، أمامها صخوراً يصعب كسرها، وعليها أن تنفذ ليس إلا. لهذا كانت الإدارة الأمريكية جاهدة في الضغط على الأردن وعلى القيادة الفلسطينية، وعلى مصر، وعلى دول الخليج وتراهن وتدفع باتجاه فوز نتنياهو في الانتخابات، وتياره اليميني القادر على فرض الوقائع على الأرض، حيث أعطى مؤشرات على عزمه بضم بعض المناطق في الضفة الغربية.

وفي السياق نفسه، استطاعت الإدارة الأمريكية أن تنال موافقة ودعم بعض دول الخليج على الصفقة، وعملت على دفعها إلى التطبيع المتسارع مع الكيان، وفتح كافة أشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي والرياضي، للبدء في سباق ماراتون الصفقة، بيد أنها لم تستطع إقناع الطرف الفلسطيني كونه الخاسر الأكبر في عملية الصفقة، وكونه لا يزال يراهن على أوسلو.

كما أحدثت الإدارة الأمريكية تخوفات حقيقية لدى النظام الأردني بفعل أن الصفقة قد تتداعى في مراميها وبعض أهدافها إلى ما يسمى البديل الأردني الذي لم يغب يوماً كمشروع سياسي، من الساحة السياسية في الكيان وفي المنطقة. أما موقف النظام المصري، فقد كان ولا يزال مربكاً، لا يعلن قبوله للصفقة من جهة، ولا يعلن عدائه صراحةً، إذ أن النظام المصري يدرك جيداً أن بعض تسريبات عناوين الصفقة تتعلق بتوسيع قطاع غزة عبر شريط من سيناء محاذي لغزة، الأمر الذي يترك حساسية عالية لدى النظام والشعب المصري على هذا الحل الذي سيكون على حساب سيادة مصر على أرض سيناء التي تحررت بدماء أبنائه. كذلك لن يكون ممكناً أن تنجح الصفقة بدون أن يتوفر لها مقومات النجاح، وعلى رأسها الكلفة المالية العالية المرصود لها، تحت ما يسمى «السلام الاقتصادي» أي أن الأمر يحتاج إلى إحداث تغيير في بنية الوعي، وهذا يحتاج إلى إحداث عملية تنمية اقتصادية في المناطق التي سيبقى فيها الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وفي المناطق التي سوف يوطّن فيها لاجئو الشتات، ومن ثم بناء المدن والبنية التحتية، وإحداث نقلة نوعية اقتصادية في حياتهم بعيداً عن وطنهم الأم فلسطين، وهنا يتغير مفهوم التوطين السياسي إلى التوطين الاقتصادي.

ولا تتوقف الكلفة المالية عند هذا الحد، فالدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، والدول المستعدة للتوطين، تطالب بحقوقها على الضيافة على مدى سبعين عاماً، وعلى التوطين اللاحق ونفقاته، الأمر الذي يجعل من مشروع السلام الاقتصادي، مشروعاً مكلفاً على الإدارة الأمريكية، وهنا كان السعي من قبل الإدارة الأمريكية طيلة الفترة الماضية هي الحصول على ضمانات لدعم الصفقة كمشروع سياسي من دول الخليج العربي، التي أصبحت لها مصلحة في إنهاء القضية الفلسطينية كعبء سياسي وأمني واجتماعي لطالما وضعها في مواجهة أصابع الاتهام بالرجعية والموالاة لأمريكا، وارتباطاً بأن الخطر الاسرائيلي لم يعد خطراً على العرب، والخليج بشكل خاص، إنما مصدر الخطر هو الخطر الإيراني!!

فالولايات المتحدة حين ضخّمت الخطر الإيراني في المنطقة، فهي تستهدف الإيحاء أو التصوير المباشر للسعودية بأنها تواجه خطر وجودي..! الأمر الذي يجعل القيادة السعودية تستشعر أكثر من أي وقت مضى أنها بحاجة إلى الولايات المتحدة في مواجهة الخطر الإيراني القادم. كل المعطيات السابقة تجعلنا أمام بانوراما أمريكية على مدار سنتين، بانتظار الفصل الأخير من الصورة، وهي تفاصيل الصفقة... فما هي الصفقة...؟

مـا هـي الصفقـة...؟

ربما التفاصيل هي التي لم تذاع حتى الآن، غير أن الأهداف العامة لم تعد سراً على أحد، والاستهداف الأمريكي للمنطقة غدا واضحاً للجميع، ولا شك في مخاطر هذه الصفقة على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ومحاولة انهاءها وتجاوزها راهناً ومستقبلاً، وإخراجها من الزمان والمكان، وإسدال الستار على عمقها الجيوثقافي في المنطقة، فهذا الاستهداف لا يمكن أن ينال النجاح دون أن تتم هندسة الإقليم بكليته. إن صفقة القرن يمكن قراءتها في سياق الاستراتيجية الأمريكية لتدشين الشرق الأوسط الجديد، الذي لقي فشلاً عبر عقدين من الزمن، ولطالما كانت القضية الفلسطينية وعناوينها كالقدس... واللاجئين... والدولة الفلسطينية.. إلخ... سبباً مباشراً في إفشال هذه الاستراتيجية الشرق أوسطية للإدارة الأمريكية، لذلك كان التعديل على سيناريو خلق الشرق الأوسط الجديد عبر تغيير الأولويات من جديد، بما يجعل إنهاء القضية الفلسطينية أولاً كخطوة نوعية وصادمة للجميع، يتبعها خطوات الخلق الجديد للإقليم عبر ديناميات سياسية واقتصادية وثقافية، لكنها بالمجمل ديناميات كسر الوعي لشعوب المنطقة أو تزييفه عبر التلاعب في مكوناته وصولاً إلى وضع «إسرائيل» في قلب معادلة الشرق الأوسط الجديد، بحيث تصبح هي مصدر الرعاية والقوّة والمحرّك للإقليم، مع غياب الدول المركزية التقليدية في المنطقة، وعليه فإن مشروع صفقة القرن، هي التكثيف السياسي لكل المشاريع السياسية السابقة التي طرحتها الإدارة الأمريكية في المنطقة، وهي عملية تكثيف للهزائم العربية منذ النكبة.

أما سيناريو وأد القضية الفلسطينية، فيعتمد على مجموعة الأفكار التي يجري تطويرها عبر جرّ الأطراف للحوار حولها، ودراسة ما هو ممكن، وما هو غير ممكن في ضوء ظهور المصدّات السياسية الفلسطينية أولاً والإقليمية ثانياً، التي تواجه بعض هذه الأفكار.

أولاً: لا دولة فلسطينية ولا انسحاب من الضفة الغربية.

ثانياً: بقاء المستوطنات الاسرائيلية في مناطق الضفة الغربية مع توفير المجال الجغرافي الحيوي لحمايتها وتوفير مقومات الحياة فيها.

ثالثاً: احتمال ضم أجزاء من الضفة إلى الكيان «مناطق ج».

رابعاً: تحول غزة إلى منطقة اقتصادية مفتوحة، وتشكّل جسراً بين أكثر من جهة، مع ضمانات سياسية واقتصادية وأمنية لقاء وقف المقاومة.

خامساً: إمكانية توسيع قطاع غزة – أحد

الخيارات – للحد من الكثافة السكانية التي تولّد المصاعب الحياتية، وتشكّل مصدرِ التطرف والغضب اليومي.
سادساً: العمل على توطين اللاجئين في بلدان اللجوء، وفق رؤية اقتصادية وأمنية.
سابعاً: انعطافة كبيرة نحو التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني والاعتراف الشامل به.
ثامناً: العمل على خلق كيانات سياسية جديدة في الضفة والقطاع، تكون شريكة في صفقة القرن، كما حدث في الخليل بإنشاء حزب برأسه السيد أشرف الجعبري وغيره، حزباً تطبيعياً.
أخيراً يمكن القول أن صفقة القرن كتكثيف لطبعات الشرق الأوسط الجديد، هي ذاتها رؤية القادة الاسرائيليين والصهاينة الانجيليين من بيريز إلى ديفيد فريدمان، الذي صرّحَ أخيراً أمام الأيباك (لجنة الشؤون العامة الأمريكية – الاسرائيلية)، «بأن الخطوط العريضة لمشروع صفقة القرن هي تنظيم سيطرة أمنية إسرائيلية كاملة على الضفة الغربية، ووجود أمني إسرائيلي دائم في غور الأردن، واعتبار القدس عاصمة أبدية لـ إسرائيل».
يبقى السؤال الأهم والمحوري، هل يكفي أن ترفض الصفقة حتى تفشل...؟
من نافل القول أن العرب جميعهم قد رفضوا سايكس بيكو... وفي الوقت ذاته، كانوا أدوات تنفيذها، وتفتيت العالم العربي، ووزعوا تقسيماته على الإقطاع والشيوخ، كما رفض العرب وعد بلفور، ومع ذلك تحقق الوطن القومي اليهودي، بفعل العجز العربي العملي... وعليه فإن معيار الرفض الفلسطيني أو العربي ليس البيان السياسي أو التصريح الإعلامي إنما المعيار الحقيقي هو رسم رؤية سياسية وأمنية واستراتيجية واضحة لمواجهة الصفقة من الكل الفلسطيني، أي أن أحد أهم مقومات استراتيجية التحدي والمواجهة العملية هي الوحدة الوطنية التي تستدعي إنهاء الانقسام أولاً، وبناء منظمة التحرير الفلسطينية من جديد على أسس وطنية وديمقراطية على قاعدة التجديد لبنية حركة التحرر الفلسطينية القادرة على وقف التداعي والانهيار.

المقاطعة وصفقة القرن

سماح إدريس
رئيس تحرير مجلة الآداب،
وعضو مؤسس في حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان.

طلبت مني العزيزة مجلة الهدف رأيًا مقتضبًا في دور المقاطعة إزاء صفقة القرن. وهذا هو.

**

المقاطعة وصفقة القرن

التعليق الأوّل الذي قد يتبادر إلى الأذهان عند قراءة العنوان: وهل تستطيع مقاطعةُ" إسرائيل» إفشالَ صفقة القرن؟
الجواب يتوقّف على ما نعنيه بالمقاطعة في هذا السياق. فإذا كان المقصود مقاطعةَ البضائع المنتَجة في المستوطنات المشيَّدة في فلسطين المحتلّة عام 67، أو البضائع الإسرائيليّة عامّةً، فالجواب هو النفي على الأرجح. لكنْ إذا وسّعنا دائرةَ الاستهداف، فإنّ إمكانيّة إحباط الصفقة، على المديين المتوسّط والبعيد، واردةٌ جدًّا.
نبدأ بأحد وجوه المقاطعة: المقاطعة الرسميّة العربيّة. المطلب الأوّل والبديهيّ هو أن تقاطع كافّةُ المكوّنات الفلسطينيّة حضورَ مؤتمر البحرين، المُعَدّ لتصفية القضية الفلسطينيّة، بتحويلها الى مجرّد «حلٍّ» اقتصاديّ)باهت وتافه وناقص (لأهل غزّة في الأساس. المؤشّرات الأولى تُظْهر أنّ هذه المكوّنات، بما فيها سلطةُ التنسيق الأمنيّ الفلسطينيّة وحزبُها (حركةُ فتح)، لن تحْضر المؤتمر. هل هذا موقف فلسطينيّ كاف؟ كلّا بالطبع، لكنّه على الأقل ينفي أن تشارك أيدٍ فلسطينيةٌ في تصفية القضية الفلسطينية. لكنْ من الضروريّ هنا معاقبةُ كلّ" فرد "فلسطينيّ يشارك في المؤتمر بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، سواء من الاقتصاديين ً أو السياسيين الذين يسعوْن إلى دوْرٍ ما من وراء ظهر الفصائل والسلطة ً معًا. وللشعب الفلسطينيّ أن يخمّن وحده سُبُلَ «المعاقبة "استنادًا إلى تجربته العريقة، خصوصًا في سبعينيات القرن الماضي، مع كلّ مَن خان القضيّة الفلسطينيّة! ومن الضروريّ أيضًا أن تعمد السلطة الفلسطينية (وحزبُها) إلى قرْن القول بالفعل، ولو في الدرجة الدنيا: فتُوقف التنسيقَ الأمنيَّ مع العدوّ، وتلغي «لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيليّ،» فورًا وبلا أدنى تردّد.
أمّا المطلب الثاني في بند المقاطعة الرسميّة العربيّة فهو اتفاقُ الأنظمة

التي ترفض الصفقة علنًا) سوريا، العراق، لبنان، الجزائر، السلطة الفلسطينيّة، (...على عقد مؤتمر مضادّ، وإنشاء أطر مواجهة في الصعد المتاحة. والحق أنّ لدى هذه الأنظمة، إن اجتمعتْ على موقف واحد، من عناصر القوة البشريّة والقتاليّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة والشعبيّة ما تستطيع أن تَلْجم به تهوّرَ الملاكم الأميركيّ وتدهور الخائن العربيّ. وربما بات ملائمًا اليوم «شقُّ "الصفّ الرسميّ العربيّ فعليًّا، وذلك بإنشاء «ميني جامعة عربيّة» تضمّ كلَّ الأنظمة المعادية لصفقة القرن، تفعّل قوانينَ المقاطعة العربيّة وقراراتها المتعاقبة منذ نهاية الأربعينيّات .فإذا كانت "الوحدةُ "النظاميّة العربيّة الشاملة اليوم

لا تتحقّق إلّا بمشروع خيانيّ) ولا صفةَ لصفقة القرن إلّا صفة الخيانة (على حساب قضيّتنا المركزيّة الأولى، فمن الواجب الخروجُ من هذه الوحدة الشاملة المزعومة، وبناءُ وحدة نظاميّة مصغّرةٍ بديلة.

لكنْ تبقى المقاطعةُ الشعبيّة هي الأساس في المواجهة، لما تشكّله من تهديدٍ أكثرَ رسوخًا وعمقًا على مصالح "إسرائيل "وداعميها. ونقصد مقاطعة كلّ ما يمتّ بصلة إلى الكيان الصهيونيّ، وكلّ ما يدعمه اقتصاديًّا أو ثقافيًّا أو فنّيًّا أو أكاديميًّا، ممّا نحن قادرون عليه بالفعل .قد لا نستطيع في هذه المرحلة، كشعوب، أن ندعو إلى مقاطعة كلّ شيء يَضرب مصالحَنا الوطنيّةَ والقوميّة، لكنْ «ما لا يُدرَك كلّه لا يُترَك جُلّه."

المقاطعة الشعبيّة هي روح المقاطعة، وضمانُ استمراريّتها حتى على المستوى الرسميّ والقانونيّ. وينبغي عدمُ الاستخفاف بها، بل تطويرُ أطرها الموجودة من أجل تحويلها إلى قوّة عالميّة جبّارة على النمط الذي فَرض على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في القرن الماضي التخلّي عن السلطة والإفراج عن نلسون مانديلا وقادةِ المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ.

وفي هذا الصدد علينا تشبيكُ قيادات حركات المقاطعة في الوطن العربيّ أوّلًا، ثم تشبيكُها مع نظيراتها في العالم، وبشكل دوريّ ودائم، من أجل رسم استهدافات جديدة ومنطقيّة وواقعيّة)وبعضُ ذلك قد تمّ فعلًا :(فنبحث في أيّ الشركات، والمهرجانات، والمؤتمرات، وورش العمل، والأفلام، التي ينبغي/ ويمكن/ أن نقاطعَها، ومن ثمّ نعمل بشتّى الوسائل على إفشالها أو إفشال انتشارها. ومن على منبر هذه المجلة العزيزة،" الهدف"، مجلة المناضل الفذّ غسان كنفاني، أدعو كافّةَ المهتمين من مناضلي المقاطعة العرب إلى الاتصال بحملة مقاطعة داعمي" إسرائيل» في لبنان من أجل عقد لقاء (وإنْ متأخّر) لحركات المقاطعة العربيّة. ونحن على استعداد لاستضافته في لبنان.

المقاومة أو المقاطعة أو المواجهة تبدأ بخطوة. والمقاطعة، في العالم وفي الوطن العربيّ، خطت خطواتٍ واسعةً على طريق عزل الكيان الصهيونيّ وضربِ العقود التجاريّة معه وفضح سمعته «الديمقراطيّة» الكاذبة .لكنّ المطلوب، اليوم، هو مواجهة أكبر، مدروسة، ومنسّقة، تتوجّه إلى رأس الأفعى، الإدارةِ الأميركيّة الاستعماريّة، راعيةِ الكيان الاستيطانيّ العنصريّ الصهيوني.

ماذا نفعل فى مواجهة ”صفقة القرن“؟

أحمد بهاء الدين شعبان
الأمين العام للحزب الاشتراكى المصرى

"إن التسوية لن تتحقق قبل أن ينزع العرب من عقولهم وكتبهم كل ما يمت بالعداء للصهيونية بصلة". إسحق شامير

لا يكاد يومٌ يمر، إلا وخبرٌ يُنشر، أو دراسةٌ تُطبع، أو برنامجٌ يُعدُّ، أو مؤتمرٌ يُعقد، تحت مسمى "صفقة القرن"، دون أن يتطوع، حتى الآن، أحدٌ لكى يوضح أبعاد هذه الصفقة، وفحواها، وخطوطها الزمنية، وأبعادها!

لكن المؤكد، فى هذا السياق أمرين:

الأول: أن هذه "الصفقة"، فى جوهرها، وبعيداً عن أى حديث منمق، تستهدف الإجهاز الكامل على ما تبقى من القضية الفلسطينية، وخاصةً حق العودة لملايين الفلسطينيين، المطرودين من وطنهم بفعل القوة الصهيونية الإجرامية الغاشمة، والذى سيظل عقبة أمام استكمال ابتلاع الفك الصهيونى الشرس لأرض فلسطين التاريخية الكاملة، وثانياً: أن هذه "الصفقة" عملية مستمرة التقدم، Process، أنجزت منها خطوات، خطوة بعد خطوة:

* فعملية تهويد القدس المحتلة، رغم أنف القانون الدولى، خطوة.
* ونقل السفارة الأمريكية إليها والاعتراف بها عاصمة موحدة لإسرائيل، خطوة.
* وحصار الوجود الفلسطينى والتضييق عليه، داخل وخارج الوطن المغتصب، خطوة.
* وإقرار إسرائيل كدولة عنصرية، يهودية، خالصة العرق.. خطوة.
* وضم الجولان السورية المحتلة.. خطوة.
* والتباحث مع دول الشتات العربية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين بها، مقابل حفنة دولارات.. خطوة.
* والضغط على دول الخليج لإتمام عملية التطبيع المجانى مع إسرائيل، خطوة.
* وإعلان تأسيس الحلف التابع لأمريكا وإسرائيل، الذى أُطلق عليه "الناتو العربى"، أو"حلف الشرق الأوسط الاستراتيجى" (ميسا)، [Mesa ـ Middle East Strategic Alliance] .. خطوة... وهكذا دواليك.

أى أن مسار "صفقة القرن" يأتى معاكساً للترتيبات التقليدية المعهودة، حيث يأتى التفاوض أولاً، من أجل الاتفاق على برنامج مقبول من أطراف الصراع تعلن التزامها بتنفيذه، إلى نمط جديد على العلاقات الدولية، يتم فيهً اتخاذُ الإجراءات المتتابعة وفرضها على أرض الواقع، ثم الدعوة إلى اللقاء من أجلِ شرعنةٍ ما تم تنفيذه، باعتباره أمراً منتهياً ومفروغاً منه، لا سبيل للتراجع عنه أو مناقشته!

والمؤسف والخطير، فى نفس الوقت، أن النظم العربية كافة، إلا من رحم ربى، ضالعةٌ فى هذه الجريمة النكراء، إن عجزاً أو مباركةً أو اتقاءً للشر!، ومعظم الدول العربية غارقةٌ فى مستنقع الفوضى والاستبداد، والفساد، والاحتراب الأهلى، والصراعات المحلية، بما لا يوفر أدنى فرصة لاهتمام جدى بالقضية الفلسطينية، بعد أن تراجعت مكانتها من "القضية المركزية" إلى سبب للصداع فى رأس المنطقة ينبغى تسكينه بأىٍ صورة من الصور، ولم تعد إسرائيل عدواً لأغلب الدول العربية، وبالذات الخليجية، كما أعلن "نتنياهو"، إذ احتل مكانها عدوٌ جديد، هو "الشيعة" و"إيران"، جمع بين إسرائيل وبينها!

وتأسيساً على ما سبق، فالمراهنة، ولو بأى قدر، على وقفة صادقة للنظم العربية تحمى القضية الفلسطينية من الخطر المحدق، مراهنة عبثية. ولم يبق أمامنا إلّا أن نُجدد الرهان على الممكن المتاح، وهو حركة الجماهير العربية، التى أثبتت حيويتها وقدرتها على الفعل والتأثير، فى مصر وتونس، والسودان، والجزائر، قبل أن تُسرق انتفاضاتها الشعبية، أو تتعرض للمصادرة!

فأمام الحركة الجماهيرية العربية فرصة تاريخية لا تُعَوّض، لإعادة الاعتبار لدورها وقدرتها على التأثير وتغيير الواقع، بالتوحُّد حول هدف واضح ومُحدد، تجمع عليه القوى الوطنية والقومية واليسارية كافة، هو إجهاض

مُخطط تصفية القضية المُسمّى: "صفقة القرن"، وربط المنطقة بقيود يصعب الخلاص منها، ممثلة فى "الناتو العربى"، أو"حلف الشرق الأوسط الاستراتيجى" (ميسا).

وقد سبق للحركة الجماهيرية العربية أن خاضت في عقدي الخمسينيات والستينيات معركة مجيدة كُللت بالنصر، فى مواجهة المحاولات الاستعمارية لربط المنطقة بالأحلاف الغربية "كحلف بغداد"، و"الحلف الإسلامى". صحيح أن الظروف مختلفة، وخاصة لافتقاد هذه الحركة لمركز إشعاع ثورى، مثل "مصر الناصرية"، لكن نضج الوعى الجماهيرى العربي، بفعل المحن والأزمات المتوالية، يجعلها قادرة على لعب هذا الدور، وإجهاض المحاولات الإمبريالية لتكبيل دول المنطقة بطبعة جديدة من الأحلاف وأشكال التبعية، مُجدداً.

وإذا كانت "التسوية"، بمعنى تصفية القضية الفلسطينية، تسوية نهائية، لن تتحقق، كما ذكر الإرهابي الصهيونى العتيد، إسحق شامير، إلا "قبل أن ينزع العرب من عقولهم وكتبهم كل ما يمت بالعداء للصهيونية بصلة"، فلتكن مهمتنا الأساسية الراهنة: العمل على تسعير نيران العداء للصهيونية ومشروعها وخططها، واتجاه حركتها: السعى الحثيث لضم كل الجهود، وتجميع الطاقات كافة، من أجل العمل على ألا تمر "صفقة القرن"، وحلف "الناتو العربى ـ الصهيونى"، على جثة القضية الفلسطينية والمستقبل العربى، وذلك على النحو التالى:

1- تفعيل أنشطة الأحزاب والهيئات السياسية والفكرية، ونوادى المثقفين والمنابر العلمية، ذات الطبيعة الجماهيرية، الرامية إلى التعريف بخطورة مشروعى: "الصفقة" و"الحلف"، بهدف تكوين رأى عام معارض بقوة لمؤامرة تمريرهما.

2- إحياء لجان مقاومة الصهيونية ومكافحة التطبيع القديمة، أو تأسيس لجان جديدة على هذا النسق، توحد صفوف القوى والأحزاب والشخصيات المعارضة للصهيونية ولأنشطة حلفائها فى بلادنا، وتكشف وتعري الشخصيات والمنظمات والهيئات المُطَبِّعة مع العدو الصهيونى، وتعمل على دمغهم وعزلهم وطنياً.

3- إنشاء لجان الدفاع عن الثقافة القومية، على غرار اللجنة التى تأسست فى مصر فى أعقاب اتفاقية كامب ديفيد بين النظام الساداتى والعدو الإسرائيلى، وترأستها الكاتبة القديرة "د. لطيفة الزيّات"، لتدعيم الوعى القومي بالقضية، ومواجهة الأفكار الانهزامية الداعية لقبول "الصلح" مع العدو التاريخى للأمة.

4- تأسيس لجان لمقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية، مماثلة لتلك التى تأسست فى أغلب البلدان العربية فى أعقاب الانتفاضتين الفلسطينيتين: الأولى والثانية، وحظت بدعم شعبى واسع، ودعم وتأسيس لجان لتنشيط المقاطعة على المستوى الدولي، وبناء آليات للتواصل مع لجان المقاطعة الدولية، ولجان المقاطعة الأكاديمية، ومقاطعة بضائع المستوطنات، فى الدول الأجنبية.

- تنشيط العمل الثقافى والإعلامى المعارض لمؤامرة "الصفقة" و"الحلف": مقالات الصحف، برامج الحوار التلفزيونى، لقدراتها الفائقة على الوصول إلى قطاعات واسعة من المواطنين.. إلخ.

6 - إنشاء موقع، أو مواقع، على شبكات التواصل الاجتماعى لحشد الرأى العام فى مواجهة "صفقة القرن"، و"حلف الشرق الأوسط الاستراتيجى"، لقدرتها على الوصول إلى قطاعات واسعة من الشباب العربى، وتجاوز القيود والحدود.

7- حفز النقابات العمالية النشطة، والمستقلة، فى البلدان العربية التى تتواجد بها، كتونس مثلاً، على الإعلان الصريح عن رفض ومقاومة كل أشكال التآمر على الحق الفلسطينى المقدس، من خلال مؤامرة "الصفقة" و"الحلف".

- تفعيل دور النقابات المهنية: مهندسين، أطباء، محامين، صحفيين، مدرسين، ... إلخ، كذلك تنظيمات الاتحادات الطلابية، ونوادى أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات، لتكوين حائط منيع، ومؤثر من منتسبي الطبقة الوسطى والمثقفين، يدعم جهود مواجهة "الصفقة" وإنشاء "الحلف".

- حث المبدعين: شعراء، أدباء، فنانين تشكيليين، مغنيين، موسيقيين، سينمائيين ... إلخ، على استخدام قدراتهم ومواهبهم في حشد صفوف الجماهير الشعبية، وتأمين التفافهم حول القضية، على غرار الدور الذى لعبه، فى فترة زمنية سابقة، شعراء الأرض المحتلة والمقاومة، أو الشيخ "إمام عيسى" و"أحمد فؤاد نجم"، أو الفنان "مارسيل خليفة"، وغيرهم.

10- تنشيط حملات دعم الشعب الفلسطينى بالأغذية والأدوية، مثلما حدث فى أعقاب انتفاضتى الشعب الفلسطينى، ليس لقيمتها المادية فى مساندة صمود الشعب الفلسطينى وحسب، وإنما أيضاً لدلالتها الرمزية، ولدورها الكبير فى توعية الجماهير، وحفزهم على التحرك الإيجابى ضد المؤامرة.

11- الضغط على سفارات الدول الأجنبية التى نقلت، أو أعلنت نيتها نقل سفاراتها فى دولة العدو الصهيونى إلى القدس المحتلة، بالتظاهرات والمقالات والوفود الاحتجاجية، لإشعارهم بأن إقدامهم على هذه التصرف سيُشعل الغضب العربى عليهم وعلى دولهم، والتهديد بمقاطعة شركاتهم وبضائعهم عقاباً على هذه الخطوة المعادية، وكذلك بالنسبة للدول العربية التى تتحرك باتجاه تطبيع العلاقات مع العدو الصهيونى.

12- مطالبة الهيئات الدينية، كالأزهر، والكنيسة، وغيرهما من الدوائر الشبيهة، بإعلان موقف واضح من تهويد القدس، وإعلان إسرائيل دولة عنصرية، وضم الجولان، وغيرها من المواقف والإجراءات العنصرية والإرهابية.

13- السعى لتوفير الإمكانات الضرورية اللازمة، المادية والبشرية، من أجل إنشاء "مركز متخصص لدراسات الصهيونية"، تتركز مهمته الرئيسية على متابعة تطورات الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية، فى إسرائيل، وتتبع الخطط والأفكار المطروحة داخله كافة، بشأن مستقبل القضية، وخطط التحرك.

هذه بعض الاقتراحات القابلة للتنفيذ، والتى تم تجربتها سابقاً بنجاح، وفى إمكان مؤسساتنا الشعبية: أحزاب وهيئات ونقابات وتجمعات جماهيرية، النهوض بأعبائها، والنجاح فى تعبئة الرأي العام العربى من خلالها، وبما يُشكل سداً منيعاً أمام محاولات تركيع الأمة العربية، وفرض إرادة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، من خلال تمرير "صفقة القرن"، و"حلف الشرق الأوسط الاستراتيجى"، اللذان يستهدفان التصفية الكاملة للقضية الفلسطينية، وربط الدول العربية بأغلال التبعية لأمريكا وإسرائيل.

صفقة القرن الافتراضية .. لن يمروا

د. سمير دياب
كاتب سياسي من لبنان

بعد أسبوع واحد من فوزه فى الإنتخابات الرئاسية الأميركية فى تشرين الثاني/ نوفمبر2016، تعهد ترامب بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، حين قال «هذه هى صفقة القرن، وأنا كصانع صفقات، أود أن أعقد هذه الصفقة التى صعبت على الجميع من قبل، وأود أن أنجز هذه الصفقة من أجل البشرية جمعاء». صفقة القرن، اسم جديد لقضية مرت عليها ألاعيب ومؤامرات كثيرة بأسماء مختلفة لتصفيتها وإزالة فلسطين من الجغرافيا والتاريخ. فكل رئيس أميركي جديد يجتهد أكثر من سلفه، لخطب ود الحركة الصهيونية، وتقديم كل ما يلزم للكيان الصهيوني من أجل مصالحه ومصالح إدارته وأهدافها في المنطقة العربية، وإبقاء خطوط التوتر الساخنة أو الباردة بما يتناسب ومصالح الإمبريالية الاستعمارية، منذ وعد بلفور إلى مشروع ايزنهاور وحلف بغداد. ومن وعد بوش الابن بالدولة القومية اليهودية، لغاية، تعهد ترامب بصفقة القرن المتمثلة في إنهاء القضية الفلسطينية وتقديمها هدية إلى الكيان الصهيوني وفق خطة مشروع « الشرق الأوسط الجديد».

في الجانب العملي، يمكن القول أن بعض بنود صفقة القرن سلكت طريقها للعلن، بعد أن بدأت بقرار ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس واعترافه بها كعاصمة أبدية للكيان الصهيوني في 6 كانون الأول عام 2017، وما شكله هذا القرار من خطورة حقيقية تكمن في محاولة إخراج القدس من «الصفقة» ومن «المفاوضات». ثم تلى هذا القرار مباشرة وقف دعم وكالة غوث اللاجئين (أونروا)، بمعنى عدم الاعتراف باللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى مدنهم وقراهم، في محاولة لنسف قرارات الأمم المتحدة. بعدها تم إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

لم يكتف ترامب بهذه القرارات، بل يسعى لإكمال ترتيب صفقتة التجارية التاريخية باعتبارها صفقة العمر للمسعى الإمبريالي الأميركي لحل المسألة الفلسطينية نهائياً وجذرياً، معتقداً وفق عقليته الرأسمالية – التجارية أن المال يحل العُقد، ومن هذه العُقد القبول الفلسطيني بالاحتلال الصهيوني والتنازل له عن كل شيئ: الأرض، التاريخ، الشهادة والصمود، حق العودة وحلم التحرير، والموافقة على البدائل المطروحة من أراضي مصرية وأردنية لإقامة مخيم فلسطيني وعاصمته «أبو ديس»، وتوطين اللاجئين في بقاع العالم.

الصفقة ليست جديدة، قد تكون تسميتها انطلقت مع ترامب. لكن لنعود إلى عام 1996 حين رفع الصهيوني شيمون بيريز شعار» العقل الإسرائيلي والأموال العربية يصنعان المعجزات» لترويج دعوته إلى شرق أوسط جديد أثناء زيارته إلى عمان والتي تزامنت مع ارتكاب الصهاينة مجزرة «قانا» في جنوب لبنان واستشهاد أكثر من مئة طفل داخل مقر الكتيبة الفيجية التابعة للأمم المتحدة. هذا هو العقل الصهيوني.

وهذا ما جرى أيضاً مع الصهيوني نتنياهو في ختام جولته العربية الأخيرة بين مصر والأردن في عمان لنفس الغرض، والتي تزامنت أيضاً مع ارتكاب العدو الصهيوني لمجازر ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

الحديث يطول حول تزامن تمرير الصفقات وآخرها صفقة القرن مع التقارب الصهيوني – الرجعي العربي وإقامة علاقات تطبيعية وطبيعية بينهم، ما قبل كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة.. وما بعد هذا الانفتاح التطبيعي العربي - الخليجي الأخير، والزيارات العلنية المتبادلة، التي تأتي تتويجاً لمجموعة تطورات وأحداث خطيرة شهدتها المنطقة منذ الاحتلال الأميركي للعراق، وتقسيم السودان، وإيقاظ الإرهاب، وإغراق المنطقة بالحروب والفوضى والأيديولوجيات الطائفية والمذهبية..الخ. وهي التطورات التي استفاد منها العدو الصهيوني للتملص من أي اتفاق أو التزام كان قد وعد به تجاه من حاول تعميم ثقافة المفاوضات والاستسلام في أوسلو. هذا، عدا عن إعدام المبادرة العربية للسلام التي تنص على «إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود 4 حزيران عام 1967 وحق عودة اللاجئين والانسحاب من هضبة الجولان السورية العربية المحتلة، مقابل الاعتراف وتطبيع العلاقات.. فما جرى ويجري من مفاوضات وتنازلات وتطبيع سياسي ودبلوماسي وتجاري وسياحي مع العدو الصهيوني شكلت بمجموعها الأطباق الطيبة التي فتحت شهية وحش الرأسمالية ترامب لالتهام القضية الفلسطينية، والعزم على عقد صفقة القرن لاستعادة الخسارات الأميركية الأخيرة المتتالية في العراق وسوريا ولبنان.. وتعثر ما لمشروع الشرق الأوسط الاستعماري الجديد.

يقول جاريد كوشنير وهو صهر ترامب، وعراب صفقة القرن: «نرى في الصفقة خطة واقعية يمكن تنفيذها من أجل حل المسألة الفلسطينية». لقد سخر كوشنير وعمه ترامب ومعهما فريق متأصل في صهيونيته من «مبدأ الأرض مقابل السلام»، وقاموا بحرقه، وراحوا يبحثون عن الأشياء التي تهم من وجهة نظرهم «معيشة الفلسطينيين» لتنفيذ هذه صفقة. وتوصلوا بعد التدقيق أن الصفقة تصيب عدة «خواريف» بحجر واحد، وهي: أ- شفط بيوت المال في السعودية والخليج. ب- تمتين العلاقات

العربية – الإسرائيلية .ج- إنهاء القضية الفلسطينية. د- إضعاف المنافسين الدوليين والأقليميين في المنطقة.

لذلك، رغم التعتيم على بنود الصفقة، إلا أن ما رشح منها يفيد بأنها خالية من كلمة احتلال اسرائيلي، ونظيفة جداً من تضمين حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وفي تأكيد حقوقه السياسية المشروعة وفي حق العودة... أما الأبرز فيفيض بالإغراءات المالية والاستثمارات وبناء البنى التحتية وتحسين الاقتصاد ومعيشة الفلسطينيين والوعد بحياة وردية جميلة في نعيم التسول والشحادة والامتنان لهذا الملك أو الأمير أو الشيخ.

على هذا الأساس، يأتي مؤتمر «السلام من أجل الازدهار» في آخر هذا الشهر الحالي في المنامة عاصمة البحرين. سلام وازدهار في زمن القهر الإمبريالي، والتشتت العربي، والتطبيع العربي الرجعي، والتمزق الفلسطيني، والشفط الترامبي لأموال الخليج مقابل الحماية لتثبيت مواقع المماليك والمشيخات، وعلى وقع حصار إيران وتهديد لبنان وتسعير الوضع في سوريا واليمن وليبيا والسودان، وعلى وقع الخوف الأردني والرفض الفلسطيني الكامل لفرض الصفقة التي تقدر كلفتها حوالي 2500 مليار دولار، تؤمن الأغلبية الساحقة منها السعودية والإمارات وباقي دول الخليج بالإضافة إلى اليابان وأوروبا.

«صفقة القرن» معروضة في مزاد بيع القضية الفلسطينية وشراء ذمم خونة القضية والعروبة والكرامة الإنسانية. يبدأ المزاد باسم السلام من أجل الازدهار كحل إمبريالي – صهيوني وحيد متاح لمعالجة القضية الفلسطينية، هذه القضية التي باتت برمتها على المحك، إن عقدت ورشة عمل البحرين (الفاشلة) في موعدها، أو تأجلت بسبب أزمة نتنياهو الذي يُخشى أن تتقلص حظوظ فوزه بالانتخابات القادمة جَرَّاء معارضة بعض الأحزاب الأكثر تطرفاً وإرهاباً منه، ومن حزبه الراغبة في ضم الضفة إلى الكيان الصهيوني تحقيقاً للحلم التوراتي – الصهيوني بإقامة «إسرائيل الكبرى».

صفقة ترامب تستهدف فلسطين كما تستهدف المنطقة برمتها. ابتداء من محاولة تثبيت هيمنة الإمبريالية الأميركية عليها، ونهب النفط والغاز المكتشف فيها، وإزالة القضية الفلسطينية من الطريق لبناء حلف أميركي – صهيوني – رجعي عربي متين بأموال عربية لمواجهة ما يسميه الإمبريالي الخطر الايراني، وانتهاءً بخلفيتها التي تستهدف أيضاً وقف تقدُّم روسيا والصين كقوى دولية، وإيران وتركيا كقوى إقليمية وتعويم الدور السعودي ومن خلفه المصري، بعد أن ثبت بالملموس تراجع الدور الأميركي في المنطقة، وفك فردية قطبيته، باتجاه تعددية قطبية عالمية وتعددية إقليمية تزاحمه وتقف عائقاً أمام زحفه. وهو الساعي لخوض معركة تجديد ولايته الرئاسية والسير قدماً في شعار حملته الانتخابية الأولى «أميركا أولاً»، ومواقفه اليومية المريخية.

الصفقة الترامبية تحاول أن تنفذ من خلال قراءة أميركية لواقع حال المنطقة ومشاكلها وأزماتها، لكنها قراءة فوقية ومنقوصة. لم يفهم ترامب وفريق الطباخين عنده مثلاً أن يقرأ معنى مقاومة الشهيد «عمر أبو ليلى»، وقوة الطفلة «عهد التميمي»، وصمود «أحمد سعدات ومروان البرغوثي ورفاقهم» المعتقلين في السجون الصهيونية. ولم يتعظوا بعد من مقاومة الشعب الفيتنامي واللبناني على سبيل المثال لا الحصر لذلك. لم يفهموا بعد الغليان الشعبي الفلسطيني، والرفض الوطني السياسي الفلسطيني للصفقة الافتراضية المرفوضة من قبل الشعب الفلسطيني وفصائله على اختلاف أطيافهم السياسية. وهنا ندرك أن الموقف الفلسطيني الجامع الموحد يشكل نقطة البداية لكسر الصفقة الترامبية واستعادة وهج القضية عبر تعزيز هذا الموقف بالخطوات العملية التالية:

- العمل لتمتين الوحدة الفلسطينية كقاعدة أساسية في مواجهة صفقة القرن وغيرها من صفقات تحاول النيل من القضية الفلسطينية.
- الإعلان الصريح عن موت اتفاق أوسلو من غير رجعة.
- وقف كل أشكال التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني المحتل.
- إحياء دور منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية أساسية للثورة الفلسطينية.
- العودة إلى رسم استراتيجية وطنية فلسطينية، تقوم على قاعدة تشكيل جبهة مقاومة وطنية فلسطينية لتحرير فلسطين بعاصمتها القدس.

إن إعادة ترتيب البيت الفلسطيني ووضوح الرؤية والمشروع والموقف من شأنه أن يعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية، ويعيد فرضها كقضية مركزية، تتقدم ملفات المنطقة كافة، للمساهمة في إسقاط صفقة القرن وتوجيه صفعة القرن إلى الإمبريالية الأميركية والصهيونية والرجعية العربية، كمقدمة للقضاء على أهداف مشروع الشرق الأوسط الجديد.

لقد استطاع الشعب الفلسطيني أن يبرهن بصموده ومقاومته وانتفاضاته وتضحياته من جيل إلى جيل أنه شعب حي، صلب، مقاوم، متجذر في أرضه، متمسك بهويته وحقوقه الوطنية كاملة، لا تلغيه جدران ولا حيطان، ولا تحبط من عزيمته حصارات أو إبعاد أو جوع، ولا تردعه حواجز العدو الصهيوني وأمنه وعملائه من ممارسة حقه المشروع في المقاومة، والأهم أنه صاحب حق لا يتنازل عنه، يؤمن بالسلام لا بالخضوع والاستسلام.

لذلك، يقاوم هذا الشعب كما الشعوب العربية «باللحم الحي» و» الأمعاء الخاوية» و»بحجارة وقبضات الأطفال» لتحقيق حلمه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس. لكن هذا الشعب المقاوم يفتقد لمشروع وطني فلسطيني كجزء من مشروع حركة التحرر الوطني العربية، وإلى قيادة ثورية تقود مشروع المواجهة لاسقاط صفقة القرن وكل أهداف المشروع الإمبريالي الاستعماري الجديد والقضاء عليه.

إنها مهمة وطنية وطبقية لليسار ولقوى التحرر والديمقراطية الوطنية الفلسطينية والعربية.. فهل نفعل ؟!

المطلوب بخصوص قضية اللجوء واللاجئين الفلسطينيين

عبد الرحمن البيطار
كاتب سياسي من الأردن

خلال السبعين عامًا الماضية، تَحَوَّلت المخيمات المقامة في الدول العربية المحيطة بفلسطين إلى عامل ضاغط على الدول العربية المضيفة للاجئين، بدلًا من أن تكون من النواحي السياسية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية قضية وعوامل ضاغطة على دولة الكيان الصهيوني العُنصري. فبغياب استراتيجية عربية متكاملة بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ نشوء هذه المشكلة في العام **1948**، وبالأخص لدى الدول العربية المضيفة للاجئين، أي الأردن (الضفتين)، وسورية، ولبنان، ومصر، والعراق، فقد تحولت المخيمات في هذه الدول الى چيتوات يعيش فيها اللاجئون، وتحول اللاجئون فيها إلى مجرد بشر يعتاشون على ما تدر به دول العالم عليهم من خلال وكالة الغوث من مساعدات مادية من جهة، وإلى بشر يعيشون على ذكرياتهم في ديارهم التي طُردوا منها، ويدمنون فن الانتظار فيها بلا أفق لمدى طول انتظارهم المطلوب من جهة أُخرى.

أما الهَدَف غير المُعْلن من طي ملف اللجوء وكبته وتسكينه ورَكْنه بعيداً عن مسرح الأحداث وأجندات العمل الأساسية، فبالنسبة لدولة الكيان الصهيوني، فقد كان يَتمثل في محاولة تَذويب تلك القضية وتَمويتها ببطء مُستندين في ذلك إلى قوة تأثير عامل الوقت والزمن وانقضاء حيوات الضحايا المباشرين لحملة التطهير العِرْقي التي نفذتها دولة الكيان الصهيوني بحق 800ألف فلسطيني في العام **1948**، وحولتهم بين ليلة وضحاها إلى لاجئين خارج دِيارهم واستولت على ممتلكاتهم المسروقة والمغتصبة ووضعتها بتصرف مهاجرين يهود استقدمت أغلبهم من "مخيمات" أوروبا والتي فُتِحت لاستقبال ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي الأوروبي قبل وخلال الحرب العالمية الثانية.

ولأن الهدف الصهيوني العُنصري يتحلق حول محاولة إماتة قضية اللاجئين وطَيِّها عبر توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد التي استضافتهم، أو في بلدان الشّتات، فإن مواجهة المشروع الصهيوني العُنصري يجعل من المطلوب الآن إعادة إيقاظ مارد اللجوء الفلسطيني من سباته الطويل، وضَخ الحياة في القرار **194**.

وبكلمات أخرى، المطلوب هو ضخ الحياة في قضية اللجوء واللاجئين، لمواجهة المشروع الصهيوني في تجلياته الجديدة، وإعطاء أجيال اللاجئين الشابة الأمل، وتمكينهم من الإمساك بقضيتهم، لدفن مؤامرة توطينهم خارج دِيارهم إلى الأبد، أي لوأد مؤامرة التوطين والوطن البديل مرة واحدة وإلى الأبد.

نعم، المطلوب ضَخ الحياة في قضية اللجوء واللاجئين بهدف جذب انتباه المجتمع الدولي إلى قضيتهم، ليس بصفتها قضية تشغيل وإعاشة خارج دِيارهم، وإنما إلى قضية حقوق وطنية في فلسطين وعلى ترابها الوطني؛ حقوق غير قابلة للتصرف، إلا باتجاه واحد، أي باتجاه تفعيل القرار **194** بكل حيثياته وعلى رأسها حق من غادر فلسطين طوعاً أو كرهاً في العامين **1947** و **1948** بالعودة إليها، وحقه في استعادة مواطنته وأملاكه فيها، وحقه كذلك في التعويض عن المعاناة التي خاضها في غيتوات/مخيمات البؤس والشقاء في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان، أو في الشّتات، وعن الأضرار التي لحقت به بسبب طرده من فلسطين، أو منعه، أو حرمانه من العودة إلى دياره فيها طيلة الفترة الممتدة من تاريخ خُروجه منها إلى أن يعود إليها. هذا دون القفز عن التركيز بأن حق الدول العربية المحيطة بفلسطين وغيرها في تلقي التعويضات عمّا لحق بها من أضرار مباشرة وغير مباشرة جرّاء إقامة المشروع الصهيوني في فلسطين، وجرّاء حملة التطهير العِرْقي التي قامت بها المُنظمات الصهيونية المسلحة ودولة الكيان الصهيوني العُنصري، وبسبب لجوء مئات الألوف من الفلسطينيين إليها وإبقاءهم على حالتهم طيلة أكثر من سبعين عاماً من اللجوء.

المطلوب، لمواجهة المشروع الصهيوني العُنصري في فلسطين، إبقاء ذاكرة المجتمع الفلسطيني والأردني والسوري

واللبناني والمصري والعراقي والعربي بصفة عامة، والأوروبي والأمريكي على وجه الخصوص، والدولي بشكل عام، مشتعلة بأسباب نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبأبعاد قضية اللجوء واللاجئين الفلسطينيين ومقاومة مشاريع التوطين، والوطن البديل، وضم القدس وفرض السيادة الصهيونية العنصرية عليها.

نعم، المطلوب إبقاءها مشتعلة وتسليط الضوء بصورة يومية ومستمرة على دور دولة الكيان الصهيوني العُنصري في نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفي تعطيلها تفعيل القرار **194** منذ صدوره في 11 كانون الأول من العام **1948**.

المطلوب كذلك التبيان للمجتمع الفلسطيني والأردني والسوري واللبناني والمصري والعربي والدولي أن تعطيل تفعيل القرارين **181** و **194** من قبل دولة الكيان الصهيوني ينزع الشرعية الدولية عنها ويفضح طابعها العُنصري، وانتهاكها للشرعية الدولية ويحولها إلى دولة مارقة خارقة بإمعان وعن قصد للقانون الدولي، وبالتالي فهو يحرمها الحق في الوجود لأن تعطيل تطبيق القرارين المذكورين بالذات، والاستمرار والإمعان في ذلك هو تعطيل لشرعية وجود دولة الكيان الصهيوني ذاته؛ فقرار التقسيم هو الذي استندت عليه دولة الكيان الصهيوني في الاستحواذ على "حقها في الوجود"، وبالتالي، فإن إنكاره وإنكار تطبيق حيثياته بكليتها من قبل دولة الكيان الصهيوني، هو فعل إرادي، يحمل في طياته إنكاراً نظرياً وعملياً وفعلياً لحقها في الوجود من جهة، ولشرعية وجودها برمته من جهة أخرى.

لماذا...؟

لأن القرار **181**، رغم كونه في الأصل، جائراً بحق سكان فلسطين وشعبها في تقرير مصيرهم كوحدة واحدة على أرضهم (فلسطين)، فإنه في الواقع، قرار قام على مبدأ تقسيم حق تقرير سكان فلسطين (الفلسطينيين العرب واليهود) على الكيانات الثلاثة التي أنشأوها في فلسطين، وعلى مبدأ تقسيم فلسطين جيوسياسياً

إلى ثلاثة كيانات، وعليه، فهو قرارٌ لا يقوم بتاتاً على مبدأ إلغاء أو إنكار حق تقرير الجزء الأكبر من سكان فلسطين لمصيرهم على أرضهم فلسطين، أي أنه لا يقوم على مبدأ إلغاء أو إنكار حق تقرير المصير لسكانها الفلسطينيين العرب الذين كانوا ولا يزالون حتى اللحظة هذه يمثلون الأغلبية فيها، هذا على الرغم من أن ما يقرب من أربعة ملايين فلسطيني لا زالوا يعيشون حتى هذه اللحظة بصفة لاجئين (أي لاجئين مسجلين في سجلات الأنروا) خارج حدود فلسطين الجغرافية في جيتوات/ مخيمات خارج حدود أرض فلسطين (حوالي 2,5 مليون في الأردن ، و **600.000** في سورية و **400.000** في لبنان)، في حين يعيش على أرض فلسطين في هذه اللحظة أيضاً نحو 2,5 مليون لاجئ (مسجل في سجلات الأنروا) من أصل نحو **6.55** مليون فلسطيني يعيشون اليوم في فلسطين وأيضاً، فإن قرار التقسيم رقم **181** لا يقوم على مبدأ حصر تقرير المصير بيهود فلسطين فقط من سكانها والمهاجرين اليهود الذين كانوا فيها عند صدور القرار في **29** تشرين الثاني **1947** أو هاجروا إليها بعد صدوره.

بمعنى آخر، فإن حق مواطنة سكان فلسطين في كيان لكل واحد من الكيانات الثلاثة التي تم تقسيم فلسطين إليها، هو حق حفظه قرار التقسيم وصانه بالرغم من الظلم التاريخي لهذا القرار، وحق المواطنة هذا يتضمن وبموجب أحكام قرار التقسيم نفسه الحفاظ على حقوق سكان فلسطين ومنها حقوقهم في ممتلكاتهم الخاصة وحصتهم في الممتلكات العامة لفلسطين وثرواتها الطبيعية قبل تقسيمها وبعدها.

وترجمة للكلّات الثلاثة (كلا للتوطين، كلا للوطن البديل، وكلا لضم القدس)، فإن المطلوب إذن، أن ننفض الغبار عن قضية اللاجئين الفلسطينيين والذي تراكم خلال سبعين عامًا من التهجير الطويل، القاسي والظالم، والاضطرار للجوء داخل أرض فلسطين وخارجها.

وأخيراً، في مواجهة مشروع إقامة دولة الأبارتهايد في فلسطين وتكريس وجودها فيها، ومحاولات دولة الكيان طمْس قضية اللاجئين، أو التخلص منها عبر صفقة القرن، أقول، أن المطلوب ليس حل قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر إغرائهم بالهجرة الاقتصادية من وطنهم، وعبر توطينهم خارجها، وعبر إغداق التعويضات عليهم وعلى الدول التي استضافتهم، أو تلك المُستعدة لتوطينهم فيها، ولكن المطلوب هو التمسك بالقرار **181** و **194**، وفي العمل على تفعيل جميع حيثيات القرار **194**، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طُردوا منها أو غادروها ، وإعادة ممتلكاتهم فيها لهم وفي تمكينهم من ذلك.

بهذه الطريقة فقط، يمكن دفن مؤامرة التوطين والوطن البديل وصفقة القرن، وانتزاع القدس من السيادة الصهيونية العنصرية عليها.

فلسطين: بين سايكس بيكو وصفقة القرن (٣)

(دور الحركة الصهيونية في وعد بلفور واتفاقية سايكس- بيكو وصك الانتداب)

حاتم استانبولي – كاتب فلسطيني

طرح الانتقال من مجتمع القنانة والإقطاع، التي مثّلتها الإمبراطوريات الأوروبية ما قبل الثورة الفرنسية، إلى المرحلة الرأسمالية وبداية ظهور صيغة الدولة التي اعتمدت المواطنة على أساس مبادئ الثورة الفرنسية، حيث تراجع العامل الديني لصالح العامل الوطني والقومي في أوروبا، سؤالًا مهمًا على الجماعات اليهودية في الشرق والغرب: ما هو مصير استقلالية الجماعات اليهودية في ظل الدولة الرأسمالية التي تطرح المواطنة على أساس العامل الوطني والقومي؟. هذا سيفقد اليهود صفة أقنان البلاط، التي شكلت حماية لهم ولأعمالهم. وأهم مثل هو الجماعة اليهودية في فرنسا، التي أُجبرت على التخلي عن أعمالها الربوية وتجارة العبيد، التي أدت إلى تخلي الكثيرين عن يهوديتهم، وخاصة المثقفين منهم، حتى وصلت في بعضهم إعلان عدائه لليهودية، وانتقل الكثيرون منهم إلى العلمانية، وانخرطوا في المجتمعات المدنية التي يعيشون فيها. وهُنا طُرحت بقوةٍ قضيّة حل المسألة اليهودية!

لقد تغيرت الظروف التاريخية في أوروبا وبدء التفكير في كيفية الحفاظ على استقلالية (رأس المال اليهودي)، التي شكلت مدخلاً للبحث عن صيغة جديدة، تتواكب مع التغيرات التاريخية في أوروبا حيث نشأت فكرة إنشاء وطن قومي لليهود، وبدأت التفاعلات بين الجماعات اليهودية للهروب من النزعة العدائية للسامية، التي أشرْتُ لها ولأسبابها في (الجزء الثاني).

نتيجة لهذا التفاعل، ظهر الصحفي اليهودي ثيودور هيرتزل، لينشط بين الجماعات اليهودية في وسط وشرق أوروبا، ليطرح فكرة ضرورة إيجاد أداة لتمثيل الجماعات اليهودية، ودعا إلى الاجتماع الأول للحركة الصهيونية، وترأسه، عام 1897، في بازل السويسرية، وحضره مندوبو الجماعات اليهودية، وطرح نقطتين: الأولى ضرورة إنشاء وطن قومي لليهود، وتنشيط العمل من أجل إحياء الوعي القومي بناء على الفكرة الدينية، والعمل على الحصول على موافقة دولية من أجل تنفيذ المشروع الصهيوني.

قاد هرتزل معظم مؤتمرات الحركة الصهيونية السبعة، التي سادها الصراع بين التيارات الدينية وممثليها، وعكسَ صراعًا داخليًا بين رؤوس الأموال الذين كان همهم إيجاد وطن قومي للهروب الآمن لهم ولأموالهم، في حال اشتداد النزعة العدائية لهم، والتيار الديني الذي كان يسعى لأن يكون الوطن القومي استنادًا للرؤية التلمودية.

إن طرح مكان الوطن القومي اليهودي، واختيار الأرجنتين وأوغندا، شكّلا تأكيدًا على أن الوطن القومي هو فكرة الرأس مال اليهودي، الذي لا يعير أيّة قيمة للمقولة التلمودية، بقدر توظيف هذا الوطن لخدمة رأس المال اليهودي، وحدث أن الجماعات اليهودية الشرقية وخاصة الروسية التي رفضت هذا الخيار وأصرت على الخيار التلمودي، الذي فرض تشكيل لجنة لتحديد مكان الوطن اليهودي وتحدد في المؤتمر السابع عام 1905، حيث رُفضت فكرة أوغندا وحلّت محلّها «فلسطين»، وعملت قيادةُ الحركة على الاتصال بالسلطنة العثمانية من أجل أخذ الموافقة لإقامة الوطن القومي في فلسطين، إلا أن السلطان عبد الحميد رفض هذا الخيار، فتوجهت الحركة الصهيونية لحكومات أوروبا الألمانية والفرنسية والبريطانية، وكان عقد المؤتمر السابع للحركة لشعورها باهتمام بريطانيا بالشرق.

لقد سعت الحركة الصهيونية إلى إنعاش الصهيونية المسيحية، من أجل أخذ الدعم الديني لإنشاء الوطن القومي اليهودي كمبرر لقيام الدولة اليهودية، التي ستجمع اليهود في فلسطين لتحقيق المقولة التوراتية بعودة المسيح.

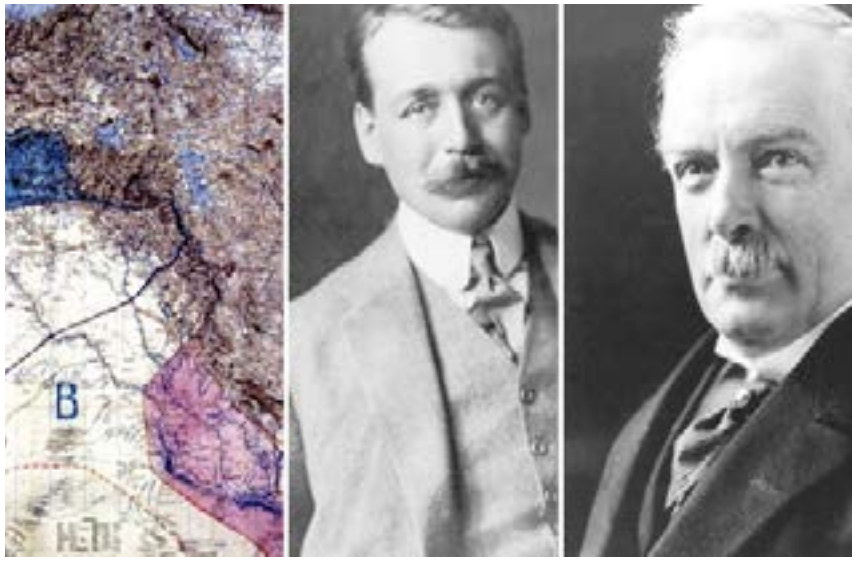

وانتهى المؤتمر الصهيوني بمساومة بين ممثلي رأس المال وبين الأرثوذكسية اليهودية، بأن تسعى الحركة الصهيونية من خلال نفوذ الأغنياء اليهود المشاركين في الحياة السياسية للنظم الغربية، للتأثير على الساسة للموافقة على فكرة إنشاء وطن قومي لليهود، وكانت نتيجة هذا الجهد أن قدّم وزيرُ خارجية بريطانيا في حينه، آرثر بلفور، وعدًا عبر رسالة وجهها إلى اللّورد روتشيلد بإقامة وطنٍ قوميٍّ لليهود، بعد أن كانت اتفاقيةً سايكس- بيكو، قد تم توقيعها بين كلٍ من بريطانيا وفرنسا، وبموافقة الإمبراطورية الروسية، هذه الاتفاقية التي كان يُراد لها أن تكون سريةً، ولكن انتصار ثورة أكتوبر كشفها وكشف بنودها وهدف بريطانيا من إصرارها على أخذ حق الانتداب على فلسطين.

تقديمُ وعد بلفور إلى اللّورد الرأسمالي اليهودي، العضو في مجلس اللّوردات البريطاني وهو مصرفيّ بريطاني ومسؤول فرع الحركة الصهيونية في إنجلترا، ومن أصل ألماني، كما أنه المسؤول عن فرع عائلة روتشيلد في بريطانيا وعضو حزب المحافظين.

الحركة الصهيونية كانت أنشات بنكيْن اثنين لتمويل الهجرة اليهودية، ونشر الوعي القومي لدى اليهود، وكذلك أنشات الوكالة اليهودية لكي تكون الشكل الرسمي القانوني للهجرة اليهودية إلى فلسطين.

سايكس- بيكو ووعد بلفور، والأخطر كان صكّ الانتداب، الذي أُقرَّ في عصبة الأمم، وأكد على ضرورة سعي بريطانيا كسلطة انتداب من أجل إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وهنا نشأت الفكرة الخلافية؛ هل الوطن القومي يعني الدولة اليهودية؟ وكان أن سجلت فرنسا في مؤتمر السلام في باريس- الذي طُرحت فيه مسودةُ قرار من قبل الحركة الصهيونية، تتضمنُ خمس نقاط، منها الاعتراف بحق الشعب اليهودي بوطنٍ قوميّ في فلسطين- سجلت فرنسا اعتراضَها على تحويل فكرة الوطن القومي الى دولةٍ يهودية.

الوطن القومي يعني أن يهاجر اليهود إلى فلسطين كدولة تحت وصاية الانتداب البريطاني، ولكن دون تغييرٍ يطرأ على هوية الدولة القومية.

وترافق قرارُ الانتداب برسالة عام 1922 مع صدور الكتاب الأبيض لوزير المستعمرات ونستون تشرشل، الذي يستثني فيه شرق الأردن من نطاق وعد بلفور، ويشترط فيه أن تكونَ الهجرة اليهودية وفقًا للقدرات الاستيعابية الاقتصادية.

وفي 24 تموز توافق عصبة الأمم على صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي سارع إلى إصدار العملة الفلسطينية، ووضع حدودِ فلسطين، وسعى المندوب السامي هربرت صموئيل إلى السيطرة على شرق الأردن، وإنشاء حكومتين؛ في الكرك وعمّان، وثالثة في صما، ليخضع شرق فلسطين إلى نفوذ حكومة الانتداب البريطاني، ليعلنها بعد ذلك، في عام **1921**، إمارة شرق الأردن.

لقد سعت الحركة الصهيونية، وبشكلٍ فعال، وعبر نفوذ أغنيائها، في الوصولِ إلى سايكس- بيكو، ثم استصدرت قرارًا من وزير خارجيتها بوعد بلفور، وسعت إلى قوننة وعد بلفور من خلال صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي تمحورت بنوده حول إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، خاصة الفقرة الرابعة، وهذا نصّها:

المادة الرابعة من صك الانتداب:

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعًا دومًا لمراقبة الإدارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة؛ ما دامت الدولة المنتدبة ترى أنّ تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية، للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.

هذه الفقرة تكشف مدى التأثير الصهيوني في مُجريات سايكس- بيكو ووعد بلفور وقوننته دوليًا، من خلال صك الانتداب.

المصادر:

1. فرنسا واليهود من عام **1789** وحتى يومنا هذا
2. صك الانتداب عن صفحة الجامعة العربية
3. مؤتمر باريس للسلام **1919**- الذي طُرحت فيه مسودةُ قرار من قبل الحركة الصهيونية، يتضمن خمس نقاط، منها الاعترافُ بحق الشعب اليهودي في وطن قومي في فلسطين.

عربان المنامة والمآتة في محرقة العصر

د. يوسف عبد الحق

صحيح أنه لم يكن مفاجئاً التحاق الحكم الأردني والحكم المغربي والحكم المصري بمحرقة العصر في عرب المنامة والمآته، فالحكم الأردني منذ تأسيسه يسير في الفلك الصهيو بريطاني والامريكي واعترف بالنظام العنصري الإسرائيلي. والحكم المغربي يعمل عراباً للتحالف الصهيو أمريكي منذ ستينيات القرن الماضي. أما الحكم المصري فقد بات تحت الهيمنة الصهيوأمريكية منذ كامب ديفيد واعترافه بإسرائيل العنصرية منذ كامب ديفيد. كذلك فلا غرابة من دول الخليج العربي التي كانت وليدة التحاف الصهيو بريطاني الأمريكي والتي تعمل منذ نشأتها على تدمير كل محاولة عربية نهضوية بدءاً من مصر ناصر مروراً بعرق صدام ثم مصر الانتفاضة وصولاً إلى ليبيا، سوريا، اليمن والسودان حالياً.

لكن الغريب العجيب والمحزن أن القيادة الفلسطينية المتنفذة ظلت رغم كل هذا التدمير الذي قام به هذا التحالف الصهيوأمريكي لهذه الدول العربية، بل ورغم قيام هذا التحالف بدعم إسرائيل العنصرية في تدميرها لثلاث دول عربية مصر وسوريا والأردن واحتلال أراضيها، وحتى أكثر من ذلك بدعم إسرائيل العنصرية في تصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان، أقول رغم كل ذلك ظلت هذه القيادة الفلسطينية المتنفذة تقدم التنازل تلو التنازل لهذا التحالف منذ حوار أبو مازن مع القوى اليهودية الصهيونية، كما ادعى في بدايات سبعينيات القرن العشرين، وحتى بدايات حكم ترامب عام 2017، حيث عرض أبو مازن على ترامب موافقته على تبادل الأراضي مع إسرائيل العنصرية بنسبة 6.5%، أي أكثر مما عرضه الرئيس الفلسطيني السابق بثلاثة أضعاف، متوهماً بأنه بذلك يحول الوحش إلى إنسان!!

طبعا تم قبل ذلك اعتبار الميثاق الوطني منتهي (كادوك)، بعد قيام التحالف الصهيوأمريكي بتدمير عراق صدام، وصولا إلى دخول شرك أوسلو، حيث مكن هذا التحالف الإمبريالي من سيطرة الاحتلال العنصري الإسرائيلي التامة على كل صغيرة وكبيرة من قرار هذه القيادة، بل ومن كل ما في فلسطين المحتلة من حجر وشجر وبشر.

والأدهى والأمر أن تظل هذه القيادة المتنفذة تهرول في هذا الطريق دون أن تقف ولو مرة واحدة لمراجعة مسارها بشكل موضوعي وجدي وصادق، حيث ظلت تحكم بالتفرد وغياب المؤسسية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة حتى بات شعبنا يتجرع يوميا سوس الفساد، والتنفيع والانتفاع، وسياط القمع والاعتقال وفوضى الحكم، في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي تجلى بأبشع صوره في ظل الحكومة السابقة، هذا إضافة إلى سرطان الاحتلال الإسرائيلي العنصري، وذلك دون أن يرى شعبنا بصيص أمل في تغيير واقع الحال نحو الأفضل، الأمر الذي أدى إلى استمرار خطيئة الانقسام التي تنهش في كل الجسد الفلسطيني منذ حوالي 12 عاماً.

في ظل هذا الضعف الفلسطيني غير المسبوق منذ النكبة، وتحت طغيان التحالف الصهيوأمريكي الإمبريالي غير المسبوق في الوطن العربي، جاءت محرقة العصر في المنامة لتضع كل القيادة الفلسطينية، بل والشعب الفلسطيني برمته في الزاوية، فهذه المحرقة أطلقت يد إسرائيل العنصرية لتفعل ما تريد في الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة والثابتة وغير القابلة للتصرف، في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس والتي أقرتها قرارات الأمم المتحدة. فقد

منح ترامب مناقضاً القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، تفويضاً لإسرائيل العنصرية بضم القدس، وضم بقية الضفة الفلسطينية المحتلة، وحرمان الشعب الفلسطيني من حق العودة حتى للضفة أو غزة، وتدمير غزة حتى تخضع للهيمنة الإسرائيلية والتحاف المصري العربي النفطي، بالإضافة لضم الجولان العربي السوري.

ورغم هذه الخطورة البالغة والجامحة على المصير الفلسطيني، لا زال الفلسطيني الحقيقي يقطر دماً وهو يرى القيادة المتنفذة تجتر كلاماً ممجوجاً بخصوص الدعوة لاجتماع الأمناء العامين لجميع الفصائل الوطنية في الخارج ليتمكنوا جميعاً من المشاركة في صياغة توافق وطني ضد صفقة القرن، وذلك بالرغم من بيان المقاومة والقوى الشعبية العربية الذي انعقد في بيروت قبل حوالي أوائل شهر يونيو الجاري، واعتمد شعاراً له: «متحدون ضد صفقة القرن». فهل يعقل أن يكون ذلك ناجماً عن «قصر» عقل قيادي أو عن نرجسية أو عن .... أو عن ...؟ حقيقة لست أدري!

لكن هذا واقع حال القيادة الفلسطينية رغم الرفض اللفظي الذي تعلنه، أما عن محرقة العصر لعربان المنامة والمآتة فلنتحدث عنكم بلا حرج، لقد بدأت حكايتكم تسير إلى نهايتها، ذلك أن ربكم ترامب قد أرسل لكم ابليسه صهيون يغويكم بوهم الخطر الإيراني ويخدعكم بأنه وربه ترامب هو الحامي الأمين لرؤوسكم وعروشكم، كل ما عليكم أن تفعلوه من أجل حمايتكم هو أن تسلموا بلادكم بقضها وقضيضها لربكم وابليسه، وحينها سيحولكم من مجرد منامات لا تعي ما يجري ولم تعد حتى لازمة في عصر المحرقة التي ستأكل الأخضر واليابس منكم، إلى مآتات من الخشب المصلب الملبوس بالغترة والدشداشة لحراسة تكنولوجية لنفط ربكم وابليسه. فلقد خططت الإمبريالية الأمريكية لمصيركم منذ ربكم السابق بوش، حيث زينت لكم خطر الهلال الشيعي من جارتكم إيران المسلمة التي تقاوم التحالف الصهيوأمريكي ببسالة.

المفجع هنا، أنكم لم تفكروا لحظة واحدة أن الطريق للتفاهم مع إيران هو الطريق لحماية المصالح العربية، وليس الدخول معها في حرب طويلة ومدمرة لكل شيء في المنطقة، فلن تنجدكم جيوش الرب ترامب وابليسه صهيون، بل ستعيث فساداً وتدميراً في بلادكم، وفي كل المنطقة العربية، وستقسم المقسم من المنطقة، بحيث لا يبقى فيها سوى وجه ربكم ترامب وابليسه صهيون، وحينها ستندمون حيث لا ينفع الندم؛ وتأكيداً لهذا القول: اقرءوا تجربة الفلسطينيين تحت الحكم العنصري الإسرائيلي قبل أن يسبق السيف العدل.

وهنا نصل للحديث إلى استحقاقات التصدي لمحرقة العصر فلسطينياً، باعتبار أن نجاح أي برنامج للتصدي لهذه المحرقة، لا يمكن أن يتم إلا إذا كانت القاعدة الأساسية لانطلاقته هي قاعدة فلسطينية أولاً؛ وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الخصوص في اجتماع الأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية في الخارج للتوافق على خطة عمل وطني مقاوم لعل أهم بنودها:

سياسياً: التمسك ببرنامج الاجماع الوطني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الخالدة، وإلغاء أوسلو، وسحب الاعتراف بإسرائيل، والتفعيل الجدي للمقاومة بمختلف الوسائل المتاحة، وتفعيل المقاطعة للنظام العنصري الإسرائيلي.

هيكلياً: إعادة هيكلية م.ت.ف والسلطة الفلسطينية، وذلك على أساس قيادة جماعية ملتزمة بالديمقراطية والمؤسسية وحرية الاعتقاد والرأي والتعبير، بما يخدم بند (1)، وذلك من خلال عقد مجلس وطني موحد يرسم كل ذلك بقرارات واضحة لا لبس فيها.

إدارياً: ترسيخ حكم ديمقراطي حقيقي يقوم على مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون والمواطنة والمساواة.

السياسات الاقتصادية الاجتماعية: اعتماد سياسات اقتصادية اجتماعية تعود بالفائدة على الشعب الفلسطيني، وتقوم على اقتصاد تشاركي حكومي شعبي، وعدالة اجتماعية في توزيع الدخل والثروة.

وختاماً، إن الشعب الفلسطيني رغم كل المحن والمؤامرات وسياسات التطهير العرقي التي حاكها ولا يزال يحيكها التحالف الصهيوأمريكي وتابعيه سينتصر عاجلاً أو آجلاً. فقد ثبت موضوعياً وتاريخياً أنه شعب حي لا يموت، فهو شعب قد تدمر مدنه وقراه ويقتل أبنائه، لكنه لن يهزم مع اعتذاري من همنجواي.

ارتباك ترامب وخواء الحل الأمريكي

موسى جرادات– كاتب فلسطيني

تجهد الولايات المتحدة الامريكية منذ تولي دونالد ترامب رئاستها في تصفية القضية الفلسطينية والاجهاز عليها، ويتخذ هذا المسعى صورا واشكالا متعددة، لكن القراءات القاصرة في فهم هذا المسعى تجعل من الصعب فهم هذا الاندفاع الامريكي غير المسبوق نحو هذا المسار، بحيث تطابقت وجهات النظر الامريكية مع اليمين الصهيوني الحاكم في دولة الاحتلال.

هذا التطابق رافقه بناء تصورات مشتركة تهدف الى اعادة تشكيل المنطقة وفق ايقاعات الزمن الامريكي الإسرائيلي بالتحالف التام مع نظم النفط الخليجي، هذا التشكيل الذي تحول دونه عقبات كثيرة تمنع حتى الان من تبلور رؤية واضحة لدى صانع القرار الامريكي رؤية تمتلك القدرة على الفعالية خارج حدود السيناريوهات المكتوبة .

فالحسابات على مايبدو مختلفة بين الحقل والبيدر الذي مازال عصيا على التطويع، لهذا نجد الإدارة الأمريكية مربكة في إعلان سياساتها العامة تجاه المنطقة ومتذبذبه في طرحها بشكلها النهائي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المضمار ويتعلق بقدرة الولايات المتحدة على الإمساك بالمنطقة وتطويعها، هل هي فعلا قادرة على ذلك ؟ وحتى الإجابة على هذا السؤال تتطلب فهما عميقا للعقلية الأمريكية التي تحكم البيت الابيض اليوم والتي تتعامل مع القضايا الكبرى من منظار الصفقات التجارية ومنطق السوق والذي يسود فيه الأقوى والقادر على تسويق السلعة، بغض النظر عن مواقف الأطراف الاخرى ومدى تقبلها لهذا المنطق ولتلك الطروحات الفجة والوقحة والتي تفتقد الى الحد الأدنى من مقومات صمودها على الأرض، وبخلاف الرؤية الأمريكية اليوم نجد القوى الدولية المتعددة تمتلك تصورات مختلفة عنها وبالتحديد موقفها الموحد من القضية الفلسطينية وسبل حلها والمختلفة بالتأكيد مع الولايات المتحدة ودولة الاحتلال، هذه القوى وإن اختلفت أسبابها فهي التعقيد المبني على التشابك في محتلف الملفات، والمرتبط بقضايا خارج حدود السوق والذي تنتهجه وتسوق له الإدارة الأمريكية وتعتمده كعقيدة في فهم السياسة والسيطرة والقوة .

والمتابع لحراك السياسة الامريكية في المنطقة يرى حتى هذه اللحظة أن تلك السياسات لم تحقق مبتغاها على الرغم من أن الإدارة الأمريكية قد أفرغت كل مافي جعبتها من أدوات السيطرة والتحكم، ولم تحقق مبتغاها لكنها لم تهزم حتى هذه اللحظة على الرغم من تلقيها ضربات متعددة ومتنوعة وفي أكثر من زاوية، فالفلسطيني الرسمي والشعبي مجمع على رفض صفقة القرن، بالإضافة الى عدم قدرة بعض النظم العربية الحليفة للولايات المتحدة على ابتلاع الطرح الأمريكي لأنه بكل بساطة يشكل خطرا على أمنها القومي كالأردن ومصر، بينما السعودي عاجز عن الموافقة العلنية على الطرح الأمريكي بالإضافة إلى غرقه في المستنقع اليمني الذي استنفذ القدرات السعودية على الصعيد المادي والسياسي وحولها إلى طرف عاجز عن اتخاذ المبادرة .

بالإضافة إلى هذا نجد أن الإدارة الأمريكية أصبحت في مواجهة مفتوحة مع إيران وتتلقى الضربات المتنوعة منها في قلب السعودية وبغداد مرورا ببحر العرب وانتهاءا بالحدود الجنوبية والشمالية لفلسطين بعد التعهد الإيراني المعلن بإسقاط صفقة القرن .

كل تلك الصراعات التي تجري على جغرافيا البركان تجعل من الصعب على الإدارة الأمريكية حسم الصراع ففي حده الأقصى تستطيع إدارة الصراع كما الإدارات التي سبقتها وكل الادعاءات (الترامبية) مجرد لغو لا يرتقي إلى السياسات العملية لأنه وبكل بساطة حتى تستطيع الإدارة الأمريكية امتلاك زمام المبادرة والدفع بتصوراتها لتصل منتهاها لابد لها من خوض حروب دامية في المنطقة والتي يلزمها اللحم الابيض والمال الذي تفتقده حتى هذا الوقت .

نحن إذا أمام مشهد متشابك ومعقد ومتغير ولا أحد قادر في العالم مهما علا شانه أن يفرض منطقه على الآخرين فالقوة والضعف لا يفسران بامتلاك السلاح فقط، فيما التاريخ يقف شاهدا على أن الشعوب قادرة على انتزاع حريتها وحريتنا قادمة مهما تاخر الوقت .

وظلم الأقربين أشد مضاضة

طلال عوكل
كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

في الهدف

إذا كان تاريخنا الحديث كفلسطينيين طافح بالذكريات السوداء والأليمة، حتى لم نعد قادرين على إحيائها كلها، فإن المرور على بعض أهم وأخطر هذه الذكريات بدون التوقف عندها والتوقف مليًا قد يصبح جزءًا من قيم تبدلت إلى الأسوأ مع مرور الوقت.

التاريخ الفلسطيني الحديث مليء بذكريات المجازر واغتيالات القادة والتحولات الخطيرة والنكسات العربية والسياسات الخاطئة، فإن نحن أولينا هذه الذكريات الاهتمام الذي تستحق، فإن أيام الشعب الفلسطيني ستتحول إلى ملطمة دائمة، غير أن عدم الاهتمام بالقدر الذي تستحقه كل تلك الذكريات وكلها تستحق الاهتمام، إلا أننا لا نستطيع أن نمر مرور الكرام على بعض المفاصل الخطيرة.

خلال هذا الشهر «حزيران» مرت مناسبتان تنطويان على أهمية خاصة نظرًا لخطورتهما، الأولى ذكرى هزيمة حزيران عام 67 وتصادف مع اليوم الأول لعيد الفطر، والذكرى الثانية مرور 12 عامًا على الانقسام الفلسطيني الذي وقع في الرابع عشر من الشهر ذاته.

لا تريد آذان بعضنا أن تسمع وإن سمعت فإنها لا تريد أن تصدق ما يقوله العدو الصهيوني عن هاتين الواقعتين من اعترافات كانت كفيلة بأن تستفزّ الوطنية الفلسطينية إلى الحد الذي يفرض عملية المراجعة والتقييم والتغيير، غير أن بعضنا يصم آذانه عن قصد طالما أن ما جرى ويجري يُهاتف حساباته الباطنية.

شمعون بيريز الصهيوني العتيق، قال حين وقع الانقسام بأنه ثالث أهم إنجاز تاريخي تحققه الحركة الصهيونية، بعد إنجاز قيام الدولة عام 1948، وهزيمة العرب عام 1967.

واقعيًا، لم يبقَ لدى الطبقة السياسية الفلسطينية على اختلاف مشاربها كلمات إلا وقيلت في وصف مخاطر وآثام الانقسام، لكن هذا الإسراف اللغوي لم يكن سوى محاولة لتبرئة الذات من قبل البعض وليس لغرض القيام بما يتوجب لإفقاد إسرائيل هذا الانجاز.

النكبة الأولى التي وقعت عام 1948، كانت تشير إلى نجاح الحركة الصهيونية في تحقيق المرحلة الأولى من المخطط التوسعي الذي ستكون مرحلته الثانية السيطرة على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، وهو ما وقع في النكبة الثانية عام 1967.

على أن النجاح في المرحلة الثانية من المخطط الصهيوني كان بحاجة إلى موقف ينطوي على تحولات كبيرة في الصراع، تجعل إسرائيل قادرة على بسط سيادتها وسيطرتها على ما تُسميه يهودا والسامرة.

كانت مرحلة أوسلو قد وفّرت الظروف المناسبة، لكن الانقسام الفلسطيني شكّل التوقيت الأفضل لتحقيق الأهداف الصهيونية، بما يقتضيه ذلك من تغيرات ضرورية في الوضع الفلسطيني وفي الأوضاع العربية المحيطة، وعلاقاتها بالقضية الفلسطينية .لا تُحصى المخاطر والآثار السلبية التي نجمت وتنجم على الانقسام الفلسطيني، ويعرفها الجميع، لكن كل طرف يُلقي بالمسؤولية عنها على الطرف الآخر .ز

لقد أدى الانقسام إلى تشويه والمس بالهوية الوطنية الجامعة، وألقى شكوكًا على مسألة التمثيل الموحد للشعب الفلسطيني، وهذا حوّل الشعب إلى جماعات تتسول الحد الأدنى من متطلبات الحياة، وتُعاني أشد المُعاناة الاجتماعية والنفسية. وفّر الانقسام الذرائع لإسرائيل لكي تنكّل بالشعب الفلسطيني الذي تتآكل قواه المتصارعة على السلطة، كما وفّر المزيد من الذرائع لتهرّب جزءٌ كبير من النظام العربي والدول الإسلامية من القيام بمسؤولياتهم تجاه القضية الفلسطينية.

المشهد اليوم يُشير إلى تفكك وضعف الحالة الفلسطينية وتعمّق أزمة الثقة بالفصائل والقيادات، وبهتان الهوية الوطنية واستعداد العرب للتعاطي مع صفقة القرن.

تمضي صفقة القرن في طريقها نحو التنفيذ العملي عبر الإجراءات الأحادية الجانب من قبل الحلف الأمريكي الإسرائيلي، وبتعاون وتحفيز وتنسيق مع النظام العربي الرسمي، فيما يتبجّح بعض الفلسطينيين بأنهم سيطيحون بتلك الصفقة، بل أن بعضهم يدّعي أنها في غرفة العناية المركزة.

يظنّ البعض أن الشعارات تتفوّق على الوقائع، بينما تقول الوقائع أن القدس تُصادر، والأونروا وحق العودة تجري تغييبهما، والأرض تجري مصادرتها، ومؤتمر البحرين يشكل حلقة أساسية في اتجاه فرض وتنفيذ ما يُسمى بالسلام الاقتصادي .لقد قرأ وسمع الجميع تصريحات المستوطن الصهيوني ديفيد فريدمان سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، وقرأ الجميع وسمع تعليق غرينبلات على ذلك، حين قال أن ثمة وجاهة في تصريح فريدمان الذي أعطى الحق لإسرائيل بمصادرة الضفة الغربية.

هل تكتمل هكذا الصورة، لما ينطوي عليه المخطط الأمريكي الإسرائيلي، وإن كان الأمر كذلك، فهل يعترف الفلسطينيون أن انقسامهم يتحمّل جزءًا كبيرًا من المسؤولية عمّا وصل إليه الحال، وأنهم إزاء هذه النكبة التي تُعرف بالانقسام لا يستطيعون إلقاء المسؤولية على المجتمع الدولي أو على العرب، وإنما هُم من يتحمل المسؤولية عن هذه النكبة؟ قد لا يعترف البعض عمّا اقترفته يداه، لكن التاريخ لا يرحم، والشعب أيضًا لن يرحم هؤلاء ولو بعد حين.

خرافة «اليسار الإسرائيلي»

كميل أبو حنيش –قيادي أسير من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لعل أبرز ما يميز الكيانات الاستعمارية الاستيطانية أنها كيانات محكومة لطبيعتها العدوانية والتوسعية يؤسسها ويقودها ويحكمها قادة وحركات وأحزاب يتسلحون بأيديولوجيات يمينية عنصرية محافظة تغلب عليها الأساطير والخرافات وتتمسح بالدين بهدف تبرير جرائمها وإبادتاها للسكان الأصليين واغتصاب أراضيهم، وبالتالي فإن الماركسية وثقافة اليسار لا يمكن أن تنمو وتتجذر في هذه الكيانات؛ لأن ثمة خلاف وتناقض جوهري بين الفكر الماركسي وما يحمله من مضامين إنسانية واجتماعية وثقافية وسياسية وبين الفكر الاستعماري الاستيطاني التوسعي الرأسمالي، فالكيانات الاستيطانية ببساطة كيانات عدوانية تقوم على أنقاض الشعوب الأصلية وتنهب ثرواتها وتضطهدها وتشكل خطراً على الدول المجاورة وهي لا يمكن أن تعتنق الماركسية، وإن وجد تياراً ماركسياً أو يسارياً في هذه الكيانات فإنه في الغالب يكون ضعيفاً ومشوهاً، ولا يتعدى بعض الحلقات والتيارات الصغيرة التي تعوزها الإيديولوجيا المتماسكة، وفي العادة يجري قذفها إلى الهامش السياسي كما يوصفون عادة بالراديكاليين، فيما تستمر عملية ملاحقتهم وحصارهم وتهميشهم، وبالطبع دولة الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني ليست استثناءً لهذه القاعدة.

والفكر الماركسي عموماً هو فكر إنساني عابر للقوميات والأديان والثقافات ولا يمكن أن يتقاطع مع الفكر الفاشي العنصري، وهو أيضاً فكرٌ منحاز للطبقات الشعبية الفقيرة العمال والفلاحين، ولا يشجع على الثراء واقتناص الفرص على حساب وجود ومصالح الآخرين، وهو كذلك فكرٌ ديمقراطي اجتماعي والأهم من كل ذلك هو فكرٌ ثوري يسعى دائماً للثورة والتغيير ولا يميل إلى المحافظة والحفاظ على المصالح القائمة.

وإذا أمعنا النظر فإننا لن نجد أي سمة من هذه السمات تنطبق أو تلتقي مع ما يسمى «اليسار الإسرائيلي» وأحزابه المختلفة ليست بالوقت الحاضر فحسب وإنما أيضاً منذ انطلاق المشروع الصهيوني قبل أكثر من مئةٍ وعشرين عاماً.

فالمشروع الصهيوني وُلد من رحم المشروع الإمبريالي الرأسمالي العالمي، وتولته ورعته في بداياته بريطانيا رأس الإمبريالية في ذلك الحين، والآن تتولاه وترعاه وتسانده الولايات المتحدة رأس الإمبريالية العالمية هذه الأيام، ولم يقدم أحدٌ نفسه من قادة المشروع الصهيوني على أنه ماركسياً ولم تكن أصلاً أهداف المشروع الصهيوني تحمل أي مضمون إنساني أو أخلاقي، بل جرى الكشف عن مضامينه وأهدافه منذ البداية بوصفه تشكيلاً استيطانياً يهودياً مرتبطاً بالمنظومة الاستعمارية العالمية ويشكل أداة وظيفية لها.

ومع توالي الهجرات اليهودية إلى فلسطين في بدايات القرن العشرين والبدء في ترجمة المشروع الصهيوني على الأرض ظهرت بعض الحركات والتيارات المتأثرة بالفكر الاشتراكي وتعتنق فكراً هلامياً يدمج بين الأفكار الصهيونية العنصرية والإيديولوجيا الاشتراكية، لتقوم على أساسها لاحقاً أحزاباً وحركات صهيونية ستتولى الإشراف على المستعمرات اليهودية وتشكل رأس الحربة في السيطرة على الأراضي الفلسطينية وارتكاب الجرائم وطرد الشعب الفلسطيني وتتولى إقامة الدولة وحكمها لسنوات طويلة.

في الواقع لم يتبنَ أي من الحركات والأحزاب الصهيونية «الماركسية» أي أيديولوجيا في خطابه وممارساته السياسية، باستثناء الحزب الشيوعي الذي ضم عرباً ويهوداً قبل أن يتساوق مع المشروع الصهيوني وينخرط في نظامه السياسي بعد إقامة الدولة العبرية.

أما بقية الأحزاب كالماباي والمابام والتي أثمرت لاحقاً أحزاب العمل وميرتس وبعض الحركات الأخرى والتي اعتبرت في التصنيف السياسي الإسرائيلي الداخلي بأنها أحزاب تنتمي إلى معسكر اليسار فإن قيادتها للدولة الصهيونية وسياساتها العدوانية الفاشية في الداخل والخارج ينفي عنها إطلاقاً صفة اليسارية.

وقد شكل الكيبوتس والموشاف اليهودي الذي قام على أسس تعاونية وعلى شكلٍ من أشكال الاشتراكية قاعدةً مهمةً لهذه الأحزاب، وربما كانت هذه المستعمرات ونمط العمل فيها هي إحدى العوامل التي أدرجت هذه الأحزاب في خانة اليسار، إلا أن هذه الصيغة من العمل الاشتراكي والتعاوني ليست دليلاً على ماركسية ويسارية هذه الأحزاب أو الدولة أو المجتمع؛ لأن الكيانات الاستعمارية الاستيطانية في مختلف التجارب الاستيطانية انتهجت هذا الشكل التعاوني حتى قبل ظهور الماركسية والاشتراكية بقرون. فهذه الكيانات مع بدايات تجربتها الاستيطانية وتشكل مجتمعها والتي عادةً ما تبدأ كمستعمرات زراعية تسعى إلى نهب أراضي السكان الأصليين وذبح أو طرد سكانها فإنها تنتهج الشكل التعاوني الجماعي لظروف وأسباب مختلفة، وتنشأ الحاجة لمثل هذا الشكل لاعتبارات وضرورات استيطانية وأمنية وعسكرية، ولا تعبر عن رؤية إنسانية وفكرية وأخلاقية وهذا ما حدث مع مختلف التجارب الاستيطانية كالولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلاندا وجنوب افريقيا وزيمبابوي قبل أن تتحول الدولة والمجتمع إلى النمط الإنتاجي الرأسمالي بعد أن تكون قد أتمت مهمتها بالقضاء على السكان

الأصليين أو طردهم والسيطرة على أراضيهم وثرواتهم وهذا أيضاً ينطبق على المشروع الصهيوني في بداياته وما يعرف بحقبة «اليشوف».

كما أن اشتراكية الدولة وسيادة القطاع العام فيها على حساب القطاع الخاص لا يدل على يسارية أو ماركسية الدولة أو الحزب الذي يقود حكومتها، وقد تعارف على مثل هذا الشكل من الاقتصاد في ألمانيا في عهد النازية وأيضاً طُبق في عدد من الدول التي تعتنق الأيديولوجيا القومية وهذا الشكل من الاشتراكية يسمى بالاشتراكية الوطنية.

لقد قام الاقتصاد الصهيوني في بدايات المشروع الصهيوني على الملكية الجماعية لأن ضرورات بناء الدولة تقتضي مثل هذا الشكل الجماعي التعاوني، وهذا الأسلوب لا يعبر عن ماركسية أو اشتراكية المستعمرات اليهودية، ومنذ البدايات قام هذا المشروع باستهداف وطرد الفلاحين الفلسطينيين من أرضهم، وعلى أساس التمييز العنصري بين العامل اليهودي والعامل العربي، ولاحقاً وبعد الإعلان عن الدولة والمباشرة في عملية بنائها اقتضت هذه الضرورة أن يقوم القطاع العام بتولي هذه المهمة لأن مثل هذا التحدي لا يمكن أن يعهد به إلى القطاع الخاص، وبهذا فإنه نتيجةً لهذه السياسات التي اقتضتها غايات الاستيطان والأمن والحروب جرت تسمية هذه الحركات والأحزاب الصهيونية التي قادت هذه العملية بالأحزاب اليسارية وأطلق على المعسكر الذي كان يتولى تشكيل الائتلاف الحكومي باليسار الإسرائيلي، ولاحقاً صار كل من يؤيد التسوية والسلام مع العرب، ويطالب بانسحابات من الأراضي الفلسطينية والعربية يجري إلحاقه بهذا المعسكر ويطلق عليه «يساري».

إن هذه الدولة وفي ذروة حكم هذا «اليسار» كانت متحالفة مع الإمبريالية ومعادية للشيوعية وفي عهد هذا «اليسار» خاضت دولة الكيان معظم الحروب وارتكبت المذابح والتطهير العرقي وكانت صاحبة المشروع الصهيوني في الضفة وغزة والجولان بعد احتلال عام 67، ومن المعروف أن ما يطلق عليه «اليسار الإسرائيلي» قد تراجع في العقود الثلاثة الأخيرة بصورة ملحوظة وهذا التراجع له أسبابه الخاصة بتحولات الاقتصاد الإسرائيلي وانتهاجه الطريق الليبرالي، بالإضافة إلى موجات الإجراءات المتلاحقة التي أخذت تندمج مع أسس الاقتصاد الجديد، علاوةً على جفاف قواعد حزب العمل بعد تراجع أهمية الكيبوتس والموشاف في الاقتصاد والمجتمع والثقافة الصهيونية لصالح المدن الكبرى والحياة الفردية واقتصاد السوق وتراجع القطاع الزراعي الذي يشكل العمود الفقري لاقتصاد الكيبوتس والموشاف لصالح الصناعات التقنية الدقيقة والمتطورة.

ولا يعبر «اليسار الإسرائيلي» عن أيديولوجيا متماسكة ولا يمثل طبقات محددة كما يحاول حزب العمل أن يزعم أنه يمثل طبقات العمال والفقراء وكانت نتائج الانتخابات الأخيرة كارثية بالنسبة لحزب العمل الذي حصل على ستة مقاعد وهو ما ينذر بتلاشيه واندثاره في المستقبل، أما حزب ميرتس الذي يعتبر نفسه أنه ممثلاً لليسار الحقيقي في إسرائيل فهو يعد ممثلاً للطبقة الوسطى العلمانية ويحمل أيديولوجية هلامية تشكل خليطاً من أفكار علمانية وليبرالية وهو حزب أقرب إلى أحزاب الوسط السائدة في أوروبا، ولعل من أبرز ما يميزه عن بقية الأحزاب الصهيونية هو دعوته المثابرة للسلام مع العرب والفلسطينيين مع إن رؤيته للسلام والتسوية لا تقل عن سقف الإجماع الصهيوني في قضايا الحل النهائي.

ومن اللافت للانتباه أن كلمة يساري تحولت إلى شتيمة وإتهام في السنوات الأخيرة وكان نتنياهو هو من دشن هذا العهد بعد أن أخذ يتهم الصحافة والقضاء وخصومه السياسيين وكل مَن ينتقد سياساته باليسارية، وطالت هذه التهمة عشرات الصحفيين والأكاديميين والمثقفين والقادة السياسيين.

ففي انتخابات العام 2009 اتهم نتنياهو حزب كاديما وزعيمته تسيفي ليفني القادمة من الليكود باليسارية، وفي انتخابات عام 2013 وانتخابات عام 201 اتهم منافسيه أيضاً باليسارية، أما في الانتخابات الأخيرة التي جرت في نيسان الماضي من هذا العام فقد اتهم حزب «أزرق أبيض» وزعمائه باليسارية، رغم أن هذا الحزب يضم قادة وعناصر يمينية متطرفة كموشي يعلون ومؤيدوه، وفي سياق هذه المعركة الانتخابية الماضية انتقلت هذه التهمة والشتيمة إلى معسكر اليمين ذاته، حيث اتهم قادة معسكر اليمين بعضهم بعضاً باليسارية حتى أُتهم نتنياهو ذاته باليسارية لكسب الدعايات الانتخابية بإحدى الحركات اليمينية، وقد وصلت هذه التهمة ذروتها في الأزمة الأخيرة التي قادت إلى تحديد موعد انتخابات جديدة بعد إصرار ليبرمان على مطالبه عندها استشاط نتنياهو غضباً واتهم ليبرمان بأنه يساري، وهو ما جعل ليبرمان في اليوم التالي يسخر من هذا الاتهام لأنه ليس بحاجة إلى نفي هذه التهمة ولإثبات يمينيته العنصرية التي تُزكم الأنوف، ولكنه اكتفى بمطالبة قيادات حزب الليكود وعلى رأسها نتنياهو أن يذهبوا إلى أطباء نفسيين.

وربما كان ليبرمان محقاً بهذه السخرية، لأنه يدرك أن الكيانات الاستيطانية العنصرية لا يمكن لها أن تشكل دفيئة لنمو الأفكار اليسارية، فالمستوطن القادم من أصقاع العالم جاء ليستوطن ويضطهد غيره ومحركه الأساسي هو الثراء واقتناص الفرص، ولا يأتي بأهداف إنسانية، وإذا كان محركه أيديولوجياً لا يمكن أن تكون هذه الإيديولوجية يسارية وإنما إيديولوجية يمينية عنصرية. وإذا كان اتهام نتنياهو لليبرمان باليسارية ينضوي على دلالات ومفارقات ساخرة وبليغة، فإننا نكتفي بالقول بأن يسارية الأحزاب الصهيونية تشبه تماماً يسارية ليبرمان، وهذه إحدى غرائز المجتمع الصهيوني الاستيطاني الذي يفتقد القدرة على تعريف القوميات: يبني دولته في الشرق ويدعي أنه ينتمي للغرب، ويتفاخر بعنصريته ويطلق عليها ديمقراطية، ويخوض الحرب ويتحدث عن السلام والبقاء.. إلخ، وما اليسارية إلا إحدى هذه المفارقات التي تبعث على الدهشة وتنضوي على سخريات مضحكة.

قضية اللاجئين الفلسطينيين بين صفقة القرن والتصور الصهيوني

أحمد مصطفى جابر

يقترب الإعلان عن الجزء الأول من مشروع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لحل ما يوصف في الأدبيات الغربية بـ «النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني»، وهو الجزء الاقتصادي الذي سيعلن عنه على الأغلب في ما سمي أولا مؤتمر البحرين، ثم جرى التقليل من شأنه إلى «ورشة إقتصادية» لينتهي الأمر بالأمريكيين على لسان أحد مستشاري ترامب إلى تبني الوصف العربي المزعوم الذي يستخدمونه لتبرير المشاركة بأنه اجتماع «لمساعدة الفلسطينيين اقتصاديا».

في هذه الظروف تعود إلى الواجهة القضايا المركزية في القضية الفلسطينية والتي تعاملت معها الولايات المتحدة حتى قبل الإعلان عن «صفقة القرن» فاعترفت بالقدس عاصمة للكيان ونقلت سفارتها إليها، مرورا بنقل الإنكار الأمريكي الصهيوني لقضية اللاجئين وحقوقهم إلى حيز التصفية العملية وليس انتهاء برفض الأمريكيين إدانة الاستيطان، بل وتغطيته وصولا إلى تشجيع الكيان على ضم الضفة الغربية أو أجزاء منها، ما يعني دفن حل الدولتين نهائيا، ما يجعل سؤال ما الذي ستضيفه صفقة القرن إلى هذا كله يتخذ صفة حيوية ؟

مؤخرا، برزت الكثير من القراءات المسبقة لصفقة القرن، تعتمد على ما صدر فعليا عن الولايات المتحدة، وخصوصا في مسألة اللاجئين ومحاولة ربط الممارسة الأمريكية بمواقف الكيان الصهيوني وما تم تكريسه في عديد من الوثائق.

وفي هذا النص مراجعة للمواقف الصهيونية ومراجعة بالخصوص لوثيقة صدرت عن مركز الأمن القومي الصهيوني في تموز /يوليو 2017، والتي ربطتها بعض القراءات بالسياسات الأمريكية اللاحقة والقول إن هذه السياسات تستند إلى الموقف الصهيوني، وتبيان حقيقة هذا الارتباط ومداه.

صدرت الوثيقة في حينه بعنوان «قضية اللاجئين الفلسطينيين والمصلحة الإسرائيلية» وكتبها العميد احتياط أودي ديكل، والمحامي جلعاد شير، والدكتور كوبي مايكل.

من المعروف أن موقف الكيان الصهيوني من حق العودة يرتكز إلى أسس متعددة سياسية وأيديولوجية واقتصادية وأمنية، ويأتي من جميع الأطراف يسارا ويمينا ويُجمع الجميع على رفضه.

فحق العودة يتنافى (من وجهة نظر إسرائيل) مع طبيعة الدولة العبرية وأساس إنشائها باعتبارها دولة لليهود، إضافة إلى أن الإعلان عن الموافقة على حق العودة يعني الاعتراف بمسؤولية «إسرائيل» عن مشكلة اللاجئين وهذا ما لا تريده لأنه ينسف مبدأ إن فلسطين هي أرض بلا شعب أحد مرتكزات الأيديولوجية الاستيطانية، ورغم أن الصهاينة المؤسسين كانوا يعرفون تماماً أن هذه الأرض هي أرض عامرة بالسكان، إلا إن أهم أدوات الدعاية الصهيونية تركز حول هذا المبدأ بالذات، وبالتالي فإن نسفه يعني نسف أحد الأسس المثبتة للتعاطف الدولي مع «إسرائيل».

من جهة أخرى تعتبر القيادة الصهيونية أي عودة جماعية تهدد أمن «إسرائيل» وتستند هذه المقولة إلى مقولة الأمن الديمغرافي التي عملت على تحقيقها طوال سبعين عاماً.

اللاجئون وفكرة السلام الاقتصادي:

تُفتتح الدراسة الصهيونية بمقتطف من بنيامين نتنياهو عام 2008، يحدد فيه رأيه من فكرة السلام الاقتصادي، في استعادة لشمعون بيرس، في الشرق الأوسط الجديد، ويقول نتنياهو في هذا المقتطف إن «السلام الاقتصادي يرتكز على قوتين - على الأمن الإسرائيلي وقوى السوق».

كما في الموقف الصهيوني الأصلي، فإن الدراسة تحدد أن المصلحة الواضحة للكيان الصهيوني تقوم على صياغة حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود الخط الاخضر. ومع ذلك تشير الدراسة إلى القصور في التفكير الصهيوني في سياق استكشاف إمكانيات التقدم في هذا المجال عبر صياغة سياسة لحل مشكلة اللاجئين، بل في الواقع وكما قلنا أعلاه فإن مقاربة الكيان الصهيوني لقضية اللاجئين تأتي من حالتي التبرؤ والإنكار لتجنب تحمل المسؤولية. وبالتالي ورغم قصور التفكير هذا تزعم الدراسة إن التصور الأصلي بأن الحل خارج حدود الكيان هو تصور واقعي ويصب في مصلحة الأمن القومي الصهيوني، رغم إنه لا يمكنه إنكار أن قضية اللاجئين ككل تتعلق بالكيان على عدة مستويات، وأولها القضية السياسية، وفي جوهرها أي ترتيب مستقبلي (رمزي، اقتصادي، وخاصة الأمن).

القلق الجوهري للكيان يتأتى من أن أي سيناريو لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين سوف يجلب مئات الآلاف من اللاجئين من لبنان وسوريا والأردن بالقرب من حدود «إسرائيل»، ويفترض واضعو الدراسة أن جوهر الحل سيكون توطين اللاجئين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي المناطق الملحقة بالدولة الفلسطينية في إطار اتفاق الوضع النهائي.

وتزعم الدراسة أن الفائدة الأبرز للكيان هي أن هذه المجموعة سوف تُستوعب بشكل أفضل في المجتمع، والاقتصاد والدولة الفلسطينية التي سيتم تأسيسها، ولكن بسبب عدم استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في البلاد قد لا ينهار المستقبل الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني فحسب، بل يشكل أيضا تحد دبلوماسي أمني كبير على حدود الكيان، ومن الضروري تهيئة الظروف لحل الصراع «الإسرائيلي» الفلسطيني والامتصاص الصحيح لمئات الآلاف من اللاجئين في الضفة الغربية.

في سياق هذا الاستعراض فإن هذه الدراسة التي قيل أنها كانت مرجعا لفريق ترامب، تحدد البعد الاقتصادي كعامل جوهري في «السلام» وأن اقتصادا وأمنا فلسطينيا مستقرين، باتنسيق مع الكيان الصهيوني سيقللان العبء الأمني على الكيان

ويشجعان اقتصادها ويساهمان في خلق أسواق جديدة للتجارة والتصدير، وهذا مثال واضح على الساحة التي فيها رؤية «السلام".

رغم ذلك تعترف الدراسة أن الاقتصاد المعزز ليس بديلا للعملية السياسية، ولكن بسبب العملية السياسية، فالسلام الدائم لا يمكن أن يوجد بدون «السلام الاقتصادي» في أي سيناريو. يبدو جليا التقارب الواضح بين عناصر خطة ترامب، أو ما أعلن عنه حتى الآن، وبين هذه الدراسة التي تحدد الاقتصاد والسياسة كعاملين متكاملين للحل المأمول على مقاس المصالح الصهيونية وفي خدمة هذا المشروع.

تستند الدراسة إلى الزعم الصهيوني الدائم، بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية إنسانية، وإنكار الطابع السياسي لها، وبالتالي يجب معالجتها بعد أن تطورت الأزمة وباتت تهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وبسبب طبيعة التحديات الهائلة في عملية جمع الأموال اللازمة، للتعويض وإعادة التأهيل فإن الدراسة تتطلب تعاونا «إسرائيليا»، فلسطينيا، إقليميا، يؤدي إلى إنهاء المطالبات نهائيا.

الإضافة التي جاءت بها السياسات الأمريكية، نقلت قضية اللاجئين من حيز المعالجة إلى حيز التصفية، وبالتالي تعتبر مواصلة لنهج الإنكار الصهيوني. والمفارقة الأخرى أنه بينما تحدد الدراسة الصهيونية العملية السياسية كحاجة موضوعية لتجاوز المناخ الحالي من العداء الذي يجعل تنظيم العملية مستحيلا، فإن الولايات المتحدة تكشف أنها غير مهتمة إطلاقا بحل «النزاع»، بل فرض حل على الفلسطينيين وإرغامهم على القبول به، بغض النظر إن كانوا شركاء أو لا في العملية السياسية المرافقة للسياق الاقتصادي.

الفرضية الأساسية للدراسة الصهيونية هي أن جوهر حل قضية اللاجئين سيكون، بكل معنى الكلمة في الضفة الغربية، وحتى إذا عاد اللاجئون إلى «دولة إسرائيل»، فستكون أعدادا صغيرة، و لا شك في أن الفشل في استيعاب مئات الآلاف من اللاجئين كمواطنين لدولة فلسطين، عند إنشائها، سينطوي على خطر كبير على الدولة الفلسطينية، ومن ناحية أخرى، لا يوجد خلاف على أن الاستيعاب الناجح للاجئين الفلسطينيين في البلاد سيوفر للصراع شرطا ضروريا لوجود اتفاق مستقر بين «إسرائيل» والفلسطينيين، لذلك هذا الهدف الاستراتيجي لدولة «إسرائيل».

ولكن هذا يبدو متناقضا مع التفكير الأمريكي المدعوم من دوائر اليمين الصهيوني المتطرف، الذي كما ذكرنا جوهره تصفية قضية اللاجئين، ابتداءً بتجفيف الموارد (الأونروا وغيرها) وانتهاء بتقليل أعدادهم إلى الحد الأدنى، ما يعني تذويبهم تماما ونزع صفة اللاجئ عن أربع أو خمسة أجيال منهم.

وأيضا على العكس مما تفتق عنه ذهن مساعدي ترامب فإن هذه الدراسة تؤيد استيعاب عدد كبير من اللاجئين في الضفة الغربية في إطار دولة فلسطينية مستقبلية وهو تناقض آخر مع خطة ترامب التي يتضح من تجلياتها العملية قبل الإعلان عنها أنه لن يكون هناك أصلا دولة فلسطينية قابلة للحياة، فما بالك بأن تكون قادرة مهما كان حجم الأموال التي سيتم ضخها على استيعاب هذه الأعداد من اللاجئين.

الغرض من الدراسة هو الإشارة إلى جميع الخطوات التي يمكن للكيان اتخاذها اليوم، إذا قرر التركيز على تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وقطاع التنمية والبناء، عبر سيناريوهات مستقبلية ووضع الأسس لحل مشكلة اللاجئين؛ لأن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد في نواح كثيرة على السياسة الصهيونية، وهناك خطوات مهمة يمكن «لإسرائيل» أن تتخذها للمساعدة في تعزيز قطاع البناء والبنية التحتية الفلسطينية المستقرة والفعّالة، خاصة في الضفة الغربية، وتشمل هذه التدابير ضمن أمور أخرى تغيير السياسة الصهيونية المتعلقة بالأراضي والتخصيص والتطوير في المنطقة (ج) وهو أمر تقوم حكومة نتنياهو بضده تماما مع تصاعد اتجاهات الضم ومع اقتناع الأمريكيين عموما بأهمية ضم المنطقة (ج) للكيان الصهيوني، وهي منطقة أساسية لقيام الدولة الفلسطينية المزعومة والاستيعاب المطروح للاجئين.

وأيضا الترويج المكثف للبرامج الإقليمية والمحلية في الضفة الغربية، والتي سوف تسمح بربط المناطق A و B وC ، مع السعي لخلق موقف عام يسمح بالترقية للبنية التحتية الكبيرة والمشاريع السكنية، ونلاحظ هنا أيضا أن الكيان الصهيوني لا يكتفي بمنع ترقية الاقتصاد الفلسطيني والعمل المستمر على احباطه، بل أيضا تعزيز الفصل بين المناطق الثلاثة عبر الاستيطان المكثف والطرق الالتفافية، ناهيك عن تجفيف الموارد وقطع المساعدات.

فكرة العودة لا يمكن أن تتحول إلى عملية فعلية:

في الفصل الأول تستعرض الدراسة عدد اللاجئين ومواقعهم حسب إحصاءات عديدة، مشيرة إلى اختلاف التقديرات في الدول المختلفة حسب مصادر المعلومات. وحسب الدراسة «البيانات المستمدة من المصادر تزعم الجهات الصهيونية وهذه الدراسة أن الفحصائيات تعاني من خلل شديد في القيام بها ذا طابع منهجي، وندرك طبعا أن التشكيك في أعداد اللاجئين يقع في صلب السياسة الصهيونية والأمريكية الحالية، ومع ذلك، ورغم الهجوم الصهيو-أمريكي الشديد على الأنروا فإن الدراسة تعتبر ومن نواح كثيرة، الأونروا مصدر المعلومات الأقرب إلى الواقع من حيث عدد اللاجئين في سوريا ولبنان وحتى الأردن، لأنها الوحيدة التي تعمل كمنظمة وبطريقة منسقة مع اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة».

فصل المسؤولية الرمزية عن المسؤولية القانونية:

وبدون التطرق إلى التفاصيل الرقمية التي يمكن الوصول إليها بسهولة للقارئ المهتم، تزعم الدراسة الصهيونية إن عدد الفلسطيين المنتشرين خارج دول الطوق يعتبر ذا أهمية ثانوية، أو غير مهم في سياق الحل بحجة أن فكرة العودة لا يمكن أن تتحول إلى عملية فعلية بالنسبة لهم.

في الفصل الثاني تبحث الدراسة في مبادئ الإطار لحل مشكلة اللاجئين، مشيرة إلى أن تحمل الكيان الصهيوني لمسؤولية معينة حول قضية اللاجئين يعتبر أمرا رمزيا ويقع في قلب المطالبات الفلسطينية، المكونات الإسرائيلية في إيجاد حل شامل بأن « إسرائيل» يجب أن تعترف بالمسؤولية عن مشكلة اللاجئين وادعاء الفلسطينيين بالقرار 4 ا الصادر عن الأمم المتحدة، ولكن الكيان الصهيوني رفض شكلا ومضمونا هذا القرار ولا يعترف بحق العودة، وإن الترتيب الذي يسمح للعديد من اللاجئين بدخول «أراضيه» أمر غير وارد بالنسبة له، رغم أنه في مفاوضات أنابوليس اقترح أولمرت رئيس حكومة العدو حينها أن يستوعب الكيان 5000 لاجئا كفعل رمزي، وهو أمر مثير للسخرية، ويعتبر إهانة للمطالب الفلسطينية أكثر منه مبادرة رمزية. وأيضا كجزء من عملية المفاوضات في كامب ديفيد - طابا، والتي تم خلالها رفع «معايير» مبادرة كامب ديفيد الخاصة بالرئيس كلينتو في كانون الأول / ديسمبر 2000 (قرأ إلى الأطراف ولم يُقدم كتابة)، ذكرت المتحدة أن «كلا الطرفين يعترفان بحق اللاجئين في

العودة إلى فلسطين التاريخية" أو «العودة إلى وطنهم»، لكنه أوضح أنه «لا يوجد حق محدد للعودة إلى إسرائيل"، وضمّن كلينتون في اقتراحه استيعابًا معينًا للاجئين في «إسرائيل» يخضع لتقدير حصري من قبلها، ضمن «قوانينها السيادية».

تزعم الدراسة أنه في واقع اليوم، يدرك العديد من الفلسطينيين أن حق العودة لا يمكن تحقيقه وأن «العودة» إلى فلسطين هي في الواقع طموح طوباوي. وتزعم أيضا استنادا إلى جدل طويل يتمحور حول «الإنكار»، إن فصل المسؤولية الرمزية عن المسؤولية القانونية هو الطريقة الوحيدة التي ستمكن كلا الطرفين من التوصل إلى حل لقضية اللاجئين. وكما هو دأب الكيان الصهيوني، تضع الدراسة ما تزعم أنه «قضية اللاجئين اليهود» من الدول العربية، مقابل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتزعم أنه كما استوعبت «إسرائيل» مئات الآلاف من اليهود كان على الدول العربية «التحلي بالمسؤولية الأخلاقية» واستيعاب اللاجئين. هذا بالطبع جدل سفسطائي، لأنه يحمل تناقض الصهيونية التي تدعي أنها «حركة تحرر جاءت لتحرير اليهود» وفي نفس الوقت تصف اليهود الذين التحقوا بمشروعها بغض النظر عن الأسباب بأنهم لاجئين وهو جدل طويل على كل حال.

أحد الأسئلة الرئيسية حول قضية اللاجئين هو عدد اللاجئين الذين سيختارون أي من الخيارات الثلاث التالية: العودة إلى دولة فلسطين، والاستيعاب في بلد المنشأ، والهجرة إلى دولة ثالثة.

والسؤال الرئيس الآخر هو عدد اللاجئين الذين سيتعيّن التعامل معهم في دولة فلسطين الفتية كجزء من جهود التأسيس. وتشمل الدراسات التي تتناول قضية اللاجئين مجموعة واسعة من السيناريوهات القائمة على افتراضات مختلفة، بعضها يتعارض مع الواقع الحالي.

في الدراسة يتم عرض السيناريوهات الأربعة في حينها، وتنبه الدراسة إلى أن السيناريوهات وضعت قبل الحرب السورية التي شتت اللاجئين الفلسطينيين في هذا البلد، وكذلك أنه تم قبل ظاهرة الهجرة الواسعة للاجئين غير الفلسطينيين من سوريا والعراق وأفغانستان إلى أوروبا والتي بدأت في أواخر عام 2014 وتستمر بأقصى سرعة خلال عام 2017.

وترى الدراسة أنه من الصعب التنبؤ بتأثير قضية اللاجئين العالمية على قضية اللاجئين الفلسطينيين، التي تركز الدراسة على تحدي تنظيمها في ضوء سيناريوهات وضعت عام 2011. ويبدو أن هذه السيناريوهات وفرت مقياسًا يزعم إنه واقعي للجهود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعنية في حل المشكلة.

السيناريو أ: السيناريو الأول لمجموعة Aix20

مجموعة Aix هي مجموعة من الباحثين، معظمهم من الاقتصاديين، الذين نشروا في العقد الماضي سلسلة دراسات تتناول شروط تعزيز حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من زوايا مختلفة. في دراسة نشرت في عام 2007 ونقحت في عام 2009، وضعت المجموعة أربعة سيناريوهات مختلفة ردا على سؤال عودة اللاجئين الفلسطينيين.

يفترض السيناريو الأول من مجموعة Aixقدرًا كبيرًا من استجابة اللاجئين لتحقيق العودة إلى الدولة الفلسطينية، ووفقًا لهذا السيناريو، فإنه في المملكة الأردنية، حيث حصل اللاجئون الفلسطينيون على الجنسية والقدرة على الاندماج في المجتمع، فإن أربعين في المئة سيختارون الهجرة إلى فلسطين. أما في لبنان، حيث يتمتع اللاجئون بحقوق قليلة للغاية، فسيختارون جميعا العودة إلى فلسطين، وفي سوريا، سيختار 80٪ من اللاجئين الفلسطينيين تحقيق العودة إلى فلسطين.

بالإضافة إلى ذلك، يفترض هذا السيناريو أن خمسة بالمائة من إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه البلدان سيختارون الهجرة إلى أي بلد ثالث. ونظرًا لعدم وجود تقارير منظمة لأكثر من 50 في المئة من اللاجئين السوريين منذ عام 2011، تم تحديث السيناريو في هذه الورقة بناءً على افتراض أن 20 بالمائة من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في سوريا وسيصوتون بعودتهم إلى فلسطين، فروا إلى أوروبا أو الأردن أو لبنان، ولم يتمكنوا من الاندماج في هذه المرحلة بمسألة العودة.

وفقًا للسيناريو أ، سيصل دولة فلسطين المستقبلية حوالي 1.59 مليون لاجئ ويستند هذا الرقم إلى أحدث بيانات الأونروا لعام 201 حول اللاجئين الفلسطينيون في مختلف البلدان.

السيناريو ب: السيناريو الثالث لمجموعة Aix21

يفترض السيناريو الثالث لمجموعةAix من بين السيناريوهات الأربعة التي قدمتها المجموعة في بحثها أن يتم دمج اللاجئين الفلسطينيين في مواطن لجوئهم الأصلية، بناء على افتراض عدم الاستقرار المتوقع في السنوات الأولى من مستقبل دولة فلسطين وحقيقة أن حق العودة لن يتم تنفيذه في « إسرائيل» ما سيؤدي إلى انخفاض عدد اللاجئين المهتمين بالعودة إلى الدولة الفلسطينية. وفقا لهذا السيناريو، فقط عشرين في المئة من اللاجئين في الأردن سيختارون العودة إلى الدولة الفلسطينية، وكذلك 80% من لاجئي لبنان، وحوالي ستين في المئة من اللاجئين الذين يعيشون في سوريا. كما في السيناريو السابق، خمسة في المئة من بين اللاجئين الذين يعيشون في الأردن، وسوريا ولبنان سيختارون الهجرة إلى دولة ثالثة. تم تحديث السيناريو الثالث في هذا العمل بناءً على افتراض أن خمسين بالمائة من اللاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا في سوريا وكانوا قادرين على تحقيق حق العودة، لا يستطيعون الانضمام إليه لأسباب متفرقة وضمن هذا السناريو ينخفض عدد اللاجئين العائدين إلى 880000.

السيناريو ج الثالث لساري حنفي، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية ووفقًا له لا يوجد طلب للعودة إلى «إسرائيل»، وبالتالي يمكن أن يلائم الافتراضات الأساسية لدراسة الصهيونية.

في جميع السيناريوهات الأخرى التي أثارها حنفي، يخلص في النهاية إلى أن حوالي 650،000 لاجئ سيعودون إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من حل شامل، ولأن أن هذا الرقم كان صحيحا في عام 2007، تم إضافة العمل إلى 100.000 لاجئ، لذلك السيناريو.

السيناريو د: بناءً على استطلاع عام 2003

للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في عام 2003، تم إجراء مسح شامل بين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، في قطاع غزة والأردن ولبنان، حيث تمت مقابلة 4500 عائلة لاجئة، وقد صرح أكثر من في المائة من المجيبين أنهم يصرون على إعمال حق العودة كحق مقدس و أنهم لن يستسلموا أبداً.

باختصار، تتوقع السيناريوهات الأربعة المقدمة هنا العودة إلى فلسطين بالأرقام التي تتراوح من حوالي 780.000 إلى حوالي 1.95 مليون. ربما لا توجد طريقة جيدة لتقدير العدد الدقيق لأولئك العائدين في إطار

تسوية دائمة غير معروفة تفاصيلها.

أما حول مقدار الأموال اللازمة لحل مشكلة اللاجئين، فهي على النحو التالي:

مكونات التكلفة

حسب الدراسة الصهيونية يشمل حل مشكلة اللاجئين عناصر مختلفة، يتم تقييم كل منها بشكل مختلف عن الآخر ويتراوح إجمالي التكلفة بين 55 مليار دولار و 85 مليار دولار وهنا فجوة هائلة تبلغ حوالي 30 مليار دولار بين التقديرات.

تنقسم المجموعات الأساسية إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة «الحل» ومجموعة «التعويض".

مجموعة «الحل»:

تشير هذه المجموعة إلى جميع التكاليف المرتبطة بالحل المقدم للاجئين كجزء من وضعهم الحالي، سواء كان ذلك استيعاب أولئك الذين يسعون إلى الاستقرار في دولة فلسطين أو إعادة تأهيل وضع الذين يقررون البقاء في بلدان إقامتهم، وهناك أيضا تكلفة التعويض وإعادة التأهيل لأولئك الذين يقررون الهجرة إلى بلد ثالث.

مجموعة «التعويض»:

تتعلق هذه المجموعة بجميع التكاليف التي ينطوي عليها التعويض لأسر اللاجئين بسبب تحويلهم إلى لاجئين، من التعويض عن المعاناة إلى تعويض للاجئين عن الممتلكات المصادرة أو المفقودة.

تكلفة مجموعة «الحل»: حسب تقييم البنك الدولي في دراسة عن قضية اللاجئين أجراها كرافت نيك وإلوان آن في عام 2007 شملت على تقدير تكلفة مكونات مجموعة «الحلول» في الفترة 2001-2002 قدمت الدراسة تقديرا لتكاليف مجموعتين فرعيتين: المجموعة الفرعية التي عادت إلى فلسطين ومجموعة من بقوا في بلدان إقامتهم.

يوضح التقييم الوارد أن التكلفة الإجمالية لتنظيم مكون «الحل» آخذة في التحرك بين 19 مليار دولار في سيناريو انخفاض التكاليف إلى حوالي 34 مليار دولار في سيناريو التكلفة القصوى.

أما مجموعة االتعويض لأولئك الذين هم خارج فلسطين فيقدر المبلغ الكلي 100 مليار دولار بواقع حوالي 10.000 دولار لكل أسرة.

وفقًا لخبراء من مجموعةAix ، سيتم منح التعويض عن المعاناة لكل لاجئ بمبلغ 4000 دولار، وبالتالي فإن التكلفة الإجمالية لهذا المكون سيبلغ حوالي 22 مليار دولار، وسيتم دفعها من صندوق منفصل سيتم تخصيصه فقط لهذا التعويض، وسيأتي التعويض عن العقارات من صناديق أخرى. كذلك، وفقا لكثير من الخبراء، فإن عنصر التعويض عن المعاناة، على الرغم من أهميته الكبيرة، سيكون أكثر مراوغة ويخضع للتفسير والحجج والفجوات الكبيرة بين الطرفين.

التعويض عن الأراضي/الأصول العقارية:

تضع الدراسة الصهيونية حقوق اللاجئين الفلسطينيين هنا في مواجهة ما يزعم أنه حقوق «اللاجئين اليهود»، عموما فإن القيمة الأصلية لعقار اللاجئين تتراوح ما بين عشرات الملايين من الدولارات، وفقا لحارس أملاك الغائبين الصهيوني منذ عام 1950، ومليارات الدولارات حسب تقييم جامعة الدول العربية (تقيم 1956) وتقييم اللجنة العربية العليا التي مثلت مختلف الحركات الفلسطينية.

بالإضافة إلى القيمة الأصلية للأرض والعقارات، تنشأ أيضًا مسألة حساب القيمة الحالية لهذه الخاصية كأساس للتعويض، هنا أيضا، الجانبين منقسمان حول طرق الحساب المختلفة، وهذه تؤدي إلى تقييمات مختلفة إلى حد كبير، حسب الحساب للأصول التي تم تعيينها بواسطة القسم الفني في UNCCP في عام 1964 وصلت إلى حوالي عشرة مليارات دولار، وفقًا للحساب الفلسطيني، فإن هذه القيم تتحرك بين 44 مليار دولار و 60 مليار دولار.

بعيدا عن سيل الأرقام التي تورده الدراسة الصهيونية، إلا أن هناك مفارقة أخرى في هذه الورقة، حيث يدعوا واضعوها إلى «استلهام» التجربة «الإسرائيلية» في استيعاب اللاجئين وتطبيقها في الدولة الفلسطينية الموعودة، حيث استوعب الكيان هجرات عديدة من ملايين اليهود، وقام ببناء مدن كبيرة في النهاية حلت المشكلة، ويتجاهل انتص الصهيوني بوقاحة أن استيعاب هؤلاء اليهود جاء على حساب أراضي اللاجئين الفلسطينيين الذين يقترح الآن تعويضهم عن أرضهم ببضعة آلاف من الدولارات، وطبعا ندرك أن هذه وقاحة المحتل، القائمة أصلا على انكار قضية اللاجئين والتعامل معها هنا يتم كما ذكرنا بداية انطلاقا من فهم أنها مشكلة إنسانية تتحول إلى إزعاج أمني يجب التخلص منه، ناهيك أيضا عن أن استيعاب اليهود على الأرض الفلسطينية وفي بيوت اللاجئين، تم باستغلال ونهب موارد الفلسطينيين الطبيعية، التي لا يتطرق إليها الحديث عن التعويضات، بل أيضا يتم اقتراح استيعابهم في دولة فلسطينية مزعومة منهوبة الموارد أيضا.

خاتمة:

رغم التقارب بين ما يطرح في صفقة القرن والتصور الصهيوني، إلى أن التشابك يتركز في نقطتين: إنكار حق اللاجئين وقضيتهم، والتركيز على الحل الاقتصادي جوهريا.

ولكن الفراق بين التصورين يتركز في أنه لا يبدو أن مشروع ترامب يحتوي على أي نوع من دولة فلسطينية تسمح بعيش الفلسطينيين الحاليين هناك ناهيك عن استيعاب اللاجئين. ومن ثم فإن هذا المشروع الصهيوني، وبدون الخوض في التفاصيل الدقيقة التي يتناولها، وعلى الصلف الذي يصدر عنه، إلا أن السياسات الأمريكية الحالية المعلنة حول قضية اللاجئين تظهر أنها أكثر صلفا وعنجهية، وهي حتى لا تتعامل مع القضايا الرمزية التي يبدو أن باحثي معهد الأمن القومي الصهيوني يقبلون بالتعامل معها.

من الواضح أن الأمريكان والصهاينة يدركون أن اللاجئين هم بالذات العقبة الكأداء أمام التسوية وإنهم يقفون كسد منيع أمام الاستسلام السياسي الفلسطيني سواء موضوعيا أو ذاتيا، وبالتالي لا يوفر العدو الأمريكي والصهيوني وسيلة ليس لإنكار هذه القضية، بل لتصفيتها تماما بحلول تتراوح بين المرونة الشكلية المزروعة بالسم وبين الجلف والرفض المطلق.

والسؤال الذي يطرح فلسطينيا، ما الذي تفعله منظمة التحرير الفلسطينية، أو ما تبقى منها والفصائل الفلسطينية والنخب، لإعادة تنظيم وتعبئة هذا الجيش العظيم، والذي كما هو واضح لن تمر التسوية رغما عنه ولايمكن أبدا بحال من الأحوال تحقيق انتصار بدونهم ؟

على كل تكاد السياسة الفلسطينية بفجور المستسلم تتبع نهج العدو في التنكر اللاجئين وحقوقهم وكانت البداية في اتفاقية أوسلو سيئة الصيت والسمعة، فهل تكون «صفعة القرن» إيذانا بصحوة تعيد اصطفاف الفلسطينيين جميعا في خندق مشروع وطني يجمعهم على صعيد واحد ويحقق انتصارهم يوما ما ؟

عناصر الرؤية الإسرائيلية لصفقة القرن

أنطوان شلحت – كاتب مختص في الشؤون الإسرائيلية

حتى لحظة كتابة هذه السطور (أواسط حزيران/يونيو 2019) لم يتم الإعلان رسمياً عما يسمى "خطة السلام الأميركية لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني" المعروفة باسم "صفقة القرن"، ومن غير المتوقع أن تعلن قبل تأليف الحكومة الإسرائيلية المقبلة بعد الانتخابات العامة التي ستجري يوم 17 أيلول/سبتمبر 2019. مع ذلك فإن التسريبات بشأنها، ولا سيما على شكل تصريحات من طرف أشخاص ضالعين في الإعداد لها داخل أروقة الإدارة الأميركية، تحيل على نحو شبه مؤكد إلى أنها ستركز على المسائل الاقتصادية، وعلى كيفية تنمية الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 بدلاً من التركيز على المسائل الجوهرية التي شكلت المبادئ الأساسية لكل "خطط السلام" السابقة بما في ذلك خطط أميركية (خطة كلينتون مثلاً)، وهي: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الحدود، الأمن، والدولة الفلسطينية المستقلة.

وهذا بالضبط هو ما أكده جاريد كوشنير، مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب وصهره، الذي يقف على رأس الطاقم المسؤول عن إعداد الخطة/الصفقة والدفع بها قدماً، في سياق مقابلة أجرتها معه مجلة «أجرتها معه مجلة ناشيونال يوم 26/شباط/فبراير 2019 ، حين قال: "إن ما نحاوله هو حل واقعي يحسّن حياة الناس ويقوم على المبادئ التالية: الحرية- حرية الأديان وممارسة المعتقدات، والاحترام- احترام الشعوب لبعضها البعض، توفير الفرص، وتحقيق الأمن".

مؤدى ما يقوله كوشنير هو أن الخطة الأميركية تتبنى فكرة ما يعرف باسم "السلام الاقتصادي"، وهي فكرة مستلّة من جوهر الخطة الأصلية لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وسبق أن أعلنها عام 2008 حين كان زعيماً للمعارضة، ولكن بعد انتخابه رئيساً للحكومة عام 2009، وتحت ضغط الإدارة الأميركية السابقة برئاسة باراك أوباما، ألقى خطاب بار إيلان الذي اعترف فيه بـ"حل الدولتين".

وتشير تحليلات إسرائيلية كثيرة إلى أنه بالرغم من ذلك الاعتراف عمل نتنياهو منذ ذلك الوقت وبصورة ممنهجة على تدمير هذا الحل من ناحية عملية، وعلى تكريس انقسام الشعب الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية. وليس هذا فحسب إنما أيضاً لم يقم بأي خطوة من شأنها أن تخدم حتى فكرة "السلام الاقتصادي"، بل على العكس، قامت الحكومات الثلاث التي وقف على رأسها بعد انتخابه بجعل الأوضاع الاقتصادية في كل من القطاع والضفة أسوأ مما كانت عليه.

ومن خلال رصد أغلبية التحليلات الإسرائيلية لـ"صفقة القرن" نشير إلى أنها تؤكد في شبه إجماع أن تأثير نتنياهو في ترامب ومستشاريه كبير للغاية، فقد تبنى الرئيس الأميركي اقتراح رئيس الحكومة بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران والعودة إلى سياسة فرض العقوبات عليها. كما يؤثر نتنياهو في ترامب في كل ما يتعلق بموضوع التسوية مع الفلسطينيين، ويبدو أن الإدارة الأميركية قبلت عملياً فكرة "السلام الاقتصادي"، كما قد يستشف من الحراك الذي تقوم به لعقد الورشة الاقتصادية في البحرين.

الاعتقاد السائد في إسرائيل هو أن "صفقة القرن" ستكون حتى بعد كشف النقاب عن جوانبها السياسية، منحازة إلى إسرائيل التي حظيت باعتراف الإدارة الأميركية بالقدس عاصمة لإسرائيل وبنقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، كما قامت بنزع صفة "الأراضي المحتلة" عن الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها إسرائيل في حزيران/يونيو 1967.

ويعبّر قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الصهيونية عن موقف أميركي جديد. وبهذا الشأن من المفيد الإشارة، استناداً إلى التقييمات الإسرائيلية، إلى أن سياسة الولايات المتحدة التقليدية لم تتضمن حتى الآن اعترافاً رسمياً كهذا. وفي بعض هذه التقييمات ذُكر أنه طوال أعوام كانت السياسة الأميركية ترى أن الاتفاق على الوضع النهائيّ للقدس يجب أن يتم التوصل إليه من طريق مفاوضات بين الطرفين الإسرائيليّ والفلسطينيّ، واعتبرت هذه السياسة القدس الشرقية جزءاً من الأراضي التي احتُلت عام 1967، كما عارضت قيام إسرائيل بضمّ القدس الشرقية إليها، وبناء مستوطنات في هذه الأرض. ومع أن ترامب أوضح أن الولايات المتحدة لن تتخذ موقفاً من قضايا الوضع النهائيّ للصراع الفلسطيني مع إسرائيل، بما في ذلك قضية "حدود السيادة الإسرائيلية في القدس"، إلا إنه في الوقت عينه لم يميّز في كلامه بين القدس الشرقية والقدس الغربية. وإزاء هذا خرجت بعض الأصوات، بما فيها من داخل دولة الاحتلال، تقول إن النشوة التي أخذت اليمين الإسرائيلي الحاكم جعلته يتجاهل حقيقة أن ترامب تكلم لأول مرة عن حل الدولتين، وأنه من ناحية عملية لم يقرّ بحدود القدس كما تشتهي إسرائيل أن تكون إلى الأبد. وفي واقع الأمر لم يتجاهل اليمين في إسرائيل هذا الأمر، لكنه اعتبر أن ترامب عندما ذكر فكرة حل الدولتين وألمح إلى عدم إقراره بحدود القدس، رهن هذا بموافقة الجانبين عليه. وبما أن إسرائيل هي الجانب القوي في المعادلة فإنها قادرة على أن تفرض موقفها حيال حل الدولتين من جهة، وحيال مسألة الحدود من جهة أخرى.

وثمة رسالة أخرى استبطنها اليمين الإسرائيلي من قرار ترامب، وفق ما أمكن الاستدلال عليه في مقالات عديدة لكتابه والناطقين بلسانه، فحواها أن فرض الوقائع عمل ويعمل لصالح إسرائيل، وأنه كلما فرضت إسرائيل أمراً واقعاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 ستحظى باعتراف الولايات المتحدة وربما غيرها بهذا الواقع.

ويمكن تقديم كمّ من الأمثلة التي تبرهن على صحة ذلك. ولعلّ أبرزها ما حدث عام 2005 عندما بعث الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن برسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق أريئيل شارون باتت تُعرف باسم "رسالة الضمانات"، أقرّ فيها بأن الولايات المتحدة لن تقبل بمبدأ العودة إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 كأساس للتسوية مع الفلسطينيين، وهو موقف جديد فرضه الأمر الواقع للكتل الاستيطانية الكبرى في أراضي الضفة الغربية.

وليست سياسة فرض الأمر الواقع جديدة على الحركة الصهيونية. فقد استخدمتها منذ تأسيسها من أجل إقامة دولة الاحتلال في 1948 وتوسعتها في 1967. كما يجدر هنا أن نستعيد مقولة أول رئيس حكومة إسرائيلية ديفيد بن غوريون بأن نجاح دولة الاحتلال في هذا الخصوص لا يعتمد على ذكاء اليهود فقط إنما على جهل الطرف الآخر. فهي مقولة تستحق أن نتوقف عندها دائماً وألا نمرّ الآن على دلالتها مرور الكرام.

الجوانب السياسية

فيما يتعلق بالجوانب السياسية لـ"صفقة القرن" فإن ما أفلحت إسرائيل في فرضه على أجندة الإدارة الأميركية الحالية هو خطاب الضم حيال الأراضي المحتلة منذ 1967.

وعلينا أن نعيد إلى الأذهان أن الكثير من الساسة الإسرائيليّين ولا سيّما من اليمين يدعون في الفترة الأخيرة إلى الإعلان عن ضمّ مناطق من الضفّة الغربيّة إلى السيادة الإسرائيليّة. وتواترت مثل هذه الدعوات بعد انتخاب ترامب، وفي إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم 4334 الذي دان المستوطنات وأكّد على حلّ الدولتين على أساس حدود حزيران/ يونيو 1967. فقد ازدادت أصوات اليمين الإسرائيليّ التي تطالب بضمّ مناطق من الضفّة إلى السيادة الإسرائيليّة، وباشر سياسيّون إسرائيليّون - وخاصّة من حزبي الليكود و"البيت اليهوديّ" - في إرساء أوّل خطوة في هذا الاتّجاه تتمثّل في طرح قانون ضمّ مستوطنة "معاليه أدوميم" إلى السيادة الإسرائيليّة، على الرغم من أنّ هناك أوساطاً في اليمين تطالب بضمّ مناطق ج كلّها إلى السيادة الإسرائيليّة. في هذا السياق مثلاً، جاء تصريح وزير التربية والتعليم ورئيس "البيت اليهودي" السابق نفتالي بينت في اليوم التالي للانتخابات الأميركية والذي اعتبر فيه فوز ترامب فرصة تاريخية لإسرائيل، حيث أن عهد الدولة الفلسطينية قد انتهى برأيه. وقال بينيت "إن انتصار ترامب هو فرصة رائعة لإسرائيل من أجل الإعلان فوراً عن تراجعها عن فكرة إقامة فلسطين في قلب البلاد، والتي هي مسّ مباشر بأمنها وصدقية طريقها". وازداد نهم اليمين للدفع قدماً بفكرة الضم بعد لقاء ترامب مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض في شباط/ فبراير 2017، حيث صرح ترامب بأنه يؤيد أي صيغة للحل يتوصل إليها الطرفان.

ويعتبر اليمين الإسرائيلي، وخاصة الاستيطاني، الذي بات أكثر القوى السياسية تأثيراً على الدولة والمشروع الصهيوني في هذه الفترة، أن اللحظة التاريخية الراهنة تعتبر ساعة الحسم في مشروع الضم، وفي الظروف الحالية فإن الوضع الأفضل من ناحيته هو ضم مناطق (ج) التي تشكل 60% من مساحة الضفة، وفيها كل المستوطنات اليهودية، وهذا يضمن عدم قيام دولة فلسطينية سيادية. وينطلق المركز السياسي اليميني من فكرة الضم بشكل تدريجي، ولكن أعضاءه يختلفون بشأن ما هي حدود الضم، فمثلا يقترح بينت في خطته ضم مناطق (ج) إلى السيادة الإسرائيلية، ومنح حكم ذاتي إداري في باقي المناطق، أما أوري أريئيل حليف بينيت سابقاً في حزب "البيت اليهودي"، فإنه ينطلق من ضم كل الضفة الغربية ومنح الفلسطينيين مكانة مواطنة، بينما أطلق عضو الكنيست من الليكود ميكي زوهر فكرة ضم الأرض ومنح حقوق اقتصادية واجتماعية للفلسطينيين ما عدا الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات. وهكذا تحول سجال الضم في المجتمع الإسرائيلي وفي المشهد السياسي إلى "بازار أفكار"، وهو نقاش إسرائيلي داخلي تحوّل الفلسطينيون فيه إلى "حاضر غائب". فهم مغيّبون عن النقاش، ولا أحد يفكر في موقفهم وردة فعلهم وتوجهاتهم.

وينم سجال الضم عن تحولات كبيرة في الساحة الإسرائيلية بمعزل عن القدرة على إخراجه إلى حيز التنفيذ كله أو بعضه.

في هذا السياق يجب التفريق بين نوعين من الضم:

الأول، الضم في إطار تسوية سياسية مع الفلسطينيين مثل الاقتراح بضم الكتل الاستيطانية وتبادل الأراضي ضمن اتفاق حل نهائي؛

الثاني، ضم مناطق بمعزل عن اتفاق تسوية أو تنسيق مع الفلسطينيين، بل كخطوة أحادية الجانب من طرف إسرائيل. على غرار ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أو ضم إسرائيل للجولان.

وقد استطاع اليمين أن يجعل من فكرة الضم خياراً قوياً من بين خيارات الحل الأخرى في المشهد الإسرائيلي، كما شهدنا في الحملة التي سبقت انتخابات نيسان/أبريل الفائت، فمن جهة دفع بأصحاب التوجهات الأخرى إلى إدارة نقاش معه حول هذه الفكرة، وانتزع منهم موافقة مبدئية ضمنية حتى لو كانت نزاعية من خلال ادعاء أصحاب التوجهات الأخرى وخاصة أصحاب حل الدولتين، بأنهم لا يعارضون الضم إذا ما استطاع اليمين فعل ذلك. ويظهر هذا الاعتراف المبدئي على شاكلة التحدّي الذي يطرحونه لليمين بصيغة "قوموا بالضم وسنرى كيف ستتعاملون مع مكانة السكان الفلسطينيين ومع الموقف الدولي!"، أو جملة "أنتم في الحكم عقودا فلماذا لا تقومون بضم المناطق؟"، وهذه الجمل النزاعية التي تهدف إلى إحراج اليمين، من وجهة نظر قائليها، لا تنطوي في العمق على نزعة إسقاط الشرعية عن فكرة الضم، ويقول بها قائلوها بوعي وبدون وعي، ويُضاف إلى ذلك أن هناك صعوداً في نسبة المؤيدين لمشاريع الضم في الشارع اليهودي، فمثلا في استطلاع للرأي العام (أجري في كانون الأول/ ديسمبر 2016) أعرب نحو 40% من الإسرائيليين عن تأييدهم لضم كل مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، بينما كانت نسبة تأييد الجمهور الإسرائيلي للضم الكلي 17% في عام 2009 وارتفعت إلى 25% في عام 2010.

السودان: هل تنجح محاولات اغتيال الثورة؟!

هاني حبيب

كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

لكي يُمكن قراءة كيف تطورت الأحداث في السودان، لابد من العودة إلى الوراء قليلا، وتحديدًا عندما أخذت اعتصامات الثوار أبعادًا جديدة في إطار انتفاضة شعبية عارمة، بدأت ذات طابع مطلبي اقتصادي، تنادي بتوفير الخبز والوقود والأوراق النقدية، وانتهت إلى المطالبة بإسقاط النظام وقيام بعض الجنود وصغار الضباط بالتجاوب مع هذه الانتفاضة من خلال حماية المتظاهرين من بطش سلطات الجيش والأمن، عندها قام البشير بتعيين وزير دفاعه الفريق أول ركن عوض بن عوف نائبًا أولا له، مع احتفاظه بمنصبه واستبدال كافة حكام الولايات بقادة عسكريين.

بعد ترقب وتوتر شديدين، وفي الحادي عشر من أبريل/ نيسان الماضي، قاد بن عوف انقلابًا على رئيسه الذي ظل حاكمًا مستبدًا للسودان طيلة ثلاثة عقود متواصلة، في خطوة اعتبرها بعض المحللين أن الإطاحة بالبشير من خلال نائبه مجرد انقلاب في الانقلاب، انقلاب ليس على البشير ولكن الإطاحة بالبشير لكي يستمر نظام الحكم المستبد، مستفيدًا من الثورة الشعبية، بتقديم البشير ثمنًا لاستمرار الحكم العسكري.

بيان الانقلاب الذي قاده بن عوف هو الدليل الأكثر تأكيدًا على ذلك، فهو في صيغة انقلاب عسكري في مواجهة واحتواء للثورة الشعبية العارمة، أكثر منه بالتأكيد من انقلاب في سياق المجرى الثوري للحراك السوداني: تشكيل مجلس عسكري انتقالي يتولى الحكم لفترة انتقالية لعامين، تعطيل الحياة السياسية في البلاد من الدستور والحكومة والبرلمان والولايات، وفرض نظام صارم للنظام العام وفرض الطوارئ وحظر التجوال، أي فض الاعتصامات والتظاهرات ومواجهة الحراك الشعبي.

بعد انقلاب بن عوف بيومين، قدم زعيم الانقلاب استقالته، وتسلم الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان رئاسة المجلس العسكري الانتقالي، إثر انكشاف طبيعة الانقلاب الذي أطاح بالبشير بوضوح لم تغفل عنه التحليلات التي أشارت بصدق إلى أنّ حكم البشير مستمرٌ بدونه، في محاولة تجميلية لانقلاب أظهر دمويته وبطشه بعد أيام قليلة من الانقلاب، وتغيير زعامته. جرى كل ذلك مع تزايد حدّة الاضرابات والتظاهرات والاعتصامات، التي انتقلت إلى القرب من مركز قيادة الجيش السوداني.

عند هذه اللحظة، ارتكبت قيادة الثورة السودانية، قوى الحربة والتغيير، خطيئتها الكبرى، عندما تفاعلت مع قيادة الانقلاب، المجلس العسكري الانتقالي، كشريك ومساند للثورة، عوضًا عن اعتبارهُ استمرارًا للنظام المستبد بدون البشير. وكما يعرف الجميع، بدأت المشاورات والمباحثات والحوارات التي امتدت طويلا حول شكل من أشكال الشراكة والمحاصصة في قيادة الفترة الانتقالية: حديث عن أعداد أعضاء المجلس العسكري وعدد أعضاء "الحرية والتغيير" في المجلس الانتقالي، والتوصل إلى صيغة هنا وأخرى هناك، اعتراف من قبل المجلس العسكري بتمثيل الحرية والتغيير للثورة، وسحب هذا الاعتراف، وبين المدّ والجزر في هذه المباحثات، التي طالت بشكل متعمّد، كان المجلس العسكري يزيح الستار عن قوى الثورة المضادة، لتخرج من جحورها، وبإسناد من قوات الدعم السريع "الجنجويد" وهي ميليشيا كانت ترتبط بالبشير مباشرة، استثمرها لقمع أي حراك ثوري وطني طيلة السنوات الماضية.

وهكذا تمت تصفية الاعتصام الثوري، وسقوط مئات الشهداء والجرحى، ثم دعوة قوى الحرية والتغيير للعصيان المدني، والدعوة إلى إسقاط الانقلاب والمجلس العسكري الانتقالي، ولكن بعد أن تمكن هذا الأخير من حشد قواته البشرية والسياسية، في سياق ثورة مضادة تهدد بحرب أهلية رغم استمرار دعوة الحراك الثوري إلى تصعيد العصيان المدني، كإطار نضالي سلمي، ووصلنا في هذه اللحظة إلى تعقيدات ما كانت لتقوم لو قرأت قيادة الثورة السودانية طبيعة الانقلاب العسكري قراءة صحيحة ودقيقة، ولو كان هذا لأمكن عزل الجيش وكافة قواه الطامحة إلى استمرار الاستبداد، ولأمكن توفير فرصة أمام عدد كبير من كبار

الضباط وصغارهم والجنود لصالح إسناد الثورة، لو كانت هناك مثل تلك القراءة التي تعتبر الانقلاب أداةً من أدوات استمرار حكم البشير من دونه. فلا شكّ أن هناك ضباط أحرار لا يمكن لهم إلا أن يكونوا مع الثورة والثوار، غير أنّ غياب الوضوح في موقف الثورة من الانقلاب، أسهم في تعطيل دور هؤلاء، مع أنه لا تزال هناك فرصة لتصحيح تلك الخطيئة، وما يزال هناك وقت وفرصة أمام الضباط الأحرار للقيام بدورهم المنشود في دعم الثورة والثوار والمشاركة بها، في سياق سلمية الحراك الشعبي!

مع بداية الانقلاب الدموي، كان يُمكن ملاحظة توجهاته وسياساته على الصعيدين الوطني والعربي، عندما أعلن قادته استمرار مشاركة القوات السودانية في إطار التحالف السعودي الذي يشنّ حربًا شعواء على الشعب اليمني، ومهّد الطريق لاحتضان قوى الاستبداد في المنظومة العربية التي تقودها السعودية لتشكيل مخلب قط في سياق الثورة المضادة، لهذا الانقلاب في مواجهة الثورة السودانية والحراك الذي تقوده قوى الحرية والتغيير.

وعلى ضوء ميزان القوى القائم الآن، وفي سياق لجوء المجلس العسكري للقوة المفرطة في مواجهة الحراك الثوري، قد يكون من الصعب الاحتكام إلى المعادلة الأساسية في طبيعة المشاورات والمباحثات بين الطرفين، والتي كان يتوجب أن تنحصر في بند واحد، وهو آليات تسليم المجلس العسكري لكل السلطات لحكومة مدنية انتقالية، تهيئ لانتخابات تشريعية. كما أن دخول رئيس الوزراء الأثيوبي، ومؤخرًا المبعوث الأمريكي على خط احتواء الحراك الثوري، من خلال ما يقال عن مباحثات بين الطرفين، من شأنه أن يعزز قوى الثورة المضادة، ما يجعل قوى الثورة أمام تحديات أكثر تعقيدًا وصعوبة، إلا أنها ستبقى مضطرة للإبقاء على شعلة الثورة حتى تحقيق الحرية والتغيير، وسودان ديمقراطي في ظل حكومة مدنية.

خطة كوخافي: قاتل لتقتل!

هاني حبيب

لا تختلف خطة رئيس الأركان الإسرائيلي الجديد "أفيف كوخافي" للتعامل مع الأوضاع الأمنية المستجدة في كل من قطاع غزة ولبنان، عن مثيلتها التي كان رئيس الأركان السابق "أيزونكوت"، إلا في الاعتماد على المزيد من الإجرام والقتل دون استثناء المدنيين في ذلك، مسترجعًا تاريخه الإجرامي في سياق عملية السور الواقي عام 2002، عندما اقتحم منطقة القصبة في مدينة نابلس متنقلا وجنوده من داخل كل بيت إلى بيت آخر، الأمر الذي أوقع عددًا متزايدًا من المدنيين الفلسطينيين، وهو ما أكده لدى تسلمه رئاسة الأركان، عندما قال: "إن مهمة الجيش الإسرائيلي أن يقاتل ويقتل، في سبيل استعادة قوة الردع" التي فقدها جيش الاحتلال في حروبه المستمرة على قطاع غزة في السنوات الأخيرة.

في كل مرة يتسلم فيها أركان حرب جديد مقاليد منصبه، يتم مراجعة خطط سابقيه بهدف استخلاص العبر والتقدم بخطط جديدة، إلا أن ذلك لم ينجح حتى الآن في التأثير على ميزان القوى بين المقاومة وجيش الاحتلال، وذلك بشهادة مراقب الدولة ومفتش الجيش الإسرائيلي التي أشارت إلى عدم جاهزية الجيش الإسرائيلي لخوض معركة برية.

خارج النص

جوهر خطة كوخافي يعتمد على إبادة العدو، والعدو هنا لا يفرق بين مدني وعسكري، ولهذا لن يتم إطلاق صواريخ تحذيرية قبل الأبراج السكنية الأهلة بالمدنيين. على سبيل المثال، وفي حيثيات الخطة نرى أنه من الضروري أن لا يتدخل المستوى السياسي باتخاذ قرارات أثناء المعارك، فإن كوخافي في هذا السياق يبرر فشل الجيش الإسرائيلي في تعديل ميزان القوى لصالحه، على المستوى السياسي، وليس إلى فقدان جيشه الجاهزية اللازمة للمواجهة في ظل التخوف الدائم من عدد القتلى الإسرائيليين أثناء المعارك؛ وتتجاهل الخطة في هذا السياق أيضًا، أن الجيش أداة للسياسة والسياسيين، وهو لا يصنع سياسة بل ينفذها. ولعل كوخافي، على إدراك بما كان يتم أثناء تداول المجلس الوزاري المصغر للتعامل مع الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، حيث يلعب القرار السياسي الذي يأخذ بالحسبان عناصر شتى ليس في وارد الجنرالات والضباط؛ إذ أن ميدان السياسة أوسع وأرحب من ميدان المعارك، وهي حقيقة غابت عن كوخافي وهو يبلور خطته التي من شأنها أن ترسخ طموحه باعتباره أكثرة كفاءة من رؤساء الأركان السابقين.

من المتوقع أن تسري هذه الخطة مع بداية العام القادم ولمدة أربع سنوات، وهنا يلحظ بعض المحللين الإسرائيليين إلى أن كوخافي سيفتح معركة واسعة مع وزارة المالية التي تحاول تقليص ميزانية الحرب والاعتماد على التكنولوجيا، بديلًا عن زيادة أعداد الجنود والضباط، في إطار العقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة، بما أن هذه الخطة لم تلحظ الجانب الآخر من المعادلة، وهو مدى تقدم وتطور الخطط والإمكانيات على محدوديتها التي باتت تمتلها المقاومة، والأمر لا يعود فقط إلى الإمكانيات العسكرية بقدر ما يعود إلى القدرة على استنباط خطط وأفكار جديدة وتكتيكات تتكيف مع أية حرب مفتوحة مع العدو الإسرائيلي.

السودان والجزائر: معادلة التغيير في عالم الهيمنة

عرفات الحاج– مسؤول قسم الشؤون العربية والدولية في الهدف

كان من العسير التنبؤ بحراك عربي جديد، يطالب بحقوق وحياة ونظام حكم أفضل للانسان العربي، بعد سنوات من احباطات الموجات الأولى لحراكات الشعوب، المستلبة، والمغدورة، والأكثر صعوبة كان تخيل انطلاق هذا الحراك في بلدان كالجزائر والسودان، وكليهما بقت بعيدة لفترة طويلة عن تركيز منظومة الإعلام النفطي العربي، بما يبقي عواملها الداخلية وقواها المحلية القادرة على العمل كروافع للتغير أو موانع له في موضع جهل لدى قطاع واسع من الجمهور والمتابعين.

ورغم التمايز في بدايات الحراك بين هذين البلدين، يمكن ملاحظة تبلور واقع متشابه في مآلات هذه الحراكات، فكلا البلدين بات تحت السيطرة الفعلية للقوات العسكرية فيه التي تؤكد شراكتها في إسقاط النظام السابق، فيما تطالب قوى الاحتجاج بإسقاط كامل للنظام وتتهم الأطراف الحاكمة حاليًا بأنها جزء من النظام السابق.

ورغم وجود خلاصات عامة هناك ضرورة حقيقية لفهمها، كطريقة لفهم اشكالات الدولة العربية اليوم ودورها وموقعها؛ كجزء من منظومة عالمية تهيمن عليها قوى إمبريالية، فإنه لا يمكن القفز عن اختلافات جوهرية، حول السمات الخاصة المميزة لكلا البلدين، وكذلك تمايز هذه الموجة من الحراك عن نظيرتها في العام 2011م .

المشهد

في الجزائر أعلن المجلس الدستوري بداية يونيو الجاري عن تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، وتمديد عهدة الرئيس الحالي عبد القادر بن صالح، ذلك في ضوء رفض قوى الاحتجاج لإجراء الانتخابات بتاريخ الرابع من يوليو القادم، وهو الموعد الذي كانت تصر قيادة الجيش الجزائري على اجراء الانتخابات فيه. موقف قوى الاحتجاج والمعارضة واضح في ضرورة استكمال الإطاحة برموز الحقبة السابقة، بما فيهم الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح، معتبرة ذلك الضمانة الوحيدة لحدوث تغيير حقيقي في طبيعة السلطة الحاكمة، ومنادية بوجود سلطة انتقالية تهيئ البلاد لإجراء انتخابات نزيهة بعيدًا عن تأثير منظومة السلطة التي تعتبرها لا زالت قائمة.

وهو موقف لم يغيب عن إعلان المجلس الدستوري لحظة، من خلال دعوته ل «تهيئة الظروف الملائمة لتنظيم الانتخابات وإحاطتها بالشفافية والحياد، لأجل الحفاظ على المؤسسات الدستورية التي تمكن من تحقيق تطلعات الشعب السيد».

ومع استمرار الاحتجاجات تقدمت قوى المجتمع المدني بمبادرة لتسوية الأزمة بين قيادة الجيش التي تعتبر السلطة الفعلية في البلاد، وبين قوى الاحتجاج، نصت على تعيين شخصية توافقية أو مجلس رئاسي توافقي، للتهيئة لإجراء انتخابات نزيهة خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر إلى سنة.

في خلفية هذا المشهد يبدو صراع السلطة والنفوذ بين أقطاب السلطة الحاكمة محتدمًا، تواصل فيه المؤسسة العسكرية الجزائرية، بقيادة الجنرال أحمد قايد صالح، جهدها لاستعادة مساحات نفوذها التقليدي التي تأثرت في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تمظهرت على شاكلة اعتقالات وملاحقات قضائية طالت رموز حقبة بوتفليقة، وشملت رئيسي حكومة سابقين، وشقيق الرئيس بوتفليقة، والأهم أنها تشمل استبعاد لجنرالات وضباط مخالفين للوجهة التي يقودها قائد الجيش الحالي.

في السودان، هناك دم، الكثير من الدم الذي أراقته قوات الدعم السريع، حينما باغتت الاعتصام الاحتجاجي أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، تزامن مع تصعيد في الموقف السياسي للمجلس العسكري، الذي بات يتهم قوى الحرية والتغيير بالسعي لحكم السودان دون انتخابات.

نائب رئيس المجلس العسكري الحاكم الفعلي للبلاد هو من قدم هذه الاتهامات، محاولًا نفي تهمة المجزرة التي ارتكبتها القوات التي يقودها شخصيًا، والتي باتت موضع اتهام لدى السودانيين بما يذكر بجرائم الحرب التي اتهمت هذه القوات سابقًا بالتورط فيها في دارفور، وهنا الحديث عن قوة مليشيوية تشكلت بقيادة «حميدتي» من خارج المؤسسة العسكرية السودانية قبل أن يرسمها عمر البشير باعتبارها «قوات الدعم السريع» ويضع تحت عهدتها موارد وإمكانيات كبيرة، بل

ويوكلها بالمشاركة إلى جانب تحالف العدوان في الحرب على الشعب اليمني.
«حميدتي» المدعوم إماراتيًا وخليجيًا، عبّر عن نواياه في آخر تصريحاته أمام حشد جماهيري في ضواحي الخرطوم، مدعيًا وجود تفويض شعبي لدى المجلس العسكري لتشكيل حكومة مؤقتة لحين إجراء انتخابات، ملمحًا لاستبعاد خيار الحوار مع قوى الحرية والتغيير التي تقود النشاط الاحتجاجي وتعتبر أهم التعبيرات السياسية عنه.
من جهتها قادت قوى الحرية والتغيير حملة عصيان مدني شمل معظم المدن السودانية، رافعة مطالب بنقل السلطة فورًا لمجلس مدني انتقالي، وإجراء تحقيق في المجزرة التي تم ارتكابها بحق المعتصمين أمام مقر القيادة العامة للجيش، وهو ما قاد لوساطات عدة أفضت لعودة نوع من الحوار غير المباشر، الذي يبدو أن السلطات التي يسيطر عليها «حميدتي» مصممة على تجاوز مخرجاته قبل أن تظهر.

عن التغيير والسلطة:

المسعى الأساسي المفترض لأي حراك ينتمي للجماهير وقطاعاتها الأوسع، هو أن يحاول خلق منظومة حكم تعمل في خدمة هذه الجماهير، من خلال انتزاع السلطة من النخب الحالية الحاكمة، ما يميز الحراك في الجزائر والسودان هو فهمه للتجارب السياسية في بيئته ومحيطه العربي –وإن كان هناك من يأخذ على قوى الحرية والتغيير قبولها بالتفاوض مع المجلس العسكري، وعدم اعتباره بأنه استمرار لذات النظام، بعد ان أجرى انقلابًا داخليًا لمصلحة استمراره- وإدراكه بنسبة كبيرة لوجود حاجة حقيقية لنقل السلطة، بجانب إدراكه للمواضع الحقيقية للسلطة القائمة، فلم يغر الحراك في أي من البلدين نجاحه في إسقاط الرئيس، أو حاشيته المقربة، ولكن بالأساس تواصل العمل لأجل تغيير أكثر جذرية.
السلطة التي اهتزت في الجزائر والسودان تعرض ذات المخرج على الأقل نظريًا، إجراء انتخابات محكومة بالظرف القائم، أي تحت تحكم السلطة القائمة، وذلك بغرض إفراز وشرعنة وجوه جديدة لهذه النخبة الحاكمة، تواصل الإمساك بالسلطة لمصلحة هذه الشريحة التي تحرم الجزء الأوسع من الجمهور العربي في هذين البلدين من حقه في السلطة والثروة، وهنا يتضح التساؤل الرئيسي: هل صندوق الاقتراع وحده يكفي لتمكين الشعب من السلطة الحقيقية، أم أن هذا الصندوق يصبح مجرد أداة أخرى للتطويع والسيطرة إذا لم يكن جزء من تغيير شامل لواقع السلطة ومنظومة الحكم؟
قد يلائم حديث الحكام عن صناديق الاقتراع مزاج الحكومات الغربية، فهذا يضمن حدوث تغيير شكلي، لا يمس بالمصالح الغربية، أو يأتي بتغيير في السياسات الداخلية والخارجية لبلدان الحراك، بل وقد يتخذ كأداة لإزاحة بعض المراكز المناوئة ضمن السلطة القائمة، ويجعلها أكثر طواعية واستباحة لشروط المعسكر الغربي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

على ماذا تدور المعركة؟

في بلد كالجزائر أو السودان تبدو أسباب الدعم الغربي الظاهري للمطالبة بالتغيير واضحة، إذا ما دققنا بطبيعة الدولة في هاذين البلدين والمرحلة التاريخية التي تمرا بهما وعلاقتهما بالمنظومة العالمية، فرغم سوء النظم القائمة وفشلها في تحقيق الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الحقيقي لا تزال هناك نقاط استعصاء أمام فرض الهيمنة الكاملة عليها، وهنا يأتي دور التغيير المخادع الذي تطالب المنظومة الغربية به، تغيير يكفل امتصاص التململ أو الحراك الشعبي، بل واستخدام هذه الرغبة الجماهيرية في تفكيك أي استعصاء أمام التدخل الغربي، ففي السودان المطلوب هو اتمام عملية انتقال النظام الحاكم لمعسكر أصدقاء الكيان الصهيوني في الوطن العربي، وضمان فتح البلد على مصراعيه أمام النهب الغربي لثرواته، وهذا كله قد يتم بظلال حكومة تكنوقراط من شخصيات مرغوبة غربيًا تخضع لهيمنة المجلس العسكري وتترجم المصالح الغربية.
أي تحافظ على تخلف البلاد وتمنع تطورها وتحرمها من الديموقراطية الحقيقية، وفي نفس الوقت تهمش الموقف الشعبين والجماهيريين السوداني والجزائري الواضح في تأييده لقضايا الأمة العربية وفي المقدمة منها الاستقلال والوحدة والعداء للهيمنة الغربية وللعدو الصهيوني.
كما لا يمكن إغفال الرغبة الغربية في الاستئثار بموارد النفط والطاقة، وخاصة في الجزائر، وكذلك مطالبات صندوق النقد الدولي بتفكيك ما تبقى من منظومة الرعاية الاجتماعية التي خلقتها ثورة التحرير الجزائرية، واجتثاث الإرث الوطني الذي حمله الجيش الجزائري فيما تبقى من ورثة جبهة التحرير.
في الطرف الثاني من المعادلة تسعى قوى التغيير في معظمها او في الشق الاكثر تقدمية من بينها، لترجمة المطالب المشروعة للجمهور لنظام حكم اكثر ديموقراطية بالمعنى السياسي، واكثر عدالة في توزيع الثروة والموارد، نظام يكفل لهذه الشعوب حقها المشروع في النمو والازدهار والاستفادة من ثرواتها دون نهب تقوده قلة مستأثرة لمصلحة عدو غربي ومستعمر خارجي.

المآلات المحتملة:

من المبكر جدًا الحكم على نتائج الحراك في أي من البلدين، أو في مجمل المنطقة العربية، فمن الواضح أن قوة وثقل قوى التغيير لا زالت غير كافية للإطاحة بنظم الهيمنة والتبعية بضربة واحدة، وعلى شاكلة ثورة سياسية واجتماعية تحدث تغييرات هائلة وفعالة وتحولات عاجلة، وأن المعركة معركة نقاط تسجل فيها المجتمعات والشعوب نقاط لمصلحتها بتضحيات وأثمان كبيرة.
تجاه هذه المعادلة تبدو النخب الحاكمة محشورة بين خيار تلبية الرغبة الغربية بتغيير يبقيها مقابل مزيد من التنازلات لمطالب غربية وإمبريالية بالأساس، وبين التسليم بإرادة الجماهير والانحياز لها، ومهما حاولت هذه النخبة الحاكمة المناورة بين الخيارين والبقاء في موقع السلطة، تبدو في النهاية ملزمة باختيار الانحياز الواضح للشعب أو مواجهته مهما حاولت تأجيل هذه المواجهة بمحاولات تسكينية وترقيعية.
والسؤال ذاته يطرح نفسه على القوى الشعبية والتقدمية في العالم العربي، بل وفي العالم ككل، هل ستواصل العمل بالعقلية القطرية الضيقة في كل بلد على حدة، أم أنها ستعطي مجال حقيقي للتضافر والتكامل بينها بما يسمح بخلق ثقل شعبي عابر للحدود وقادر على دعم إرادة التغيير الجماهيري في كل موضع؟!

وجهة نظر

حول أزمة الجبهة الشعبية التونسية

محمد صالح التومي - المعروفي
كاتب عربي من تونس

انطلق النقاش لبناء الجبهة الشعبية التونسية في أواخر 2011 وبدايات 2012 على خلفية فشل تجربتين سابقتين انبعثتا على كرّتين تحت مسمى «جبهة 14جانفي»....كان واضحًا منذ البداية أن دافع بعض المكونات المؤسسة هو فقط تجاوز الفشل الذريع الذي مُنيت به أحزاب «اليسار» في انتخابات « المجلس التأسيسي» التي جرت آنذاك في شهر أكتوبر 2011، أي أشهرا بعد إجبار رأس النظام على الخروج من البلاد في ملابسات كثيرة التعقيد اختلط فيها ما هو داخلي مع ما هو خارجي.

ولكن بعض المكونات المؤسسة الأخرى كانت تحدوها الرغبة في إيجاد إطار سياسي جامع يخدم أهداف الحركة الشعبية وانتفاضاتها المتتالية، وهي الأهداف التي وقع التعبير عنها في انتفاضة 17 ديسمبر/كانون الأول 2010، من خلال ذلك الشعار الخالد الذي رفعته جماهير الشعب وبذلت من أجله دماء غزيرة من دماء شبابها ألا وهو شعار: «شغل، حرية، كرامة وطنية»؛

ذلك التباين في الدوافع هو ما خلق صراعًا خطيًا داخل الجبهة الوليدة بين من يريدون أن يكون الإطار مجرد تنسيقية انتخابية يتعاون أطرافها طبقًا لموازين القوى بينهم على تحقيق أفضل النتائج الممكنة في كل المحطات الانتخابية، وبين من يريدون أن يكون الإطار تنسيقية سياسية بأتم معنى للكلمة، يمكن أن تحافظ فيها المكونات على وجودها، ولكنها تكون تنسيقية مشاهَدة بذاتها وتعبر عن نفسها عبر دوائر مركزية وهياكل جهوية ومحلية وأبواب مفتوحة للانخراط، تمكنها من الانتشار والانغراس بصفتها جبهة تعمل ميدانية وفي اليومي، من أجل معانقة مطامح الحركة الشعبية المتنوعة كافة.

وكان مفهومًا أن الخط الانتخابوي يمكن أن يؤدي إلى جعل الإطار الجامع الوليد إطارًا للمحاصصة، ويكون بطبيعة الحال في خدمة المكونات الحزبية فقط، مع إمكانية أن يصبح أكثر من ذلك مجرد مطية لتحقيق طموحات بعض الأفراد لا غير. في حين أن الخط النقيض كان يوجب امتثال الأفراد والمكونات الحزبية التي سميت آنذاك بالدكاكين إلى موجبات العمل المشترك، تحقيقًا لأهداف الحركة الشعبية، وهي الأهداف التي كان يحملها المنتظمون في أحزاب الجبهة، ولكن كذلك غير المنتظمين الذين لا يقلون عنهم نضالية وحماسة، خاصة وقد اقتضت موجبات تاريخية متعددة أن يكونوا أكثر عددًا من المنتظمين.

في نقاش عابر مع الرفيقة ليلى خالد المناضلة الفلسطينية المعروفة قالت لي في غمرة التفاؤل بانبعاث الجبهة الشعبية التونسية وهي في زيارة لبلدنا آنذاك :إن جبهتكم ستكون مثالا يحتذى للقوى التقدمية داخل الوطن العربي بأكمله؛ فأجبتها بشيء من الاحتراز: يمكن أن يكون هذا صحيحًا، ولكن شريطة أن تتجاوز هذه الجبهة الوليدة إشكالياتها... وهذا ما نرجوه لها.

أدى الصراع بين الخطين إلى انتصار الخط الانتخابوي بقيادة حزبي العمال والوطني الديمقراطي الموحد، ثم أفضى بعد ذلك إلى طرد بعض الأطراف المؤسسة [الأطراف المؤسسة المطرودة هي: حزب «الوطد» الثوري وأمينه العام آنذاك جمال الأزهر، وحزب تونس الخضراء (عبد القادر الزيتوني) والجبهة الوحدوية (عمر الماجري).] وإلى استقالة أو انسحاب بعض الأطراف الأخرى [استقالة حزب النضال التقدمي والمنسحب (محمد الأسود) من الموقع القيادي للجبهة على ضوء تحالف «الجبهة « مع حزب النداء آنذاك، هو شبكة المناضلين الجبهويين، ومنسقها هو كاتب هذه الأسطر.]

ورغم بعض الألق الذي حصلت عليه الجبهة في الانتخابات التشريعية لسنة 2014، وتمكنها من تشكيل كتلة برلمانية معتبَرة وتحقيقها بعض الإنجازات النسبية من خلال الدفاع عن التنوير ومعارضة المصالحة مع الفساد والتقدم بمشروع قانون يرمي إلى تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، فقد اتضح بجلاء أن الخط الانتخابوي عاجز عن تحقيق الانتشار والانغراس ميدانيًا وعن توحيد الجهود في مجاميع الشبيبة والطلبة والنساء وفي تحقيق أفضل النتائج في الأطر النقابية

العمالية. هذا فضلًا عن عجزه الفادح في التوجه نحو جموع المزارعين الصغار والمتوسطين، حتى إن التجربة الرائدة التي تحققت بواحة «جمنة» لا يمكن نسبتها إلى تخطيط من «الجبهة»، بل إلى حيوية الأهالي هناك وانضباطهم وراء قياداتهم المحلية.

ثم بدا عند النهاية وكنتيجة حتمية لكل هذا المسار أن «الجبهة» بخطها الانتخابوي أصبحت تعيش من خلال نشاط نوابها بالبرلمان، وذلك ما انعكس على نتائجها الضعيفة في الانتخابات المحلية لسنة 2018، حيث عجزت عن التقدم في كل الدوائر ولم تحقق سوى نتائج لا يمكن وصفها إلا بأنها هزيلة؛ إذ أظهرت ضعفها وأبانت عن سلوكيات انتهازية لدى بعض عناصرها، حيث عقدوا تحالفات لا مبدئية من أجل الحصول على المواقع والمناصب، وهو ما كان موجودًا من قبل، ولكن ليس بالصفة التي انكشف بها مع هذه الانتخابات.

أما مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع إجراؤها سنة 201، فقد استفحل الصراع المحموم على المواقع الانتخابية بدون أدنى نقاش للظروف التي ستقع فيها هذه الانتخابات، أو للشروط الكفيلة بتحقيق انتخابات نزيهة، حيث المال الفاسد يتدفق من كل صوب بدون رقيب، وحيث المحكمة الدستورية يتم تعطيلها عن البروز، وهي التي لها الكلمة الفصل في بعض الأمور المتعلقة بالتصويت، وحيث يتلكأ القضاء نتيجة «سياسة التمكين» التي طالته في الوصول إلى الحقيقة حول اغتيال الشهيدين شكري بلعيد والحاج محمد البراهمي. وقد أدى هذا الصراع المحموم إلى انكشاف التناقضات التي كان يتم التستر عليها، فأصبحت هذه التناقضات واضحة وبينة ما بقي من أنصار «الجبهة» وأمام خصومها وأعدائها وحتى أمام عموم الشعب... وتدنت مستويات الجدال بين الأطراف التي أصبحت متناحرة بعد اتحادها ظاهريًا فيما سبق، مفصحة هكذا وفي بعض الأحيان عن نقص فادح في التكوين الإيديولوجي وحتى الأخلاقي، وعن غياب ثقافة النقد والنقد الذاتي لديها، وانعدام القدرة عند أفرادها على القراءة العلمية للمعطيات الواقعية، وتقييمها التقييم الصحيح دون اتباع أعمى لرأي القيادات الذي يحتمل الخطأ منطقيًا بمثل ما يحتمل الصواب.

ومع بدايات شهر جوان/ حزيران 2019 تفجرت الجبهة «جبهة الأمل والعمل» و«جبهة الشهداء»، كما كانت تُسمى، وذلك مع استقالة أغلبية النواب وعددهم تسعة من الكتلة البرلمانية [هم: فتحي الشامخي، ونزار عمامي، وهيكل بلقاسم، وعبد المؤمن بلعانس، وأيمن العلوي، وزياد لخضر، ومنجي الرحوي، ومراد الحمايدي، وشفيق العيادي، من الحزب الوطني الديموقراطي الموحد و التيار التروتسكي وإلى المجموعة المنشقة عن حزب العمال.].

على خلفية النزاع حول من سيترشح باسم «الجبهة» للانتخابات الرئاسية، وهو نزاع بائس في الحقيقة؛ لأنه لا أمل مطلقًا لأي مرشح للجبهة في الوصول إلى هذا المنصب، هذا فضلًا عن أن دستور 2014، قد صير النظام برلمانيًا وأفقد رئيس الجمهورية صلاحياته، ما كان يقتضي من طرف الخط الانتخابوي المراهنة على المجلس التشريعي وعدم التناحر على المنصب الرئاسي.

وهكذا أصبحت «الكتلة» اليوم منحلة، وذلك لمضي أجل الخمسة أيام التي تسبق الإعلان رسميًا عن انحلالها من طرف رئاسة المجلس التشريعي، بقطع النظر عن إمكانية تكوين المستقيلين - في حالة إذا ما اتفقوا - لكتلة جديدة عناصرها أقل عددًا من الكتلة الأولى. ولم يبق في كتلة 2014 غير ستة نواب [هم: الجيلاني الهمامي ومباركة البراهمي وسعاد الشفي وعمار عمروسية وطارق البراق وينتمون إلى حزب العمال والتيار الشعبي.]، أحدهم استقال فقط من منصبه كرئيس للكتلة [النائب أحمد الصديق وينتمي إلى حزب الطليعة العربية التقدمية]، وهي استقالة فاقدة للمعنى باعتبار أن الكتلة إذا انحلت لا يبقى بها رئيس بالضرورة.

فماذا بقي أن نقول؟

نقول إنه من الواجب التفريق بين الحركة الشعبية الحاملة للطموحات الواجب تحقيقها في لحظة تاريخية معينة وبين الأطر التي تنبعث من أجل تحقيق تلك الطموحات، كما نقول إن الطموحات التاريخية لا تزول بزوال تلك الأطر أو بتفجّرها- مهما كانت أهميتها مرحليًا- وإنما تبحث لنفسها عن أطر جديدة لتحقيق ذاتها، ولعلني أريد هنا أن أعود إلى كلام كُتب في نهايات سنة 2013 (أي 6 سنوات قبل الآن) باسم «شبكة المناضلين الجبهويين»، وهي طرف مؤسس للجبهة، ونُشر على صفحات التواصل الاجتماعي لأن جريدة «المغرب» اليومية لم تنشره آنذاك. جاء ذلك الكلام تحت عنوان: «الجبهة الشعبية بين الرهانات الخاسرة ووجوب التمسك بالثوابت الوطنية والديمقراطية والاجتماعية»، وقد ورد ببعض فقراته :

«إن الجبهة الشعبية [كانت عند انبعاثها] جبهة كل مناضل ساهم في بنائها، وكل فرد من أفراد الجماهير الغفيرة وضع فيها آماله ورأى من خلالها القدرة على تجسيم طموحات التحرر الوطني و الانعتاق الاجتماعي والديمقراطي للشعب، وهكذا فإن [هذه الطموحات] لا يمكن أن تظل أسيرة لأي طرف [أو إطار تنظيمي] خرج بها عن مسارها، أو أدّت أخطاؤه إلى [ما ماهي عليه] من أوضاع سلبية.

ولا بد هنا من إطلاق نداء في تجاه كل المعنيين باستكمال أهداف (الحركة الشعبية)، وذلك بضرورة التوحد ورصّ الصفوف من جديد استرجاعًا لما تآكل من الرصيد المعنوي (...)، ومواصلة للعمل تحت مختلف الظروف (والصعوبات) وصولًا إلى :إبداع الأشكال التنظيمية والمضامين النضالية الكفيلة استراتيجيًا وتكتيكيًا (من داخل إطار الجبهة الشعبية كما من خارجها)، باستكمال أهداف المسار الثوري وتحقيق الشعارات التي رفعها الشعب في آخر انتفاضاته والمنادية :

- بالشغل... كسبيل للحياة الكريمة وللعدالة الاجتماعية؛
- وبالحرية... كشرط (ضروري) للوجود الإنساني؛
- وبالكرامة الوطنية ... كطريق لخلاص تونس نهائيًا وبوصفها جزءًا من الوطن العربي من هيمنة الدوائر المالية والسياسية الأجنبية.»

وجهة نظر

الجبهة الشعبية التونسية: نقاش في الأزمة

علي بن جدو
عضو المجلس المركزي ومقرره والمكلف بدائرة التعبئة والعمل الجماهيري.

بلغت الأزمة في الجبهة الشعبية على امتداد الثلاثة أشهر الأخيرة مداها الأقصى وبات الحديث عن رأب الصدع مجرد أمنية أو شحنة عاطفية أقرب إلى التمني منها إلى الحقيقة. فالخلافات بلغت مبلغها الأقصى والهوة اتسعت بين مكوناتها وأصبحنا أمام خيارات متعددة لما بعد الجبهة الشعبية بصورتها التي استمرت عليها لمدة سبع سنوات، كتجمع ائتلافي لمجموعة من الأحزاب اليسارية والعروبية، وكقوة معارضة أولى في المشهد السياسي التونسي. والحقيقة أن الأزمة ليست كما يُسوَّق لها في الإعلام والمواقع الافتراضية ذات صلة بمن يترشح لرئاسية 2019 أو بدمقرطة الجبهة، وإنما هي أزمة ذات علاقة بالسلوك السياسي، وكل التكتيكات التي تصنع هوية الجبهة وتحدّد تموقعها في الخارطة السياسية التونسية ورهاناتها المباشرة والبعيدة.

ولعلّ ما حدث في الآونة الأخيرة من استقالة، غير مسبوقة بنقاش أو تنبيه وتفاوض، لتسعة نواب من كتلة الجبهة ثم ذهابهم لاحقًا في خيار بعث كتلة جديدة باسم الجبهة الشعبية وما طبع ذلك من سلوك انشقاقي، لعل هذا التمشي بكل ما رافقه من ضغط ولغط وردود فعل من هذا الطرف أو ذاك، يمثل لحظة الحسم الحقيقية في تحديد المآل السياسي للجبهة الشعبية؛ إذ أصبح تطويق الخلاف السياسي الداخلي أمرًا غير ممكن وأصبح مصير الجبهة بتشكيلة سياسية وبهوية أخرى أمرًا متروكا للحسم في المستقبل القريب، لمن تبقّى فيها من مكونات أو يدعى أنه يمثلها الآن وسيمثلها مستقبلا.

وبالعودة إلى الأسباب العميقة التي أدت في المحصلة النهائية إلى تعطل النقاش الداخلي وإلى هذا الأفق المسدود، لا بد من الوقوف عند بعض العناصر الهامة والمفصلية:

1- تعثر النقاش الداخلي الخاص بتحيين الخط السياسي للجبهة وإعادة هيكلتها وبنائها التنظيمي وتحديد موعد ندوتها الوطنية الرابعة سواء صلب المجلس المركزي أو المكاتب الجهوية أو المكاتب الجهوية لمدة تقارب سنة كاملة (من ماي 2018 إلى مارس 2019). فرغم انتهاء كل سلسلة من النقاشات إلى ما يشبه الاتفاق المسجل في محاضر جلسات أو تأليفيات كتابية مخصصة للغرض يُتّفَقُ على عرضها للنقاش والتعديل على المكاتب الجهوية ومن ثمة عرضها على الندوة الوطنية الرابعة للنقاش والمصادقة، فإنه يتم افتعال الخلافات واختلاقها من طرف من يدّعون، في مستوى التصريح، بأنهم الأحرص على تطوير الجبهة، بشكل يوحي بغياب أي اتفاق حاصل وبعدم وجود إرادة للتجاوز، ومن ثم مباشرة المهام المطروحة على عاتق الجبهويات والجبهويين... وأبرز مثال على ذلك في المدة الأخيرة، هو انتهاء المجلس المركزي والندوة المصغرة بحضور بعض نواب كتلة الجبهة والأمناء العامين للأحزاب وأعضاء من مكاتبها السياسية إلى الاتفاق على ثلاث مسائل رئيسية تهم الحياة التنظيمية الداخلية للجبهة وإعادة هيكلة مؤسساتها، ووضع مدونة سلوك تضبط معايير العلاقات الداخلية لأحزاب الجبهة ومناضليها، وآليات حسم الخلافات والتجاوزات السياسية وإخلالات الالتزام التنظيمي، إلى جانب التكتيك السياسي وتحيين أرضية الأرضية (بعد قبول مقترح إضافة فقرة قصيرة على النص الأصلي من طرف الرفاق في الوطد الاشتراكي)، وتحديد موعد الندوة الوطنية الرابعة في تاريخ أقصاه 30 مارس 2019، وتشكيل لجنة إعداد تنظيمي ولوجستي منسقها الرفيق علي بنجدو. هذا المقترح وقع قبوله وتبنيه من كافة المكونات السياسية، ولكن النقاش تعطل في نقطتين أساسيتين تم حسم إحداهما في اجتماع الأمناء العامين بموافقة أغلبية أحزاب من وهي المتعلقة بمرشح الجبهة للانتخابات الرئاسية 2019 (الحزب الوحيد الذي عارض ترشيح حمة الهمامي هو حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد)، وهو أمر عادي

باعتبار أن الطريقة المعتمدة هي التوافق، وإن تعذر ذلك فبالتصويت. وقد تم هذا بعد أن تم تفويض الأمناء العامين يوم مارس من طرف المجلس المركزي لحسم ثلاث مسائل عالقة وهي مرشح الرئاسة/تفعيل التداول على خطة الناطق الرسمي/الاتفاق على قائمات الانتخابات التشريعية في 33 دائرة انتخابية باسم الجبهة الشعبية مع ضمان تمثيلية كل الأطراف المكونة للجبهة برئاسة قائمة انتخابية على الأقل.

2- اختزال غير موضوعي وغير منصف لأزمة الجبهة سواء في فعلها السياسي أو الميداني المباشر أو في خطابها وظهورها الإعلامي والدعائي في شخص ناطقها الرسمي، مع ما رافق ذلك من عمليات تشهير وقدح وتشويه واتهام بالتقصير والبيروقراطية وضعف في الأداء السياسي ومركزة للقرار السياسي والتنظيمي في شخصه.

هذا الاختزال غير المبني على إسناد موضوعي كان يتجدد بين الحين والآخر في حملات اتهام ممنهجة في كل بداية سنة سياسية مع ما يتبع ذلك من استهداف للجبهة الشعبية وتشويه لصورتها ومحاولات إظهارها ككيان سياسي لا ديمقراطي ومحكوم بسلوك الزعامة؛ ولأن هذا الأمر يحتاج إلى شيء من التفصيل والحجة لبيان زيف هذه المزاعم وأسبابها المتحكمة فيها، فإنني سأورد بعض الأمثلة التي يشهد بصحتها أغلب أعضاء المجلس المركزي، وكل من مر بتجربة القيادة صلب الجبهة الشعبية على مدى السبع سنوات السابقة:

1. الرفيق حمة وقع انتخابه بإجماع كل أعضاء المجلس المركزي مباشرة في اجتماع مخصص للغرض بعد الندوة الثالثة.

2. اجتماعات المجلس المركزي كانت في أغلبها تتم بحضوره وتحت إشرافه وكانت النقاشات ديمقراطية وحرة ومفتوحة دونما ضغط أو ما شابه ذلك، ولم يكن ثمة ما يبرّر أو يثبت الاصطفاف في هذا الموقف أو ذاك، فكل الأطراف السياسية المكونة للجبهة كانت في الغالب تعد مواقفها وتدافع عنها في وضع من الأريحية، حتى أن وظيفة الناطق الرسمي كانت تقتصر على تسجيل التوافقات وإبرازها ليتم تبنيه لاحقًا. والملاحظ في هذا السياق هو أن الناطق الرسمي لم يكن ينتصر لحزبه أو لأي حزب آخر سواء في إدارة النقاش السياسي أو في حال ظهور خلافات سياسية أو خلافات ذات طابع تنظيمي صلب المجلس المركزي وهو ما ينزع عنه تهمة التسلط أو البيروقراطية أو إدعاء الزعامة.

3. خلافًا لما تم تسويقه في الإعلام من اتهام للناطق الرسمي بالتقاعس في أداء المهام السياسية والتنظيمية الموكولة إليه فإن الرفيق حمه بمعية قلة قليلة من أعضاء المجلس المركزي والمشرفين على دوائر الجبهة (خاصة دوائر الانتخابات والهيكلة والتنظيم والتعبئة والعمل الجماهيري)، كانوا الأكثر حضورًا وانضباطًا في أداء مهامهم، وكل مناضلات الجبهة ومناضليها ومتابعي أنشطتها الميدانية يعلمون حقّ العلم الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه (الاجتماعات الشعبية العامة، الاجتماعات الداخلية الخاصة بالهيكلة والتقييم، الانتخابات الرئاسية، إسناد مرشحي الجبهة في الانتخابات التشريعية 2014 ومرشحيها في البلدية 201 مع كل ما يرتبط بذلك من جهد ذهني وعمل تنظيمي داخلي بالوسائل المتاحة وبأبسط الإمكانات المالية والتقنية واللوجستية.). 4. الظهور الإعلامي للناطق الرسمي في المسائل ذات العلاقة بالجبهة أو المسائل الأخرى ذات الطابع السياسي، كان في أغلبه يتم بعد تشاور مع أعضاء المجلس المركزي واستشارة ذوي الاختصاص من الخبراء والمختصين في الجبهة أو الأكثر قربًا لتوجهاتها السياسية، علاوة على تقبّله للملاحظات بعد كل ظهور إعلامي سواء تعلقت بالشكل أو بالمضمون، وهو ما ينفي صحة الزعم القائل بأن الظهور الإعلامي للناطق الرسمي هو محض سلوك فردي بغاية التسويق لشخصه كمرشح افتراضي وحيد للرئاسة باسم الجبهة الشعبية.

إن النقاش السياسي صلب المجلس المركزي، في عمومه وفي تتابع مضامينه السياسية وتسلسلها، كان باستمرار يدور حول مستجدات الوضع السياسي الوطني/المحلي وكيفية تعاطي الجبهة معه إجابة سياسية ونشاطًا ميدانيًا ومهامًا مباشرة... هذا النقاش وإن كان لا يخلو من توتر وصعوبة في رصد وبلورة معالمه السياسية بسبب اختلاف المرجعيات والتقديرات السياسية؛ فإنه كان موسومًا بتوجهين رئيسيين: توجّه سياسي أغلبي جذري وواقعي في آن واحد يرى أن الجبهة الشعبية يجب أن تتخطى صعوباتها في تطوير روح المبادرة وتسليح مناضليها ومناضلاتها ببرامج ومهام محددة، وأن تتعاطى بايجابية وفعالية/نشاط مع حالات النهوض الثوري والاحتجاجات الاجتماعية سواء أكانت مناسبتية/قطاعية أو جهوية أو محلية من جهة، أو جماهيرية عامة تربك منظومة الحكم من جهة أخرى، وتضع سياساتها على جدول النضال الجماهيري الواسع في إطار المراكمة السياسية وتجذير المسار الثوري وتنويع آليات المقاومة والنضال فيه وتطوير حالة انغراس الجبهة أكثر فأكثر. وتوجه ثان أقلي في حجم تأثيره، يتعلل باستمرار بضعف الجبهة الشعبية وعدم تناسب المهام التي تطرحها مع حجم فعلها وتأثيرها في المزاج والوعي العامين للجماهير إلى جانب «قصووية خطابها السياسي» و«يسراويته البرجوازية الصغيرة» و«ثوريته المبالغ فيها». (هذا التوجه هو ذاته الذي طغى على بعض من المحسوبين على قيادات الجبهة والحال أنهم يتصرفون خارج مواقف أحزابهم التي ينتمون إليها فما بالك بالجبهة الشعبية). هذه التباينات في المواقف والتوجهات التي بلغت في بعض المناسبات حد التصادم صلب المجلس المركزي أو الكتلة النيابية للجبهة، وأربكت مناضلات الجبهة ومناضليها سواء في الأحزاب أو غير المنتمين، لم تكن في أغلب حالاتها تعكس حالة ديمقراطية صحية بقدر ما كانت تترجم نزوعًا من البعض إلى ليّ الذراع والتخوين والقذف بتهم اليسراوية بما يعنيه كل ذلك من تعدّ على آلية التوافق والالتزام بالموقف الأغلبي.

إن هذا الاختلاف في المواقف والتوجهات ظل إلى حين أمرًا مسكوتًا عنه بداعي الحفاظ على وحدة الجبهة وتماسك خطها السياسي واحترام تقاليد التنظيم الجبهوي الائتلافي.

إن هذه المعطيات والوقائع الخاصة بالجبهة كانت في عمومها أسبابًا مباشرة لما آل إليه وضع الجبهة.

فنزويلا:
الحوار بين الحكومة والمعارضة والآفاق المفتوحة

إسحق أبو الوليد– كاتب فلسطيني مقيم في كراكاس

مما لا شك فيه أن الحكومة التقدمية في فنزويلا التي يقودها الحزب الاشتراكي الفنزويلي الموحد، سجلت صمودًا فاجأ أعداء الثوره البوليفارية وخاصة في البيت الأبيض، حيث حملت إدارة ترامب وعلى لسان وزير خارجيتها مايك بومبيو المسؤوليه للمعارضه التي أرسلت "معلومات خاطئة وإشارات مضللة للبيت الأبيض فيما يتعلق بقوتها ونفوذها في القوات المسلحه"، مما أجبر رجل أمريكا الذي أعلن نفسه رئيسًا انتقاليا للبلاد، هوان غوايدو، أن يعترف "أنهم أخطئوا التقدير، وأنهم لم يستطيعوا تحريك القطاعات الكافيه من القوات المسلحه للتخلص من مادورو ، ويحتاجون إلى المزيد من الوقت لتحقيق أهدافهم: "إن تراكم العديد من المحاولات الفاشلة، العنيفة والسلمية للمعارضة طرح العديد من علامات الاستفهام ليس فقط على أداءها، بل على جديتها ومدي تماسكها واتفاق أطرافها المختلفة على خطه محدده "للتخلص من مادورو أو الإطاحة بحكومته مهما كلف الثمن، وهل الإدارة الأمريكية داخله على الخط مباشرة أم تكتفي بالدعم والتأييد لأكثر أجنحة المعارضة تطرفا وفاشية تحينًا لفرص جديدة أكثر نضوجًا؟

الإدارة الأمريكية لها "عيونها وأذانها" في كافة أرجاء القارة وخاصة في المناطق الاستراتيجية كفنزويلا وكولومبيا وبنما ودول الكاريبي، وتحصل من موظفيها وعملائها على المعلومات الدقيقه المتعلقة بأوضاع وتوجهات وموازين القوى في هذه البلدان وطبيعة صراعاتها وتناقضاتها الداخلية. لذا ليس صحيحًا أن المعارضة الفنزويلية هي التي ضللت هذه الإدارة بإرسالها معلومات وإشارات خاطئة لها، بل تحاول أن تتهرب أمام مواطنيها وقوى إقليمية من مسؤولياتها عن تقديراتها الخاطئة بسبب عدم استطاعتها اختراق القوات المسلحه والأمنية الفنزويلية، ويعتقد أنه حصل العكس، أي أن وزير الدفاع باذرينوا لوبس "اخترقهم عندما تواصلوا معه لتجنيده لصالح الانقلابيين"، الذي وافق على "تنحية" الرئيس مادوور، كما يزعمون، ولكنه تراجع عن تعهداته في اللحظات الأخيرة عندما طلب أن يكون هو الرئيس الانتقالي حتى إجراء الانتخابات". هذا ما تم تسريبه من مصادر مخابراتية أمريكية ومسئولين في المعارضة، الذين لحد الآن لا "يجدون" تفسيرًا لسبب تقديم موعد الانقلاب من قبل هوان غوايدوا، إلى 30 / نيسان بدل الأول من أيار كما كان مقررًا، ويزعمون أن هذا تم بناء على مكالمة مجهولة استلمها ليوبولدوا لوبس، زعيم حزب الإرادة الشعبية الذي ينتمي له هوان غوايدو أيضًا، والذي كان تحت الإقامة الجبرية وأطلق سراحه يوم 30 نيسان الساعة الثالثة والنصف فجرًا من قبل العقيد كريستوفر رئيس المخابرات السياسيه، الذي هرب إلى خارج البلاد بعد فشل المحاوله الانقلابية !!

ما يزيد المشهد تعقيدًا أن إدارة ترامب تتهم المخابرات الكوبيه بوقوفها وراء افشال الانقلاب، وتدعي أن لكوبا "آلاف رجال الأمن والجيش في فنزويلا الذين يعملون على حماية النظام"، وطالبت الحكومة الكوبية "بسحبهم" فورًا، وإلا ستتعرض إلى المزيد من العقوبات المشددة !!

إذًا، بغض النظر عن الأسباب، وهي أكيد مهمة، شكلت المحاوله الانقلابية الفاشلة نقطة مفصلية في الحياة السياسيه للمعارضة وطريقة أدائها في المستقبل، ووضعت موضوع استمرار اتحادها على المحك، وأيضًا أفسدت "الطبخة" التي كان مطبخ إدارة ترامب يقوم بإعدادها لتسويقها إقليميًا وعالميًا، مما نقل حلفاء فنزويلا إلى الهجوم المضاد وخاصة من قبل روسيا والصين. فلولا صمود الحكومة البوليفارية وإفشالها لهذه المحاولة وحنكتها في التعامل مع الأحداث لما تهيأت الأجواء والظروف للقاء وزيري الخارجية الروسي لافروف والأمريكي بومبيو، الذي أكد على الحل السلمي للأزمة وتوجيه روسيا رسالة حازمة وشديدة اللهجة لإدارة ترامب وحلفائها في القارة؛ عبرت فيها ليس فقط عن

رفضها لأي شكل من أشكال التدخل العسكري أو العنفي في فنزويلا، بل وعن استعدادها للدفاع عن حلفائها في كراكاس. هذه التطورات أجبرت المعارضه أن تذهب إلى الحوار الجاري في أوسلو "مكسورة الجناحين"، دون أن تستطيع إقناع جمهورها الذي تفاجأ وأُذهل من قبول هوان غوايدو لهذا الحوار؛ لأنه كان قد وعدهم في أكثر من مناسبة" بتشكيل حكومة انتقاليه فورًا وأن مادورو مغتصب للسلطة، وأنه أمن دعم 85٪ من القوات المسلحة، لأن مادورو لا يتمتع بدعم شعبي، حيث يتمتع فقط ب 10٪ من أصوات الناخبين و و و" ، لهذا كانت المعارضة تريد حوار سري بعيد عن الأنظار، حيث بدأ هكذا؛ إلا أن حكومة الرئيس مادورو رفضت هذا الطلب، وأعلنت عن الحوار في لحظة تعاني فيها المعارضة من الخلافات وتحميل كل طرف المسؤولية للآخر عن الفشل المدوي لسياساتهم واتهام بعضهم، لهوان غوايدو، بأنه "عميل مزدوج لبوتن ومادورو"؛ لأنه خدم "النظام" بمحاولته الانقلابية الفهلاوانية الفاشلة التي لا أحد يجيب من المتورطين مباشرة عن بعض الأسئلة الهامة المتعلقه بما حصل خلال المحاولة الانقلابية الفاشلة.

هوان غوايدو من طرفه عندما أقر بوجود حوار مع "فريق مادورو"، حيث حاول أن يطمئن مؤيديه بقوله أنه: "ثابت على مواقفه ولن يخذلهم، وفقط يريد تحديد موعد للانتخابات الرئاسية وتنحي مادورو عن منصب الرئاسة"، ولكنه على ما يبدو لم يستطع أن يهدأ من روع المعارضة التي صعدت أطرافها المختلفة من التراشق وتبادل الاتهامات، الشيء الذي دفع وزير خارجية ترامب للتصريح يوم 8/ 6 في اجتماع مغلق له مع زعماء للجالية اليهودية الأمريكية " بأنه من الصعب جدًا توحيد المعارضة الفنزويلية، وان لديها 40 مرشحًا لمنصب الرئاسة".

إن قبول المعارضه بالجلوس إلى طاولة المفاوضات يعني أنها حصلت على ضوء أخضر من أسيادها في واشنطن وعن استعدادها الضمني لتقديم تنازلات للطرف الحكومي الذي فرض نفسه عليها، وجعلها تعترف به كحكومة شرعية للبلاد. الطرف الحكومي من جهته يشعر أنه قوي وغير مجبر على تقديم تنازلات جوهريه في الميدان السياسي، ولكنه على استعداد لتقديم تنازلات في المجالين "الايديولوجي والاقتصادي"، حيث تم إلغاء القيود على التعامل بالعملات الأجنبية بما فيها الدولار وسمح البنك المركزي"للمؤسسات المالية البنكية وغيرها، وللأفراد أيضًا بحرية بيع وشراء العملات الأجنبية كما تمليه مصالحهم دون أية قيود وتحرير جزئي للأسعار".

في كل الأحوال، الحوار في بداياته ولم يتم التوصل لأي نوع من أنواع الاتفاق، لكن استمراره ساعد على خفض حدة التوتر السياسي الداخلي، ونتج عنه حركة بطيئة للعجلة الاقتصادية، مما سيساهم في تحقيق انفراج اقتصادي جزئي سيخفف من بعض الأعباء عن كاهل الفئات الأكثر تضررًا من الأزمة الاقتصادية المستفحلة، خاصة العمال في القطاعين الصناعي والزراعي، والموظفين وصغار الفلاحين.

طاولة الحوار تجمع فريقين، وإن بديا نظريًا متناقضين، تفرقهم الايدولوجيا و "الاشتراكية"؛ إلا أن راس المال بإمكانه تجسير بعض الهوات بينهم، دون أن ينهي الصراع على السلطة التي يعتقد كل طرف أنها من حقه لكنها مغتصبه من الطرف الآخر، في ظل ميزان قوى مختل وطنيًا لصالح الفريق الحاكم، عليه أن يستثمره إلى أقصى الحدود قبل فوات الأوان .

في الهند مودي يفوز مجددا والمؤتمر والشيوعيين في تراجع

ترجمة خاصة

من خلال الشعار الشعبوي (من كان ضدي فهو ضد الهند) فاز نارييندرا مودي والقوميين الهندوس بالانتخابات البرلمانية في الهند مرة أخرى، مما ضمّن لرئيس الوزراء الحالي فترة ولاية ثانية، بينما يواصل اليسار الهندي طريق الهاوية.

وفي مواجهة الشيوعيين وحزب المؤتمر خرج حزب بهاراتيا جاناتا من الانتخابات البرلمانية بأغلبية مطلقة ونقاط قوة متجددة في انتخابات شارك فيها أكثر من 600 مليون شخص، وكانت نسبة إقبال الناخبين أعلى بنسبة 67 في المائة عنها في الانتخابات البرلمانية قبل خمس سنوات.

في السنوات الخمس الماضية، شهدت الهند سياسة انقسام: الهندوس مقابل المسلمين، والفقراء مقابل الأغنياء، والطبقات العليا مقابل الطبقات الدنيا، كان مودي دائمًا إلى جانب الأغلبية، مما ساهم في سمعته كرجل قوي، بدلاً من السياسة الاقتصادية، اعتمد على الأمن، وأصبح الصراع في كشمير قضية حملته، وأدى تجدد التوترات مع باكستان في وقت سابق من هذا العام إلى تباطؤ حقيقة أن البطالة في أعلى مستوياتها منذ 4 عامًا، وأن النمو الاقتصادي أبطأ مما كان متوقعًا.

كان حزب بهاراتيا جاناتا ناجحًا بشكل خاص في ولايات شمال ووسط الهند، في تلك المناطق، كان قادرًا على الفوز في 70 بالمئة من الدوائر الانتخابية، لقد كات أقوى في الريف منه في المدن، على الرغم من حقيقة أن الزراعة في الهند تعاني من أزمة عميقة لسنوات، ولقد أثبت حزب المؤتمر أنه غير قادر على الاستفادة من الوضع الاقتصادي المتوسط، وفاز مع حلفائه بـ 91 مقعدًا، وبالنسبة لكثير من الناس، يجسد رئيس الحزب وخريج كامبريدج راهول غاندي سلالة سياسية قديمة ومنفصلة، على عكس مودي، الذي على الرغم من كل أخطائه لا يزال ينظر إليه على أنه ممثل للناس العاديين والذين - وفقا لأسطورة يروجها بأنه شق طريقه من بائع شاي إلى رئيس للوزراء.

لم يتمكن حزب المؤتمر إلا من تحقيق انتصارات معتدلة في شمال غرب البنجاب، وعلى حساب الشيوعيين، في ولاية كيرالا في جنوب الهند، بينما ظل اليسار الهندي في أزمة سياسية عميقة لسنوات، ولم يعد الكثير من الناخبين يرون أي بديل في الشيوعيين.

زيلنسكي وآفاق النظام السياسي في أوكرانيا

ترجمة خاصة

حقق الكوميدي فولوديمير زيلينسكي فوزًا مذهلًا في السباق الرئاسي الأوكراني بحصوله على ٧٣٪ من الأصوات ما عكس تعبيرًا عميقًا عن انعدام ثقة الجمهور في المؤسسة السياسية.

وعادة ما تقسم النخبة الحاكمة شعب أوكرانيا إلى دوائر انتخابية من الشرق والغرب، حيث قامت الحكومة بتنمية الاختلافات الثقافية واللغوية، واعتماد قوانين لغوية تمييزية واتباع سياسات ثقافية وتعليمية مماثلة، تأثر الشرق الناطق بالروسية بمخاوف الغرب «القومي» والعكس بالعكس: الغرب الناطق بالروسية والوسط بسبب مخاوف من «التهديد الروسي"، بعد عام ٢٠١٤، وأصبح هذا دعامة نظام بوروشينكو، الذي فاز في الانتخابات (يعد بإنهاء الحرب في غضون أسبوعين)، ولكن بحلول نهاية رئاسته قد تكيف تمامًا مع الانجراف المحافظ اليميني، وشن حملة على شعار: «الجيش واللغة والإيمان" وفشل هذا المخطط.

أحد الأسباب الرئيسية لهذا الفشل هو حالة الاقتصاد، فخلال فترة ولايته ارتفعت أسعار المرافق العامة عدة مرات، وارتفعت تكاليف التدفئة بمعدل أكثر من ثماني مرات، وفي الوقت نفسه، ظلت الأجور الحقيقية دون تغيير تقريبًا بين ٢٠١٣-٢٠١٨، وتضاعفت متأخرات الأجور بأكثر من الضعف - ما يصل إلى ٢,٤ مليار هريفنيا (أي ما يعادل ٨٠ مليون يورو، أو ٢٤٠,٠٠٠ متوسط الأجور الشهرية).

تم تجميد أو تخفيض العديد من الإعانات الاجتماعية التي تستهدف عامة السكان، بما في ذلك مدفوعات رعاية الأطفال للأمهات، وتجري إصلاحات غير شعبية في مجالات التعليم والطب والمعاشات التي تدمر بقايا نظام الضمان الاجتماعي القائم على التضامن، ويتم قمع الاحتجاجات ضد مثل هذه الإصلاحات بتبريرات مثل «هناك حرب في البلاد»، ويتم الضغط على وسائل الإعلام التي تجرؤ على الحديث عنها باعتبارها «موالية لروسيا»، وأدى تدهور الظروف المعيشية إلى زيادة في هجرة اليد العاملة، وخاصة إلى بولندا المجاورة، لكن هذه السياسة الثقافية والعسكرية العدوانية لم تعد كافية لتبرير تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، لذلك، صوت غالبية الناخبين حتى في غرب أوكرانيا لصالح زيلينسكي، وبالتالي رفضوا مسار بوروشينكو.

سبب آخر هو الحرب، لم يقتصر الأمر على الناخبين بشكل عام، الذين ينتقدون الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ولكن حتى جزءًا كبيرًا من ما يسمى بالناخبين «المؤيدين للغرب» لم يثق في سياسة بوروشينكو في هذا المجال، وبما أن التغيير الجذري في الجغرافيا الانتخابية بسبب الإجراءات الروسية العدوانية جعل من المستحيل على مرشح «موالي لروسيا» أن يفوز في أوكرانيا الحديثة، فإن الناخبين «المؤيدين لروسيا» كانوا على استعداد للتصويت لصالح أكثر المعتدلين من المرشحين الغربيين.

وهكذا، فإن محاولة بوروشينكو لتعبئة الناخبين من خلال استغلال خوفهم من روسيا هُزمت، وحصل على دعم كبير فقط من الطبقة الوسطى في بعض المدن الكبيرة (في المقام الأول كييف) واحدة من أقصى المناطق الغربية، ومن ناحية أخرى، تمكن زيلينسكي من حشد الشباب وفي الوقت نفسه فاز بأغلبية الناخبين في كل من شرق وغرب البلاد.

ما هي سياسات زيلنسكي وهل سوف تلبي التوقعات؟

السياسة الخارجية

صرح الرئيس الجديد بالفعل بأنه سيواصل تعاونه النشط مع صندوق النقد الدولي، وهذا يعني أن أوكرانيا ستبقى معتمدة على القروض من المؤسسات المالية الدولية، مما يحد من نطاق السياسات الاقتصادية البديلة الممكنة.

وأعلن زيلينسكي مساره «المؤيد للغرب»، في الوقت نفسه، قال إنه ليس من المتوقع أن تنضم أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وأنه ينبغي إجراء استفتاء حول الخيار الاستراتيجي فيما يتعلق بهذه القضايا.

زيلينسكي مستعد للتفاوض مع بوتين (وحتى على استعداد للدعوة إلى إجراء استفتاء حول هذا الموضوع)، لكنه في الوقت نفسه يرفض تقديم تنازلات بشأن القضايا الرئيسية ومن غير المرجح أن يتخذ قرارًا بشأنها بسبب الضغط الذي يمارسه المواطن المعبأ وطنيًا.

سياسة محلية

سوف تستمر القلة في أوكرانيا في السيطرة على البلاد، ويرتبط زيلينسكي بالملياردير المشين كولومويسكي، لكن من الصعب التنبؤ بمدى قوة تأثيره.

ومن المتوقع أن تستمر مسيرة الحكومة السابقة حول الإصلاحات الاجتماعية غير الشعبية يتضح هذا من خلال فريق زيلنسكي، الذي روج بعضهم للحاجة إلى «إصلاحات مؤلمة» في بداية فترة برويشنكو.

ومع ذلك، يمكننا أن نتوقع انخفاضًا حقيقيًا في الخطاب القومي من الرئيس استجابة لتوقعات الناخبين، أما بالنسبة للحرب، فإن أكثر ما يمكن الاعتماد عليه هو تصعيد الصراع، ووعد زيلينسكي بوقف الأعمال العسكرية والعودة إلى المفاوضات، وهناك خطط لاستئناف المدفوعات للمتقاعدين الذين يقون في مناطق غير خاضعة للرقابة، وفي ظل الظروف الحالية، حتى خطوات مثل هذه تشكل تقدمًا كبيرًا. هنا، تعتمد النتيجة على درجة مقاومة عملية السلام من قبل «حزب الحرب»، وكذلك دور الشركاء الخارجيين لأوكرانيا.

آفاق اليسار؟

مع عدم وجود أوهام لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في أوكرانيا، هناك فرصة لكسب فرصة للقوى اليسارية والقوى التقدمية الأخرى.

إن الإفلات من العقاب الذي يتمتع به اليمين المتطرف عند مهاجمة اليسار والناشطين الآخرين قد يتضاءل على الأرجح، ولكن هذا يعتمد على كيفية تغيير قيادة جهاز الأمن في أوكرانيا (SBU)والشرطة، وهو أمر قيد الشك حاليًا.

وسيكون من الخطأ بالنسبة لليساريين أن يكون لديهم أوهام في وعد زيلينسكي بـ «سياسة جديدة»، أو اختراقات في الحملة ضد الفساد، أو السلام، أو عكس المكاسب التي حققها اليمين المتطرف في السنوات الأخيرة.. وفي جميع الأحوال يفتح اضعاف النظام السابق المزيد من الفرص للمستقبل.

عن الإنسان والأخلاق والسياسة

إن الأخلاق الثورية هي شرط لازم لكل سياسة تريد أن تطرح نفسها كسياسة ثورية، وما أخلاق الثورة إن لم تكن ردًا على الانهيار الأخلاقي للعدو وعقدة تفوقه وعنصريته وإرهاب قوته؟ وما السياسة إن لم يكن هدفها الإنسان أولًا وأخيرًا؟

إذًا، تغدو مهمة العلاقة الجدلية بين السياسة والأخلاق هي مهمة بناء الإنسان وتنميته، باعتباره هو القاعدة الرئيسية لأي بنية قيمية ومجتمعية ومعرفية على طريق التغيير الثوري، وفي هذه الحالة لا يجوز تحت أي مبرر أن نحرر الوسائل السياسية من معاييرها الأخلاقية، ونجعلها نهبًا للمصالح والغايات مهما كانت مبرراتها أو سياقاتها. فالحرية لا يمكن أن تُصنع من خلال وسائل لا أخلاقية تتجاوز المنظومة القيمية الايجابية. فالأهداف النبيلة تحتاج في تحقيقها لوسائل نبيلة، بحيث تشكل المنظومة القيمية في علاقتها الجدلية مع الوسيلة السياسية، درع حامي لإنجاز الهدف النبيل وعدم تشويهه أو إفساده.

وطالما أن الإنسان هو هدف السياسة، فيجب أن يكون هذا الإنسان في صلب المنظومة الأخلاقية لها، بما ينتج واقعًا أفضل له، خالٍ من العبودية، والقهر، والاستغلال، والاستبداد، والاستلاب، والحد من حريته، والحجر على تفكيره، والحط من وعيه، وقمع إبداعه، ومصادرة دوره.

ما فائدة السياسة إن لم توقظ ضمير الإنسان لتعيد له توازنه؟ أي إنسانيته بقيمها الجميلة: الصدق، والوفاء، والشجاعة، والإيثار، في مواجهة القيم المضادة، أو تلك القيم التي تم تسليعها في "عالم" حفظ كتاب "الأمير" لميكافلي وزاد عليه مبررات إضافية في تسليع الإنسان نفسه، من خلال نحت مبتذل لوصيته الشهيرة: "الغاية تبرر الوسيلة".

يجب أن ندرك بأن إهدار حريات وحقوق الإنسان تحت غايات ومبررات انتهازية مصلحية، تتجاوز أسس المواطنة والقانون والديمقراطية وشروط تحرره الوطني والطبقي، هي بمثابة تشريع للفوضى.. بما يعني العودة بالإنسان إلى حالة الطبيعة الأولى التي يفترس فيها الإنسان أخيه الإنسان، ولعل هذا كان الدافع وراء صرخة جان جاك روسو ذات يوم، عندما قال: لا لعلم أو سياسة بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير.

واليوم.. نجد أنفسنا أمام نظام دولي لا يقيم وزنًا للإنسان أمام شره السيطرة والنهب والتوسع، حتى في تلك الدول التي تدعي أنها دولًا ديمقراطية، حيث تنمو الشعبوية والعنصرية ويصعد التطرف ونبذ الأجانب، والذي ما كان ليكون لولا تلك السياسة التي عبرت عن الانهيار الأخلاقي لأنظمة الحكم النيوليبرالية التي لا تقيم وزنًا إلا لأخلاق السوق، فشعارها كان ولا يزال: "دعه يعمل دعه يمر".

بتكثيف شديد: سيبقى هدف الإنسان دومًا هو التحرر والانعتاق الوطني والطبقي، وهذا لن يتحقق إلا إذا استطعنا أن نجعل من الوسائل السياسية والبنية القيمية منظومة متكاملة، تسعى فعلًا إلى أن يكون الإنسان هدفها.. إذ لا قيمة ترتفع فوق حق الإنسان في الحياة والحرية، وبمراجعة كل مسار الحركات الثورية والتغييرية التي استندت إلى قيمة الإنسانية واحترام الإنسان، سنجد أنها شقت طريقها واستمرت وظفرت بالنصر.

مفهوم العلمانية:
التعريف والأنساق والحالة الفلسطينية (الجزء الرابع)

د. وسام الفقعاوي

يختلف الوضع الذي نشأ في فلسطين إبان الاستعمار البريطاني لها، وبروز تحديات المشروع الصهيوني الاستيطاني، عن نظيراتها في البلدان العربية التي خضعت للاستعمار البريطاني والفرنسي وغيرهما منذ أوائل القرن العشرين، تحت مسمى الانتداب، الذي من المفترض أن يؤهل تلك الدول لحكم ذاتها وتقرير مصيرها، مما وضع هذه الدول أمام مهمات وجدالات غير مقاومة الاستعمار، منها ما تناول شكل وطبيعة الدولة ما بعد «الانتداب»، ونصوص الدساتير التي ستنظم العلاقة داخلها، وحسم المرجعية الأيديولوجية للدولة وهويتها إن كانت إسلامية أو قومية أو وطنية، وبعيداً عن نقاش مدى نجاح «الدولة الوطنية» أو ما تعارف عليه «بدولة ما بعد الاستعمار»، في تخطي عتبة بناء الدولة بالمعنى الحديث، وحفظ وحدة وتماسك شعبها وأرضها، الذي ليس هدفاً لبحثنا هنا، وإن كانت النتائج التي وصلت إليها البلدان العربية تعطي إجابة كافية على ذلك.

الوضع الذي نشأ في فلسطين والتحديات التي فرضت على الشعب الفلسطيني، لم تجعل الجدل الدائر كما هو حال البلدان الأخرى، بل كانت الأولوية مواجهة الاستعمار البريطاني الحاضن للمشروع الصهيوني، من خلال وعده له بإقامة وطن قومي له في فلسطين، ورعاية الهجرة اليهودية وتنفيذ «الوعد البلفوري»، على حساب حقوق وتاريخ الشعب الفلسطيني. ومع أن المُستعمر الصهيوني جاء محملاً برواية دينية توراتية، كانت رئيسية في أدلجة المشروع الصهيوني وأهدافه الاستعمارية – الاستيطانية، لم يقابلها الفلسطينيون برواية دينية مؤسسة أيديولوجياً، بل اتسم خطابهم السياسي، بخطاب وطني «علماني» بالإجمال، وظف الديني في خدمة الوطني وليس العكس، مارسه إلى جانب ثوار المدن والقرى رجال الدين وخطباء المساجد، في حشد وتعبئة مكونات الشعب الفلسطيني لمواجهة هذا المشروع وأهدافه، ورغم الهزيمة التي مُني بها الفلسطينيين عام 1948، وتشتت شملهم في أكثر من بلد عربي مجاور، كان التأثير الأكبر في أوساطهم للقوى القومية العربية التي اتسم خطابها بمفاهيم تقدمية وعلمانية واشتراكية أيضاً.

لم يعد الخطاب الديني المسيس يلعب دوراً محورياً رئيسياً في الخطاب الفلسطيني، إلا بعد أن شهدت الحالة القومية والوطنية تراجعات وارتدادات كبيرة وجوهرية إثر نكسة عام 1967، وبروز دور رجال الدين الذين ارتبطوا بحركة الإخوان المسلمين، وكان معظمهم قد ارتحل فترة الخمسينيات ومنتصف الستينيات إلى دول الخليج، وخاصة السعودية، حيث بدأت تظهر تعبيرات «العودة إلى الدين الصحيح» و«السلف الصالح» و «دولة الخلافة»، بشكل قوي في خطاب أيديولوجي حملته قوى وحركات مؤسسة، أضحت ترسخ بنيتها المجتمعية «الاقتصادية والاجتماعية»، وتعلن بوضوح عن أهدافها السياسية المغلفة بالمرجعية الدينية، وباتت قوى وحركات الإسلام السياسي تلعب دوراً رئيسياً في تحدي ما سبق من تاريخ، حافظ فيه الخطاب القومي والوطني، على مسافة محددة مع الخطاب الديني، الذي كان ديناً شعبياً «روحانياً» إلى تلك اللحظة، قبل أن يصبح الخطاب الوطني ذاته محل للجدل الفقهي، والتسابق لأدلجته دينياً، تماهياً مع خطاب ديني بات له الغلبة على العلماني فيما بعد، خاصة بعد الشروع الفعلي لقيادة منظمة التحرير في نهج التسوية.

فبعد أن كان قد حفل الحقل السياسي الفلسطيني بالتعددية الأيديولوجية والحزبية والسياسية، قبل النكبة وتكرست بعد سيطرة منظمات المقاومة الفلسطينية على منظمة التحرير عام 1969، لم يتوقف تصاعد الخطاب الديني السياسي عند حدود محاولات أدلجة الصراع مع الاحتلال، بل خرج علينا الفكر الديني المؤدلج بخطابه المنغلق على لوائح الممنوع والحرام والفرائض والواجبات والتكفير.. الخ، وصولاً لرفع السيف في وجه كل مخالف، على طريق «الأسلمة».

الخطاب الفلسطيني: الديني والوطني قبل النكبة:

يمكن القول وفي افتتاح تناول هذا العنوان، وبكل وضوح أن الديني كان في خدمة الوطني، انطلاقاً من كونه كان ديناً شعبياً، غير مؤدلج أو خاضع للجدل الفقهي، على حساب الخطر الاستعماري البريطاني - الصهيوني الذي كان يتهدد فلسطين ومن بوابتها كل الوطن العربي، وهذا كان السمة العامة التي تميّز بها الخطاب السياسي الفلسطيني ما قبل النكبة.

ويذهب العديد من الباحثين إلى اعتبار الجمعيات الإسلامية - المسيحية التي شُكلت في أواخر عام 1910 وفي بداية عام 1920 في المدن والبلدات في فلسطين أنوية البنية التنظيمية للوطنية الفلسطينية، وقد كانت التسمية الأصلية لهذه المؤسسات "المؤسسات العربية»، وإن كانت السلطات البريطانية طلبت من مؤسسي هذه المؤسسات

تسميتها بـ «المؤسسات الإسلامية -المسيحية» في محاولة لإبعادها عن سماتها الوطنية. إلا إنه يمكن اعتبارها إحدى المقدمات لظهور دور البنى التنظيمية الفرعية للحركة الوطنية الفلسطينية. فهذه المؤسسات أنشئت لمواجهة الاحتلال البريطاني وسياسته الداعمة للمشروع الصهيوني، واستهدفت هذه الجمعيات توحيد الفلسطينيين ضد محاولات البريطانيين والصهاينة تقسيمهم على أساس ديني أو أسس أخرى[1]. على ما قد يؤخذ على مؤسسيها من قبولهم بالتسمية التي فرضها الاستعمار البريطاني على هذه الجمعيات من المؤسسات العربية، إلى المؤسسات الإسلامية – المسيحية التي تحمل في طياتها تقسيم طائفي، الذي قد يفتح المجال «للوافد» الجديد القادم بروايته التوراتية الاستيطانية، لشعبه المختار، لكن في المحصلة كانت مقراراتها وطنية في مواجهتها للخطر القائم والداهم في آن.

لقد كانت المبادرة لعقد مؤتمرات وطنية بشكل منتظم خلال الفترة ما بين 1919 – 1928 والتي عقد منها سبعة مؤتمرات خلال تلك الفترة، حيث لم يعقد أي منها على أساس ديني. وحضر ممثلو الجمعيات الإسلامية - المسيحية فقط المؤتمرات الثلاثة الأولى[2]، وجرى توسيع العضوية في المؤتمرات اللتي تلت ذلك لتضم شخصيات من هيئات ومجموعات خارج نطاق الجمعيات الإسلامية- المسيحية. وبعد عام 1928، شهدت الحياة السياسية الفلسطينية تعزيزًا لظاهرة الأحزاب السياسية، فقد تم تشكيل سبعة أحزاب في نهاية عام 1936 عند بدء الثورة ذلك العام[3]. وقد حضر المؤتمر الذي عقد خلال الإضراب العام في عام 1936 ممثلون عن الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى آخرين، وقد انتخب هذا المؤتمر اللجنة العربية العليا، وركزت مجمل تلك المؤتمرات على البعد القومي للوطنية الفلسطينية كما تبلورت بعيد الحرب العالمية الأولى – من اعتبارها فلسطين (سوريا الجنوبية) كجزء لا يتجزأ من سوريا الكبرى.

بالرغم من انكشاف المشروع الصهيوني بأبعاده الدينية منذ بداية القرن العشرين، إلا أن الحركة الوطنية الفلسطينية الوليدة نأت بنفسها عن الطائفية والتعصب الديني. فبداية ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية في نهاية العقد الثاني من القرن الماضي -1918- كان من خلال الجمعيات الإسلامية– المسيحية، وهي التي مهدت لظهور «أحزاب وطنية»، وكان ظهور هذه الجمعيات كمؤطر للحركة السياسية الفلسطينية، ومُعبّر عن مطالب الشعب العربي الفلسطيني له دلالة واضحة، وهي أن الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه متحد في مواجهة الغزو الصهيوني والاستعمار البريطاني، وأنه شعب يؤمن بالتعايش بين أصحاب الديانات في الوطن الواحد، ورغم تشكيل جمعية الشبان المسلمين منذ منتصف عشرينيات القرن المنصرم، إلا إنها لم تتخذ بعداً دينياً مؤدلجاً، وكان حضورها السياسي أكثر منه ديني، فالفكرة الإسلامية لم تكن تتصدر أنشطة هذه الجمعيات، وقد وصفها كاتب إسلامي بأنها كانت علمانية وطنية مع أن رؤسائها كانوا عادة من رجال الدين البارزين[4].

لقد ساهم الخطاب الديني، على امتداد فترة الاستعمار البريطاني، في تشكيل خطاب مقاوم يعلن بوضوح أن غاية هذا الاستعمار السيطرة والاحتلال للأرض واستبدال إنسانها بوافد جديد، عبر طرد أصحابها الأصليين. أما أدوات هذا الخطاب المقاوم، إلى جانب الثوار الذين انتشروا في مختلف المدن والقرى الفلسطينية، فهم أئمة مساجد المدن والقرى وخطبائها، الذين وظفوا خطبهم في بث فكرة المقاومة باعتبارها واجباً دينياً، أي «الدين كان وسيلة وليس رسالة»[5].

وعلى امتداد الاستعمار البريطاني، الذين استمر نحو ثلاثين عاماً، اشتهر رجلين كانا كلاهما من رجال الدين، الذين اتخذا شهرتهما من دورهما الوطني وليس مكانتهما الدينية، فالأول من خلال رئاسته للجنة العربية العليا، والثاني من تشكيله العصابي الفدائي، واستشهاده في معركة مشهود لها في صفحات التاريخ العربي الفلسطيني، الأول هو مفتي القدس أمين الحسيني، والثاني الشيخ عزالدين القسام، الذي قدم إلى فلسطين من سوريا بعد أن كان طريداً للاحتلال الفرنسي. «وقد كان النشاط السياسي بالنسبة إلى كليهما جزءاً لا يتجزأ من عقائدهما الدينية، غير أنهما لم يقيما منظمة إسلامية القاعدة، ولم يرسيا أسساً لها»[6].

وتشكيل القسام العصابي كان محط إكبار وإعجاب شديدين في الكثير من المصادر القومية والإسلامية، لكونه اعتبر أنه كان جزءاً من المقدمات، أو الإرهاصات التي أسست لافتتاح أكثر الفترات بطولية في التاريخ الفلسطيني الحديث، أي ثورة 1936. وعد بعض الباحثين أن التشكيلات العصابية التي وقف خلفها بمثابة العمود الفقري المنظم للنضال المسلح ضد البريطانيين الذي أعقب استشهاده واستمر ثلاثة أعوام.

في كل الأحوال، سواء صح كل ما سبق أو جزء منه، فلا جدال أن تراث القسام قد استعمل بطريقة تؤدي إلى تثبيت التصور الشعبي للنضال المسلح باعتباره واجباً دينياً وبالتالي واجباً معنوياً وخلقياً[7]، حيث استخدم الخطاب الديني في عملية الحشد والمشاركة وطنياً، الذي كان من المحتمل لو استمر على هذا النحو لوصلنا إلى ما يمكن تسميته «بلاهوت التحرير» على غرار ما جرى في بلدان أمريكا اللاتينية في مواجهة الاستعمار والقوى المحلية المتحالفة معه في القارة، حيث مثّل «لاهوت التحرير» المسيحي الذي تبلورت ملامحه في أمريكا اللاتينية في القرن العشرين علامة فارقة في تاريخ المسيحية بصفة عامة وفي تاريخ اللاهوت المسيحي بصفة خاصة، من خلال جمعه بين ما هو روحي وما هو زمني، وبين الإيمان والعمل، بين القيم الدينية والمتطلبات المادية. والأهم أنه أعاد النظر في قيمة الدين ودوره في حياة البشر وتحريرهم من الفقر والاستعباد والاستغلال والاستعمار.

جاء لاهوت التحرير في السياق المسيحي تعبيراً عن مشكلات اقتصادية - اجتماعية وسياسية وأخلاقية عرفتها دول أمريكا اللاتينية التابعة اقتصادياً

وسياسياً، وأمام مشكلة الاستعمار وانتشار الفقر وبؤس أوضاع العمال، وأمام عجز الأجهزة الأيديولوجية القديمة بما فيها الكنيسة عن تقديم المساندة النفسية والروحية والعملية لجماهير لم تعد تستسيغ خطب الإرشاد والدعوة إلى الصبر والتحمل، خاصة في وقت انتشرت فيه الماركسية بكل اتجاهاتها من خلال الحركات الثورية والمنظّمات النقابية، بحيث مثّلت طرازاً جديداً للتفكير ونمطاً من الممارسة يقترح إمكانيات حقيقية لتغيير الواقع نحو الأفضل. هنا يمكن لحظ عملية القطع في التجربة الفلسطينية بين الديني والوطني الذي حال ما استمر الوصل بينهما كان من المحتمل أن يتطور ليغدو لاهوتاً للتحرير، يجمع بين قيمة ودور الدين وعملية التحرر الوطني والطبقي، لكن عملية القطع بدأت ملامحها في التطور والتصاعد حين تم أدلجة الدين ومأسسته والدخول في نفق الجدل الفقهي حوله وحول القضايا المادية، وانتشار الدعوة السلفية إجمالاً.

دخلت حركة الإخوان المسلمين إلى فلسطين وأسست أوائل فروعها سنة 1945، ثم امتدت لاحقاً إلى جميع أرجائها. ومع أن المفتي أمين الحسيني عين رئيساً فخرياً للحركة، إلا إن حضورها لم يكن ملموساً بشكل كاف. وتذكر العديد من الكتابات التي تناولت دورهم في فلسطين في تلك المرحلة الحاسمة في تاريخ الصراع الصهيوني – العربي، بأن مساهمة الإخوان المسلمين في المجهود الحربي سنة 1948، كان ضئيلاً على نحو لافت، وكانت مصرية الطابع لا فلسطينية، ومن المعروف أن نشأة حركة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928، تزامن مع وهج النهضة العربية التي شهدت مقدماتها ومسارها أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ورموزها «الأفغاني والكواكبي ومحمد عبدو وشبلي الشميل وإسماعيل مظهر وأحمد لطفي السيد وعلي عبد الرازق وطه حسين وغيرهم»، وليس بخافي الدور البريطاني في دعم تأسيس حركة الإخوان من خلال هيئة قناة السويس (البريطانية – الفرنسية) ومدهم بأول دفعة مالية لازمة لذلك[8].

على العموم يمكن أن نخلص إلى أن تطور العلمانية في الثقافة السياسية الفلسطينية كاستراتيجية لم تكن واعية إلى حد كبير في المواجهة مع الحركة الصهيونية، ولاحقا مع «إسرائيل» التي منحت الدين والهوية اليهودية أولوية في تشكيل دولتها لتوليد شرعية لعمليات التطهير العرقي للفلسطينيين، إلا أنها عكست صور التعددية الدينية التي اتسم بها المجتمع الفلسطيني لقرون مضت، وعكس ذلك بحد ذاته تكوّن الحركة الوطنية الفلسطينية التي بنت نفسها في العقود الأولى من القرن العشرين. وقد كان الوضع كذلك ما قبل عام 1948، واستمر بعد ذلك بإعادة انبعاث الوطنية الفلسطينية في الستينيات.

فعلى الرغم من أن النخبة السياسية الفلسطينية (من المسلمين والمسيحيين) أنبتت نوعا من «الدين المدني»، إلا أنه من المبالغة وصف الحقل السياسي الوطني الذي برز قبل النكبة كحقل هيمنت عليه سياسات علمانية واضحة؛ لكن، ليس هناك أدنى شك من أن الفلسطينيين بنوا في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية «ملامح» هوية وطنية تعايشت مع هويات أخرى (محلية ودينية، وطائفية). وقد أدت التغييرات والتحديات التي واجهت المجتمع الفلسطيني والمشروع الوطني الفلسطيني إلى إضعاف تأثير الهويات الدينية والهويات الإرثية الأخرى[9].

ما سبق يعني بأن الفترة الممتدة منذ بداية الاستعمار البريطاني وقبل وقوع النكبة لم تشهد فلسطين تياراً إسلاميًا سياسيًا مستقلًا بالرغم من أن الفلسطينيين تميزوا بالتدين بالمفهوم العام (التدين الشعبي)، حيث لعب الخطاب الديني بالإجمال الذي مارسه رجال دين ومؤسسات وجمعيات دينية، دوراً بالغ الأثر في استيعاب خطاب وطني، كان يدعو لمواجهة الاستعمار البريطاني وأهداف المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، الذي تمكن من هزيمة الجيوش العربية، واحتلال أرض فلسطين، وحرمان شعبها من حقهم في الاستقلال وبناء وطنهم، وممارسة التطهير العرقي بحقهم، وتهجيرهم وتشتيتهم في الدول المجاورة، حيث بات جلّهم يقع تحت تأثير الدول المضيفة.

الخطاب الفلسطيني: جدلية التقدم والتأخر ما بين النكبة والنكسة:

تبنى الشتات الفلسطيني بصورة إجمالية، موقفاً قومياً عربياً، وكان من المؤيدين المتحمسين لجمال عبد الناصر وسياساته. وكان الفلسطينيين أعضاء ناشطون وبارزون في جميع المنظمات السياسية، كالبعث، وحركة القوميين العرب، والحزب القومي السوري، والحزب الشيوعي. وإذا ساد الخطاب القومي العربي في فترة أواسط الخمسينيات وأوائل الستينيات، كانوا هم أشد دعاته حمية، حيث اختار الفلسطينيون الإيمان بالوحدة العربية باعتبارها الشرط الذي لا بد منه لمعركة التحرير والعودة.

لقد كانت من أهم سمات ثورة يوليو المصرية عروبتها التي بدت على نحو مبكر، في العامل الفلسطيني الذي دخل بيان الثورة الأول، والأخذ بخيار العروبة بين كثرة الخيارات المصرية والإفريقية والمتوسطية والإسلامية وسواها، هو أخذ إلى حد كبير بمطلب النهضويين والتحديثيين والتقدميين من برجوازية صاعدة ومثقفين ما فتئت تركز منذ العشرينيات على الدائرة العربية أو مدى مصر الحيوي. وهكذا كان يجري علمنة فكر الثورة من خلال بابين: باب التحديث التقدمي البرجوازي الذي ورثته الثورة من جهة، وباب الخيار العروبي من جهة ثانية. وتقوم أهمية الأول، في حتمية الأخذ بشروط العقل والعلم في كل تحديث أو تقدم، بينما تبدو أهمية الثاني في طابعه القومي غير الديني، ولذلك بالضبط كان خيار العلمنة في التصاقها مع التحولات الاشتراكية التي بدت واضحة في خطاب وممارسة عبد الناصر، وهذا الخيار كان الفلسطينيون من أكثر المتأثرين بل المعجبين به، وتوطد ذلك من خلال العلاقات الحميمية التي جمعت حركة القوميين العرب فلسطينية وقومية التشكيل والهدف مع الناصرية[10].

في الوقت الذي تصاعدت وتيرة المد

القومي وخطابه الشعبي، كان البلد الوحيد الذي سمح للتيار الديني بأن يعبر عن ذاته بصورة منظمة هو الأردن. وبعد فترة وجيزة من اختيار الليبرالية في أوساط الخمسينيات، تم الانقلاب على حكومة سليمان النابلسي، وتقرر حل الأحزاب السياسية وحظر نشاطها، ووقف الأنشطة السياسية كافة. والجماعة الوحيدة التي استثنيت من هذا الحظر، الذي ظل قائماً حتى أواسط الثمانينيات، كانت حركة الإخوان المسلمين. هذا الاستثناء قد يعتبره البعض جائزة لها على موافقتها على ضم الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن عام 1950، لتصبح المملكة الهاشمية الأردنية منذ ذلك التاريخ، وقد يعتبره البعض استمراراً لقطع السياق التقدمي العلماني في أوساط الحركات القومية التي كانت ناشطة في الساحة الأردنية، ومعظمهم من الفلسطينيين الذي هاجر منهم العدد الأكبر إليها بعد نكبة عام 1948، وفي ذات السياق، لا يمكن إغفال قرار الاستثناء من الحظر المذكور أعلاه، عن حالة العداء المحتدمة في حينه بين النظامين المصري والأردني.

رغم ما سبق، يذهب الكثير من المؤرخين والباحثين، إلى أن نشاط الحركات الإسلامية التي وجدت لها حضور منذ أواسط الخمسينيات، كان يندرج في «دائرة الروحانيات»، بحيث كانت القوى «القومية العلمانية» لها مساحة كبيرة في المجالات الاقتصادية والسياسية، إلى جانب النقابات ومختلف الجمعيات المرتبطة بالقانون الوضعي[11].

في الواقع الذي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيه، فقد تم التعبير عن الهوية والحقوق الفلسطينية بعيد النكبة في العام 1948 على أساس «علماني». فقد كانت العمليات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أثرت في التجمعات الفلسطينية في أماكن وجودها الترجمة العملية لهذا التعبير، من خلال غلبت السمة العلمانية على الاتجاهات الرئيسية للقومية العربية وتركيزها على المضمونين الثقافي والسياسي للوطنية وللانتماء القومي، ورهانها على الوحدة العربية المستقبلية. وقد ميزت الحركات والأحزاب القومية العربية خطابها السياسي عبر التعبئة ضد الإمبريالية والصهيونية (وإسرائيل ككيان صهيوني). وفي الخمسينيات والستينيات (ولغاية حرب الأيام الستة في عام 1967)، تضمنت حملات التعبئة ما أطلق عليه بالرجعية العربية – والتي شملت الدول التي تشدد على الصبغة الإسلامية للدولة (السعودية، والعديد من دول الخليج)، وتلك التي يدّعي حكامها أنهم من سلالة الرسول (الأردن والمغرب). ولم تركز القومية العربية في الخمسينيات والستينيات على الدين في خطابها. وفي واقع الأمر دخل عبد الناصر في صراع مباشر ضد الإخوان المسلمين وقام بقمعهم. وقد أقامت الدول التي تبنت التوجهات القومية علاقات جيدة مع الاتحاد السوفييتي ودول اشتراكية أخرى واستخدم العديد منها (سوريا، العراق، مصر، الجزائر، اليمن الجنوبي) الاشتراكية بنداً محورياً في برامجهم المعلنة[12].

قيام الكيان الصهيوني عام 1948 وتشريد غالبية الشعب الفلسطيني وممارسته لسياسة تهويد الأرض وتدنيس المقدسات، ثم احتلاله لبقية أجزاء فلسطين وأراض عربية أخرى عام 1967، وإعلانه ضم القدس واعتبارها عاصمة موحدة له، كل هذا استفز الشعور الديني عند الفلسطينيين والعرب والمسلمين، إلا أن الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة لم ترد على العنصرية الصهيونية بعنصرية مماثلة فقد ميزت بين اليهود كأصحاب ديانة سماوية والصهيونية كفئة من اليهود يوظفوا الدين لأغراض سياسية استعمارية، هذا الشعار الذي تحول إلى سياسة رسمية عند منظمة التحرير الفلسطينية وتم التنصيص عليه في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني لاحقا[13].

لم تقتصر الصدمة التي تركتها هزيمة حزيران 1967، على دور الدولة المصرية والتيار الناصري، والنقد الذي طال «ثغرة» فقدان الديمقراطية، في بنية النظام الناصري، ولم تبقَ المسألة في إطار النقد للتجربة، بل طالت التشكيك في الفكرة القومية والتقدمية العلمانية التي حملتها بين جنباتها، وعبرت عنها في العديد من جوانب خطابها وممارستها، لتبدأ متوالية من التراجع الذي وجدت فيه بعض القوى القومية التي كانت تقف إلى جانب عبد الناصر، فرصة للفرار من نتائج الهزيمة، كما فتحت نافذة واسعة لتطل من خلالها قوى وحركات الإسلام السياسي.

المراجع:

[1]. رشيد الخالدي: الهوية الفلسطينية، بناء الوعي الوطني الحديث، دار نشر جامعة كولومبيا، نيويورك، 1997.

[2] ب. كيمرلينغ و ج. س. ميجدال: الفلسطينيون، تكون شعب، دار نشر جامعة هارفارد، كمبريدج، ماساشوسيتس، 1993.

[3]. فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني (1964 - 1974) مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1980.

[4]. موسى البديري: الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية، مجلة دراسات فلسطينية، العدد 21، شتاء 1995.

[5]. المصدر نفسه.

[6]. المصدر نفسه.

[7]. المصدر نفسه.

[8]. رفعت السعيد: حسن البنا متى كيف ولماذا؟ دار الطليعة الجديدة، ط. 15، 1997.

[9]. جميل هلال: العلمانية في الثقافة السياسية الفلسطينية، موقع شبكة فلسطين للحوار، بتاريخ 11 نيسان (أبريل) 2006: https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=6664

[10]. محمد شيا: علمنة المشروع القومي في المشرق العربي 1920 – 1970، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011.

[11]. علي الكنز: البديل الديمقراطي في الوطن العربي، من كتاب: نحو تجديد المشروع الاشتراكي، دار الفارابي، بيروت، ط.1، 1997.

[12]. جميل هلال: مصدر سبق ذكره.

[13]. إبراهيم أبراش: استشكالات الدين والسياسة في فلسطين، 3 كانون أول (ديسمبر) 2013، موقع سما الإخبارية: samanews.ps/ar/post/18015

حين يسكننا حزن الوطن

د. انتصار الدّنّان
أستاذة في الأدب العربي – لبنان

كان العدو الصهيوني يتلذّذ عندما يرى صور الذّل تنشر في وجوه الأطفال والنّساء صفرة الاستسلام والموت. المشهد وحده كان يتكلم، حين كانوا يتدفقون من المخيم ذرافات نحو مدينة صيدا، نحو البحر، تحرقهم أشعة الشمس، ووجع الموت والدمار. لا يحملون معهم سوى ذكريات خلفوها تموت وراءهم.

كانت أجساد القتلى شهادة للعالم الصامت على قتلة يحترفون فن القتل، يتسلحون بأحدث الأسلحة وأشدّها فتكًا، وأشدّ حرارة من لهيب حزيران الّذي كان يسكر على أزيز الرّصاص، ورائحة الدّم، والجثث المقطّعة الّتي تنهشها الكلاب الجائعة. ذلك المشهد كان يتكرّر في كلّ خطوة كان يخطوها الفارّون من الموت، ليجدوا أدوات الموت يكبلونهم، فيبح صوت الحروف في الكلمات، ويسكنهم الحزن وطنًا يلوذون به.

سارت مع من ساروا باتّجاه البحر، لا تعلم أين والدها، أمازال حيًّا؟ أم صار في كومة من كومات اللّحم الّتي تنهشها الكلابُ؟

أخذوا فرح الأطفال، وحجبوا النّوم عن عيون الأمّهات، وحمل الأسرى المنفى حقائب يسافرون بها إلى المجهول.

أظلمت السّماء، وبكت حزنًا على من قُتلوا، وجُرحوا، وشُرّدوا. البيوت العتيقة في سبات. الأطفال الّذين لم يستطيعوا الهرب يرتجفون من دويّ القذائف الّتي كانت تمزّق السّكون، ومن صرير الأصابع الّتي كانت تبحث عن مأمن.

مع ساعات السّحر نامت القذائف الّتي كان صراخها يلعلع في المخيّم وأجوائه، وانجلت الغيوم، وأضيئت أنوار السّماء. لقد كان المشهد رهيبًا، غطّى اللّون الأحمر المكان، والموت خيّم في زوايا أحياء المخيّم، والدّمار أكل الحجارة والجدران، وبدا المخيّم كوجه عجوز أثقلتها الهموم، فمشهد القتل، والعنف، والدّمار لا يبرح مخيّلتي حتّى اللّحظة.

قالت له: لم يكن السّادس من حزيران يومًا طبيعيًّا، لقد كانت امتحانات نهاية العام. كان الطّقس حارًّا جدًّا، أذكر ذلك اليوم جدًّا.

- نعم، في ذلك اليوم كان عندي امتحان في مادّة العلوم، وكنت قد نسيت كلمة، وصرت أبكي حتى يقول معلم العلوم الكلمة، رفض، لكن بعد تدخل من المديرة أخبرني إيّاها، وتابعت الامتحان، لكنّنا لم نتمكن من إجراء بقية المسابقات. لقد ماتت مديرة المدرسة، السّت نفيسة، بسبب القذائف الّتي ألقتها طائرات العدو الصّهيوني على المبنى الّذي كانت تقطنه.

- لقد خسرت في تلك الحرب أغلى ما عندي، أبي، بيتي، مدرستي، رفيقاتي ورفاقي. لما تركنا بيتنا متوجهين نحو مدينة صيدا، كنت كلّما تقدّمت خطوة نحو المدينة، كنت أشتمّ رائحة الموت والدّمار، جثث القتلى تختلط مع الحجارة المكوّمة فوقهم، ومع الألبسة الّتي مزّقتها القذائف. لقد اختلطت معالم الأشياء، كما ضاعت حقيقة فلسطين في عالم الإنسان، كنت أشعر حينها بأنّ براكينًا تتفجّر أمامي، وتلقي هذا اللّحم المتقطّع في الطّرقات. كانت نيران الحقد ملتهبة. وصلت إلى مدينة صيدا، وهناك شعرت بأنّ السّماء تمطر، كان العطش يأكل شفتي، نظرت نحو

السّماء، وإذ بها أوراق صغيرة تتناثر كالمطر في يوم عاصف، همس العديد من النّاس بأنّها أوراق تنذر بالاستسلام، وإلا سنُقتل جميعًا، فصرت أرتجف كأنّني في قبر مخيف.

- كنت أسير مع أمّي، أمسك بيدها، أرى الغيم والضّباب والخوف. صوت الأموات كان يخرج من تلك الحفر الّتي دُملت أرواحهم فيها عنوة، تخالطهم مشاعر القلق على موطنهم الجدي، أين سيدفنون؟

- أنّات المظلومين كانت قد هطلت في أذنيْ مدرارًا، علّها تُسمع البشريّة جمعاء، يسوقونهم كمن يسوق شاة إلى المذبح، هكذا كانت صورهم تتراكم أمام عينيْ.

- شعرت بالعطش أكثر. نادت أمّي أحد الجنود الصّهاينة، وطلبت منه الماء رحمة بي، شدّني بيدي، فارتعش جسدي الصّغير الضّعيف، وشعرت بأنّ حركتي شلّت، لكنّي بلحظة شعرت بالتّمرد، ورفضت الماء، وركضت نحو أمّي، وارتميت بحضنها.

- ما أقسى أن ينتزع الموت منّا عزيزًا، هي غربة نقع في براثنها، فعندما أحضروا لنا جثّة والدي مقتولًا، ومضروبًا بثلاث طلقات في وجهه، لم تكن السّاعة قد تجاوزت العاشرة صباحًا، كان المشهد مريبًا، صمت ذلك الرّجل الّذي كان يخافه الصّهاينة في يوم من الأيّام، لن يحمل جعبته مرّة ثانية، لن يدخل على تلك الفتاة الجنوبيّة المسيحيّة مرّة ثانية بشكله المخيف المهيب حاملًا سلاحه، منتظرًا والديها ليعودا من العمل حتّى يدخل البيت، ويستعد للانطلاق نحو فلسطين، ويقاوم العدو، اقتربت من جثمانه، لم أبكه، شعرت به كأنّه يتقلّب على فراشه كما تتقلّب الشّمس في كبد السّماء، لكنّ صراخ جدّتي كان يخرق أذنيّ الصّغيرتيْن، وعندها انفجرت بالبكاء، وعلا صراخي واخترق جدران البيت. جدّي كان يتكئ على عكّازه الّتي كانت ترتجّ بين يديه، والدّموع تنسال على خدّيه كمطر الرّبيع الخفيف، مات بكره الحبيب.

- لؤلؤتان نامتا بهدوء، خرج على أكفّ محبّيه، يُزفّ زفّته الأخيرة، سار بسرعة، وتركني وحيدة. نام جسده تحت التّراب هانئًا.

- أطبق الظّلام على صدر أيمن وخنقته اللّوعة، وأجراس الموت حملته من مدينة صور إلى مدينة صيدا، هربًا من رصاصات خوف، لتخترق صدر أمّه شظايا الجحيم الّتي فتّت عظامها. لم يترك مدينة صور وحده، بل هرب نحو صيدا مع أمّه وأخوته، وعمّته وآخرين من أقربائه. في طريقهم هربًا من نيران القذائف الّتي ارتفعت وتيرتها من البرّ والبحر والجوّ. في الطّريق كانت صور الأموات تسير معه. احتمى وعائلته في مدرسة بمدينة صيدا مع عدد من العائلات الّتي فرّت من هول القذائف. وبعد مرور وقت دخل عليهم أبوه الّذي كان قد سبقهم في الهروب مع مجموعة من الشّباب الفدائيين، ونقلهم إلى مدرسة أخرى، حيث كان يقيم بعد هروبه، وحيث أنّه كان يعتبر أنّ المكان الّذي احتمى به كان أكثر أمنًا. المدرسة الّتي انتقلوا إليها كانت مؤلّفة من ثلاث طبقات، في أسفلها مسرحٌ كبيرٌ. في ساعات النّهار كانوا يتنقّلون في غرف المدرسة، يراقبون اقتحام الموت لأمكنة كانت تنعم بالحياة، يسمعون أزيز الرّصاص يدقّ على الأبواب يحاول الدّخول، ويطرق على زجاج النّوافذ أنّات الموجوعين.

- في اليوم الثّالث لوجود أيمن وعائلته في تلك المدرسة المشؤومة، وعند السّاعة الثّانية فجرًا، وبينما كانوا في غفوتهم، وإذ بضوء يلمع كالبرق في غرفة المسرح، وصوت كالموج تخفق له القلوب جزعًا. وجد أيمن نفسه واقفًا في فضاء لفّه الضّباب، وأزعج سكينة اللّيل. مشهد لم يغب عن باله حتّى اللّحظة، نواح طويل لم ينته، خيّمت عليه عتمة لم يشهدها من قبل، وبعد ثوان معدودة تكرّر المشهد مرّة ثانية، وبدأت تتساقط فوق رؤوسهم قطعًا من نار مشتعلة، وراحت تنتشر رائحة الموت. نيران الطّائرات استهدفت سلامهم، انهارت شقف من جدران المسرح، وبدأ أيمن بالصّراخ: "يمّا، يمّا، يمّا". صوته لم يخرق أذنيها، ولم تسمعه، تحشرجت الكلمات في حنجرته، توجّه نحو الدّرج المؤدّي إلى الباب تحت ما تلقيه السّماء من حمم نيرانها. بدأ بتسلّق الدّرج ولم يكن يبلغ العاشرة من عمره بعد، كانت محاولاته تبوء بالفشل، فقد تعثّر مرّات عديدة. كان يزحف على شقف اللّحم الّذي تقطّع، وتناثر في المكان. بعد محاولات عديدة استطاع الخروج، كان شبيهًا بالموتى. بكى وارتجف، وأحسّ أنّه وحيد كقطرة طلّ، كحبّة رمل، كوطن مسروق.

- أين أمّي؟ سأل الموجودين.

اقتربت منه عمّته، وأمسكت بيده بعد أن استطاعت الإمساك بأخويه اللّذين يكبرانه سنًّا، وراحوا يدورون في المكان، يبحثون عن أفراد العائلة.

بعد قليل جاء والده ممسكًا بأخته الصّغرى الّتي لم تكن قد بلغت العامين من عمرها بعد. لقد وجدها في حضن أمّها، وحلمة الثدي مقطوعة في فمها، لقد سرقوا حليبها. ماتت أمّه، أحرقوا تلك الشّجرة، وقطعوا أغصانها، وجفت أوراقها.

عن حزيران وأمي.. وقاع البيت

جبريل محمد
باحث في مركز بيسان للبحوث

أنا مدين لأمي، تلك الفلاحة البسيطة، التي لم يخب ظنها يومها، ولا جانب رأيها صوابًا، فقد كانت كلماتها كالسهم سريعة حادة وموجهة نحو الهدف، أنا مدين لها اليوم وكل يوم لأنني أعيش في وطني ولم أعد نازحًا أو لاجئًا أو مهجرًا، بل ملتصقًا بالوطن، أعاني معه معاناة قاسية لكن عذوبتها تكمن في تحدي أن تكون أو تكون. أمي التي رفضت أن تغادر القرية التي تزهو بدواليها في حزيران كما تزهو صبية بشعرها المنثال على كتفيها كحقل من القمح الملوح بالشمس، لكنها أكرهت على ذلك، وظلت خلال فترة النزوح القصيرة «تكرز» بعمودية العودة حتى عدنا.. لم يطل البعاد سوى مسافة وقت قصيره، كأننا عزبنا في مكان كما كنا نعزب في موسم قطاف العنب. لم أكن يومها قد تجاوزت الحادية عشرة إلا بشهرين، كنت أنا وصديقي محمود نحلم بأن يملك كل منا دينارًا واحدًا، لم نخطط ماذا نفعل به... لكنه في النهاية دينار... كيف نملك الدينار؟ اتفقنا على شيء كان جاريًا في القرية وهو تكسير أو جمع الحجارة الصغيرة (الصرار) لأجل رصف شوارع في البلدة ومن يملأ سيارة قلاب صغيرة يحصل على الدينار. اخترنا «وعرة» على جانب الطريق، وكانت مليئة بالحجارة، حمل كل منا مطرقته ومقطفه ومع طلوع الشمس سرحنا، وبدأنا العمل، حتى حمي وطيس الشمس، لم نتعب، غير أن رجلًا كان يركب بغلته عائدًا من كرمه، ضحك منا وقال: «وهل ستظل شوارع هنا؟ احملوا عدتكم وارجعوا لبيوتكم فالحرب قد بدأت».

هي الحرب إذن!!

لم يكن أمر الحرب غريب علي، فقد خرجت قبل نصف عام في مظاهرة تندد بما جرى في قرية السموع وكنت أهتف دون أن أعرف «جيشنا جيش التحرير، ويا شقيري هات سلاح»، وكان قريبي الصيدلي بعدها يأتي إلينا يلبس شارة الهلال حمراء على ذراعه، ويطلب من أصحاب البيوت التي لها شبابيك زجاجية أن يطلوها بالأزرق، لأن الحرب قادمة. كما أن المدرسة أجرت لنا تمرينات حول الخروج من الصفوف عند انطلاق صافرة الإنذار. هي الحرب إذن!! هل ستعود من خلالها يافا؟ لم يكن ذلك سؤالًا، بل كان رغبةً وأملًا، صرنا نتجمع حول جهاز الراديو في الحارة لنسمع أخبار انتصارات لم تكن، وكنا نسمع طلقات الرشاشات في كفر عصيون... وكان الأمر كأنه تسلية .. كنا نفكر بالحرب كأنها صراع صفين متقابلين من العسكر. في اليوم التالي لنشوب الحرب، أسرج أخي الأكبر بغلنا ووضع عدة الحرث عليه، فهي آخر حرثة في سنة لم تنقطع فيها الأمطار حتى أوائل أيار، وأخذتني أمي معها على الحمارة كي نملأ دلاء الكاوتشوك من البئر الذي طالما اغتسلنا قربه في الخلاء وطالما شهد صناعة الملبن والدبس. طوال الطريق لم تتوقف أمي عن الدعاء بالنصر وأن «لا يكسرنا الله كسرة ثانية» حتى وصلنا للبئر وملأنا الدلاء، كان كل دلو يحتاج إلى كوز من الصنوبر حتى تغلق فتحته، وقع أحدها من يدي فطفا على وجه ماء البئر، فقالت لي أمي، اقطع بعض أغصان الدوالي وكورها وأغلق الفتحة... فعلتها وحملنا الدلاء على الحمارة، لأعود وأسمع كل الابتهالات والأدعية بالنصر وألا يكسرنا الله الكسرة الأخرى. وجاء يوم ثالث... كان الوقت عصرًا... وضعت أمي بعض طحين في كيس قماشي، وملأت زجاجة بالكاز فتلت لها قماشة، مررتها من حبة قطين، أخذت صاجًا، وبعض من البندورة المجففة، وقالت لي ولأخي... هيا معي، هناك عرزال بين الكروم لا يصله أحد سنمكث فيه حتى تنتهي الحرب، ومشينا معها، لم أدر الآن كيف استطاع أخي ابن الرابعة أن يمشي في الوعر مسافة ثلاث كيلومترات حتى وصلنا لتضيء أمي سراج الكاز في العرزال.. وما أن بقينا لساعة أو ساعتين حتى جاء أخي الأكبر ليطلب منا العودة للقرية فالناس «يرحلون» لأن «اليهود قادمون ويريدون الانتقام» حاولت أمي كثيرًا أن تثنيه عن ذلك لكن جدي أمر وحينما يأمر الجد... لا جدال. هناك حاولت أمي مرة أخرى مع أبي، وكانت تقول له «خلينا مثل العرب المسالمين» هذا مصطلح آخر انتشر أوانها عن فلسطينيين آثروا البقاء في قراهم ولم يرحلوا عام 48، لكن جدي العجوز كان قد مشى، وعمي استطاع مع عديله أن يركب سيارة شحن مملوءة بالعوائل بينهم شقيقتي وزوجها. أما الذي ما زال ينحر وجداني نحرًا... فهو كيف وقف أبي في قاع البيت، الذي هو عقد قديم... وأمسك بالمحراث وكأنه يحضنه حتى كاد يقبله قبلة الوداع الأخيرة، ويصيح به «مع السلامة... لمين راح تكون». لم أعرف أن الحديد يتكسر، لكن حين رمى أبي المحراث على

أرضية قاع البيت بغضب... تكسر قطعًا... صورة لن أنساها.. حزن أبي وربما غيظه من ذاته لأنه انصاع لقرار جدي، أو لشيء ما لم يقله لي ولو مرة واحدة. ومشينا في درب النزوح كان الكل يمشي على غير هدى، حتى وصلنا إلى قرية سعير المجاورة، حاول أهل القرية ومنهم من يعرف أبي وجدي ثنينا عن هذا الخيار، لكن كيف يمكن أن تقنع من قرر أن يهرب من الموت إلى ذل اللجوء؟

في سعير بدأت الشمس تغرب، وكان الوادي سحيقًا مرعبًا... لكن ضوء عربات الجيش المحترقة من القصف سهل السير فيه، غير أن الحديد الساخن المتناثر قر حرق أحذيتنا البلاستيكية، فاصطلينا بالنار حتى مطلع فجر فتح شرفاته على صحراء صفراء لا دالية فيها ولا ظل. ومضينا في حر الصحراء نمشي وبدل أن تشوي شظايا المدرعات المحترقة أقدامنا بات الرمل كفيل بذلك، حيث تغرق القدمين في رمل ساخن، وأحيانا تفلت إحدى فردات الحذاء فتضطر يداك لتذوق جمر الرمال. في ذاك الصباح تخففت أمي من حملين، عنزتها السوداء ذات القرون والتي طالما أمسكت أنا بقرونها كي تحلبها، وبعض مخدات بوجوه مطرزة جميلة. أطلقت سراح العنزة في البرية، فيما استغلت سيارة سوداء بلوحة حمراء لتضع فيها الوسائد المطرزة الجميلة، عطشنا ولا ماء... فجاء أحدهم وبسكين حادة قطع انبوب مبرد محرك السيارة وأسال ماءه في قدر صغير وشربنا... وظلت الصحراء رفيقتنا حتى غابت شمس اليوم التالي.. لنبيت في ساحة كلما مررت عنها اليوم ألعنها في سري، كانت في الخان الأحمر... ولما انشق صبح اليوم الحزيراني التالي... بدأ مشوار جديد.

نازح.. ببطاقة زرقاء:

مشينا... ومشينا صغارًا وكبارًا حتى وصلنا إلى مقام النبي موسى... كان من سبقونا قد كسروا أقفال مخازن الجيش وجاءونا بالطعام وشربنا من البئر ماء نقيًا.... هناك تمرد شاب على والده، كان الشاب مصرًا على العودة للقرية... لكن والده كان ينهره، حتى قرر الولد الخروج عن طوع الوالد وعاد أدراجه إلى البيت. استغلت أمي الفرصة لتضغط على أبي أن نعود... لكن لا جدوى والشعار «الموت مع الجماعة رحمة». وتحركنا من المقام، لم يدر بخلد أحد أن جيش الاحتلال سيلاقينا عند مشروع العلمي... كانوا يتوقعون أن الجيش سيهجم عليهم من الغرب لا أن يلاقيهم من الشرق... لكن هكذا حدث. حاول الجيش المحتل أن يقدم لنا الماء... جدتي العطشى شربت ودعت لهم بالنصر ظانة أنهم جنود عراقيين.. وظل الكل يعير جدتي بهذا الدعاء. وعلى حافة النهر الذي وصلنا مع عتم الليل نمنا.. حتى أصبح صبح... فنقلنا أحد الأقارب على ظهر بغلته الحمراء إلى الجهة الأخرى لنصبح نازحين. كنت جائعا أنا وأخي الأصغر.. فانتشرنا في أحد الحقول لم نجد إلا ذرة وباذنجانًا... أكلنا الذرة نيئة... ولم أطق طعم الباذنجان النيء... حتى حملتنا سيارة إلى الرصيفة.. لتسكن حمولة كاملة في غرفة صف. في الطريق إلى الرصيفة.. أفرغت كل ما في معدتي من ذرة ومن يومها لا آكلها.. أصبحنا نازحين نحمل ورقة زرقاء داكنة عليها ختم قرمزي لزوم الإعاشة. ورغم ذلك ظلت أمي تحلم وتلكز في أبي السعي للعودة أما كيف عدنا... فتلك قصة أخرى وبطلتها أمي.

حين عدت ملأت جوفي من الدراق المعطر... خلال رحلة النزوح إلى الرصيفة، وبعد أن أفرغت ما في جوفي على أرضية الشاحنة التي أقلتنا، أصابني دوار جعلني لا أستطيع رفع رأسي من سويمة حتى منطقة ظليلة قرب عين ماء، حيث توقفت السيارة هناك ونزل الكبار يغسلون وجوههم ويملأون أوعيتهم بالماء. سألت إحدى النسوة : أين نحن؟، أجابها أحد أقاربي نحن في «وادي شعيب»، كان المنظر طبيعيا جميلا وخلابا، ولكن.. لم يكن لنا. أدار السائق وهو احد الأقارب محرك السيارة، صعدت بنا جبالا حتى وصلنا إلى عمان، هناك من اقترح أن ننزل في بيدر قرب «حي الدبابية»، لكن قريبًا آخر اقترح أن نلحق بمن سبقونا من الأقارب، فاستقر قرارهم على الخيار الثاني حتى صرنا في ساحة مدرسة الرصيفة. هناك نزلنا، لم نعرف كيف نتصرف كأطفال... حتى جاءت زوجة عمي وجمعتنا في زاوية من زوايا غرفة صف ووزعت علينا خبزًا وجبنة صفراء.. كان ذلك أول عهدي بهذا النوع من الجبنة... زوجة عمي لم تقدم لنا الخبز والجبن دون تعليق.. فقد كانت كلما وزعت رغيفًا أو قطعة جبن تقول: هذه بدل الكرم كذا... أو الحقل كذا.. كانت تبكي دون دموع.. حينها شعرت بمرارة اللجوء. كان الرجال ينامون في ساحة المدرسة، وعلى أطرافها كانوا يربطون دوابهم الجائعة، وكانت النسوة والأطفال ينامون في الغرف الصفية.. لم يكن الجو باردًا حتى يوزعوا علينا الأغطية وكنا ننام كل ثلاثة على فرشة، وأحيانًا نختلس لحظات لنهرب حيث ينام الرجال. تسلم والدي بطاقة إعاشة مؤقتة واستلم معها بعض ربطات الخبز وكمية من الحلاوة والجبن وبعض المعلبات، وصار علينا أن لا نسأل عن طعام مطبوخ، وأن نقبل بالكسرة من الخبز وبعض حلاوة أو بعض جبن أصفر أو ما يفتح من معلبات تقسم علينا. مجايلينا الذين سبقونا إلى المدرسة، كانوا قد اكتشفوا أن في الرصيفة التي تعلمنا عنها في دروس الجغرافيا أنها منجم فوسفات كبير، أشياء أخرى، أخبرونا أنه عند العصر يجب أن لا نخاف من صوت الانفجارات، لأن العمال يفجرون الصخر في هذه الفترة، وما أن انتهى من هذه الجملة حتى سمعنا دوي الانفجارات، لكن زوجة خالي التي لم تعلم بذلك، خافت من الصوت فجفلت فإذا برأسها يضرب حافة الشباك الحديدية فيتكسر الزجاج على رأسها ويسيل دمها على وجهها. ومما أخبرنا به من سبقونا من الأتراب وهم أقارب أو من نفس قريتنا، أن نهر الزرقاء يمر من الرصيفة، واستطاع أحدهم اقناعنا بالوصول إلى النهر، كنت أظنه نهرًا عريضًا ومخيفًا، فوجدته سيلًا غير عميق، لكن ما أثار دهشتي هو أن هذا السيل تعيش فيه أسماك صغيرة، صارت مجال تسليتنا، حيث كنا نجمع الزجاجات من أطراف مصنع البيرة المجاور ونتحايل على السمك عله يدخل من فوهتها كنا نتعب ولكننا كنا نتسلى. اكتشف أبي أننا لا نذهب إلى النهر فقط، وإنما نسبح فيه، فنهرني أنا وصالح ابن عمي واستطاع هو وعمي أن يجدا لنا طريقة مفيدة لقضاء وقتنا وهي أن نأخذ الدواب معنا إلى البرية كي تأكل ما توفر لها من عشب أخضر أو جاف. وأطعنا الأوامر.. لكن لم يخل الأمر

دائمًا من سرقة بعض الوقت للوصول إلى النهر، ويومًا ما حملت معي بعض الفرفحينا من ضفة النهر لأريها لأمي، فطلبت مني أن آتي بالكثير منها، لتصب أول طعام مطبوخ مع رب البندورة الذي حصلنا عليه من الإعاشة. كما عثرنا على شتل التبغ الهيشي بين الحقول، وكان ذلك ما سر زوج خالتي الذي نقدنا عن كل باقة منها نصف قرش (تعريفة)، وصرنا نجمعها له فيجففها ويفركها ويلف منها تبغه الذي اعتاد عليه. حاول أبي المريض أن يجد لأخي الأكبر عملًا، فوجد له عملًا مع بناء لخمسة أيام، وكانت أجرته ربع دينار، فيما حمل كثير من الشباب من أقاربنا أنفسهم واتجهوا للعمل في قطاف الخضروات في الغور. خلال مكوثنا في الرصيفة جاء من يطرح على أقاربي ترك المدرسة والذهاب شرقًا وبعيدًا إلى وادي الضليل قرب الحدود العراقية كي نعمل في الزراعة... بدأ بعض الأقارب تدوير الفكرة في رؤوسهم، سيما وأنهم فلاحون وسيكسبون بيوتًا يسكنون فيها.. هنا رفضت أمي كل الفكرة، وشرحت لهم أن ذلك يعني اللجوء، فيما هناك من بدأوا يعودون تسللًا إلى البلد.

عبور النهر.. وإشراق الفدائيون:

غاب صاحب الفكرة وغابت معه مشاريعه، لكن ما بات يدور من حديث بين الرجال هو العودة ومحاولة تبين الطريقة التي يعودون بها.. بعضهم كان يشجع ويدعي أنه وضمن خبرته في أيام كان ينقل أغنامه للرعي في الغور بات يعرف مخاضات وطرق كثيرة، وبعضهم كان يتشكك لأن شابين من القرية حاولا التسلل ولم يبن لهما أثر حتى اليوم. أحد أقاربي ركب موجة المغامرة وتسلل، مكث أيامًا في القرية وعاد ليطمئن الناس ويعد العدة ليحمل أولاده وعائلته ويعود.. بعد أيام فعلها ووصل. لكن جبانًا من أهل القرية لم يرحل مع الراحلين إنما بقي في القرية، لكنه آثر الرحيل بعدها جاء ليبرر رحيله بأن زرع كل الخوف في نفوس الناس حتى أنه افترى وسمى أسماء بأنها قتلت وأخرى حبست... غير أن حكيمًا من الفلاحين البسطاء نهره، وعيّره بعادة كذب تأصلت في أسرتهم فغادر المدرسة ولم يعد. في الرصيفة، كنا نلحظ رجالًا يلبسون المرقط، كانوا يقولون عنهم فدائيون، كان ظهورهم قليلًا، وبعد أن تسود العتمة، لكن كثيرًا ما كنت أسمع الرجال يتهامسون حول جرأتهم. قاربت العطلة الصيفية على النهاية، وكان على النازحين أن يغادروا المدرسة إلى مخيمات مؤقتة في الغور.. أذكر منها مخيم دير علا ومعدي، وبدأ الناس حزم أمتعتهم، هنا انتصبت أمي ورفضت المخيم والانتقال إليه، حتى لو كان جنة الله على الأرض، كانت المرة الأولى والأخيرة التي تمتد فيها يد أبي على أمي.. لكنها في النهاية انتصرت انتصارًا جزئيًا.. لم تذهب للمخيم ولم يذهب أقاربنا إليه، ووجدوا من استأجر لهم حوشًا في جبل الهاشمي بعمان فسكنت فيه حمولة كاملة، لكنها كانت تعد العدة للعودة بعد أن تأكد لهم أن قريبنا يعيش في البلدة بأمان. خلال هذه الفترة شعر أبي المريض والذي يضم في أسرته عجوزين هما والديه غير القادرين على الحركة، كما شعر قريبي الآخر الذي يعيل ضريرًا وأمه العجوز إضافة لأبنائه، أن الأقارب الآخرين يتجنبونهم عند الحديث عن إمكانات العودة. هنا أيقن أبي أن الأمر يجب أن يؤخذ بجد لكنه فكر أن الأمر سيطول فقرر أن يجد لنا عملًا لنا أنا وأخي الأكبر اشترى رطلًا من الحمص وغلته أمي كي أدور في جبل الهاشمي وحي المحطة في عمان علني أبيع شيئًا كما كان ابن عمي صالح يبيع الاسكيمو... لم أستطع بيع أكثر من كمية تساوي خمسة قروش، فأخذت أمي الوعاء مني وخلطت الحمص برب البندورة وصار طبخة لنا. اضطر أبي لبيع البغل الذي اشتراه قبل عام بخمسين دينار ليخسر نصف ثمنه كما باع الحمارة ليصرف علينا. في هذه الفترة غادر جزء من العائلة في مغامرة التسلل من وادي اليابس إلى خربة السكوت قرب طوباس نجح أغلبهم في اجتياز النهر والعودة فيما رجعت عائلة واحدة خافت على نفسها. وبقي جزء آخر... عمي الذي يعيل ضريرًا قرر المغامرة وحده، حمل أسرته وخاض في النهر ووصل إلى أريحا هناك اكتشفه حرس الحدود فاعتقلوه وأسرته، وكانت النتيجة إبعاد عمي شرقي النهر ، وإخلاء سبيل الأسرة لتعود إلى القرية. لم يكن ذلك مثبطا بل ولد اقدامًا على العودة سيما وأن عمي استعد بمساعدة أبي في الموضوع، وبدأ الحلم من جديد. كان آب حارًا، فيما بلغنا عن ضرورة التسجيل للمدرسة، أخذنا أبي وسجلنا في المدرسة، وفي الطريق كان بائع الخضار ينادي على العنب، تجرأت وطلبت من أبي عنبًا... فنهرني وقال لن تأكله إلا في حلحول. في ليلة ما من آب اللهاب رأيت أمي تحشو

أشياء في كيس وتعقد صرة بإقبال منقطع النظير، وحين سألتها ماذا تفعل؟ قالت إنها تجهز للعودة غدًا صباحًا. وسمعت أبي يعاهد جدي أن يرجع إليه ليعيده للقرية بعد أن يوصلنا، لم يزد جدي على أن عبر عن ثقته بوالدي، الذي وعده ألا يبيت إذا وصل حيًا سوى ليلة الوصول. في الصباح استقلت العائلة وبعض الأقارب نفس السيارة التي أوصلتنا للرصيفة، وظلت تمشي بنا حتى وصلنا سهلًا منبسطًا قرب الكرامة. بدأ أبي وعمي رحلة السؤال عن أدلاء للطريق، أغلبهم لم ينصح بالمكان حيث المياه عميقة، لكن بعضًا من أقاربنا أصر على المكان وبقي، فيما اضطر بعضنا للانتقال إلى مكان آخر. مررنا عن مخيم معدي ذو الخيم البلاستيكية وعن دير علا حتى وصلنا إلى الكريمة، وفي سهل تكسوه بعض الأشجار العالية، استظلينا ببعضها بجانب نقطة حراسة للجيش الأردني. من وجوهنا عرف البعض نيتنا بعبور النهر فانهال الأدلاء علينا كل يعرض مهارته. ومن حيرة إلى حيرة بين الأدلاء كانت جدتي تلح على والدي أن يرفض هذا أو ذاك، لم يستطع أبي أن يرفع صوته في وجه أمه لكني لاحظت كيف قام من شدة غيظه بتعفير وجهه بالتراب قائلًا وبهدوء حزين: أنت يا أمي شبعت من عمرك فعلام تخافين وأنا أحمل أطفالًا في دروب الخطر؟ مكثنا ليال ثلاث تحت هذه الاشجار، حتى جاء شابان توسم فيهما أقاربي الصدق، كانا من طوباس، وعرضًا علينا صفقة مرضية، حيث كانت الأجرة نصف دينار عن كل شخص فوق العشرين وربع دينار عمن هم دون ذلك وتم استئجار حمارة بثلاثة دنانير تركبها جدتي، إضافة إلى «كديش» بخمسة استأجره أحد الأقارب لأمه. ما أن غربت الشمس وسادت العتمة حتى جاءوا، كان الجميع قد عقدوا صررهم واستعدوا، وما هي إلا نصف ساعة من المشي حتى كنا على حافة النهر. دون أن ننبس ببنت شفة، انتظرنا حتى قبيل طلوع الفجر، ثم نهضنا، كان ابن خالتي الشاب قد غافل أهله وعبر النهر ليقيس عمق الماء وعاد، فحين عزمنا قطع النهر قال لا تخافوا فالمخاضة لا تزيد عن الركبة في عمقها، كاد أبوه أن يضربه لولا كل المحاذير التي فرضها الأدلاء.

ولما هممنا بالنزول إلى الماء، قفز من بين الشجيرات شباب مسلحون، أول ما بدأوا به تهدئة روعنا، ثم طمأنونا أن طريقهم بعد قطع الشارع الذي يدعى الآن «طريق غاندي»غير طريقنا. أحرنت الحمارة عن النزول إلى النهر فما كان من أحد الشباب سوى أن حمل جدتي على كتفه وجر آخر الحمارة، حتى عبرنا النهر.. ومشينا معًا في السهل بسرعة كبيرة حتى قفزنا قفزًا في الشارع لندخل إلى بطن الوادي ونختفي بعيدًا عنه، هناك افترق الشباب عنا باتجاه الشمال إلى بيسان، أما نحن فمشينا دروبًا وعرة بين الشوك والحصى.

مع اليهود وجهًا لوجه:

كان حذائي البلاستيكي يفلت من قدمي كلما ارتطم بحجر في الطريق فاضطررت أن اضعه تحت إبطي وأمشي حافيًا في الليل، كان أخي الأكبر يحمل على كتفه أخي الأصغر تمامًا كما حمله في رحلة النزوح ثلاثة أيام متواصلة، وفي الطريق الوعرة تعثر «الكديش» فناخ على الأرض وكادت العجوز أن تهوي من فوقه، فصارت تطالب بركوب الحمارة، أما جدتي فرفضت التبديل ولولا ضرورات الصمت لحصلت مشادة بينهن. قام الكديش من مناخته، وأعيدت العجوز إلى ظهره ومشينا حتى انبلج الفجر على حقول القمح الصفراء في خربة السمرة، كان المشهد جميلًا جدًا، وكانت رائحة القش عبقة بالندى الطري، لمحنا سيارة أجرة تمر من طريق ترابي ثم تتوقف لتعرض توصيلنا إلى نابلس، لم تكن السيارة تتسع لأكثر من خمسة، أصرت جدتي على الركوب بها واختار أحد الأقارب وعائلته أن يستقلها، وذهب أخي الأصغر مع جدتي. أما من تبقى منا فمشينا لم تكن المسافة أكثر من ساعة حتى وصلنا إلى سهول البطيخ في طوباس، فهرعت وقطعت بطيخة، لامني أبي، لكن الدليل خفف من روع أبي وقطع بطيختين أخريين وبعض شمام، هناك جلسنا تحت زيتونة وارفة، أكلنا من البطيخ والشمام ما يسد جوعنا وعطشنا، وكانت خالتي تنقط في حلق رضيعها المحتضر الماء، وترجو الله أن لا يموت إلا في القرية إن لم يكتب له عمر. انتقلنا إلى محطة المحروقات حيث عرض علينا سائق قلاب أن ينقلنا إلى نابلس، وافق الجميع وتحت شمس آب اللهاب مضت بنا السيارة عبر الباذان وأبي يلوم نفسه كيف طاوعته نفسه بإرسال أخي الأصغر مع جدتي ما دامت الطريق بهذه السهولة. قطعنا الباذان حتى وصلنا نابلس، وبسرعة هرعنا إلى باصات رام الله التي أقلتنا إليها، لننتقل إلى باصات القدس. هناك في كراج باب العمود التقينا وجها لوجه باليهود، لأول مرة أشاهد اليهود في حياتي، لكن السرعة التي أمرنا أن نتحلى بها لنصل إلى الباص، لم تجعلنا نتأمل فيهم جيدًا.. ومن القدس إلى حلحول.. وصلنا، أول ما نظرت إليه كان بيتنا غير مكتمل البناء هناك، كان جالسًا في حضن السفح كأنه ينتظرنا، منعني أبي أن أذهب إليه، كان البيت في طرف البلدة الشمالي وقد حاذرنا أن ننزل حمولتنا في وسط البلد خوفًا من وشاة يشون بنا، دخلنا إلى بيت عمي الذي سبقنا بالعودة، ومشينا صعودًا إلى بيتنا القديم فرادى أو ضمن مجموعات صغيرة. كان عطن رائحة الرطوبة في بيتنا تشبه رائحته عندما كنا نتركه شهرين في موسم القطاف، لكنها بالنسبة لي ولأمي كانت رائحة جميلة عبرنا عنها بملء أفواهنا. نمنا تلك الليلة في عقدنا القديم هذا، وحينما أطل الصباح سألت عن والدي، فقالت أمي «رجع يجيب سيدك». ثم جاء صالح وطرح علي أن نذهب للكروم، بسرعة البرق وافقت ودون أن نخبر أحدًا مشينا نحو الحقول إلى حيث دراقة لنا في حقل نعزه جميعًا. أكلنا وأكلنا وكانت رائحة الدراق المعطر تشيع في جوفنا فرحة جعلتنا نفكر بحمل بعض منها إلى أهلنا. لم نجد ما نضع فيه الدراق إلا خرقة كنا نستخدمها لرش مسحوق الكبريت على الدوالي، فذهبا إلى البئر القريبة غسلناها ثم حملنا صرة من دراق... لتبدأ أيام أخرى غير تلك التي كانت. وصل أبي إلى عمان، حاول اقناع شقيقتي وزوجها بالعودة معه، ربما خجلًا وافق زوجها... وحينما وصلوا المخاضة وحاولوا عبور النهر أطلق جنود الاحتلال عليهم طلقات تحذيرية، خاف صهري وآثر العودة إلى عمان، أما أبي ومن معه غير جدي، فقد اختاروا مخاضة أخرى وعبروا .. بأمان ووصلوا إلى القرية لتبدأ قصة أخرى لم تكتمل بعد.

إنها فلسطين يا غبي!

مروان عبد العال
روائي – قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

في كتاب «ما بعد إسرائيل ... نحو تحوّل ثقافي» الصادر مطلع عام 2014 عن دار «زيد بوك» اللندنية، وقام بترجمته إلى العربية سمير عزت نصار، وصدر حديثًا عن «منشورات المتوسط»، يؤكّد مؤلفه مارسيلو سڤيرسكي على أنّه ليس هناك حل سياسي مطروح في الوقت الراهن يمكنه أن يوفر الماهيّة الثقافية اللازمة لإحداث تحوّلٍ على أساليب بقاء دولة إسرائيل وسبُل الحياة فيها.

يُناقش سڤيرسكي، على نحوٍ مثير للجدل، فكرة أن المشروع الصهيوني غير قابلٍ للإصلاح؛ أي أنّه الوحيد الذي يؤثّر سلباً على حياة المستفيدين منه كما على ضحاياه أيضاً.

ويستنتج أن فكرة المشروع الصهيوني في فلسطين، والمؤسسات الثقافية والتربوية الصهيونية، تمكنت من السيطرة على مكونات المجتمع الصهيوني، والتربية العنصرية التي تنمي آلة الحقد الصهيوني، تجاه المجتمع الفلسطيني.

«نه الاقتصاد يا غبي!» ..

إنه النفط والغاز ولسان حال يكشف الهوس الجنوني لقوى النهب الإمبريالي والتي تطلق من خلالها عملية التغيير في البنيان الطبقي، وبالتالي في العلاقات الاجتماعية والعملية السياسية، بحيث تحتاج إلى مسارات مادية صلبة تسير عليها وأخرى تؤدي إلى خلق الاحتياج إلى أدوار جديدة.

من المهم هنا أن نفهم أن كل طبقة حاكمة لا تعتمد فقط على السيطرة المادية فقط، ولكن أيضاً على الهيمنة الفكرية، أي على اختراق المجتمع والتأثير فيه فكرياً، من خلال نظام القيم الخاص بها وإطارها الفكري ومُثلها، وهو الأمر الذي يساعد على جعل سيطرتها المادية أطول عمراً.

البنية التحتية للسياسة..

لأن التطبيع السياسي سيظل تطبيعاً فوقياً في رأس الهرم، فإن القوة الاقتصادية، هي الوجه الآخر لسياسة القتل الاقتصادي، أي قتل الأفكار بتغيير الأحوال، وهي شبيهه بمقولة «شيمون بيرز» القديمة الجديدة: إن اللقاح بين النفط العربي (المادة السوداء) والعبقرية اليهودية (المادة الرمادية)، سيحول المنطقة إلى جنة على الأرض، ولكن هي أيضاً شيئاً من وعود «سنغافورة» الشرق و»هونكونغ» العرب، فليس بالخبز وحده يحيى الإنسان.

التاريخ لا يعيد نفسه، والزمن يتبدل، لأن القوة لم تعد مسألة احتكارية، فقد أسقطها منطق خصصة القوة، ونلمس مناخات خيبة الأمل والعجز من أصحاب و صنّاع وأتباع الصفقة من ناحية، ولاقتراب استحقاقات كبيرة مؤثرة بمصير المنطقة من ناحية أخرى. وكون الأزمة الفلسطينية هي نتاج أزمتنا العربية ونخبنا التي تقودنا من حماقة إلى اخرى، وبالمفاعيل الثقافية للتسوية وما تبعها من اتفاقات وتداعيات وانقسامات وفشل وتراجع، كحصيلة لمجمل لفقدان الرؤية وغياب الاستراتيجية والسياسات المدمرة والتحليل المبتور وتقديم وجهات النظر الخاطئة للأمور، سنكون على واقع الحال القائم.. فهو على شاكلتنا.. أي من فعل أيدينا عندما فقدنا أدمغتنا.

يقال عندما تموت عطشاً، فإن الوقت قد تأخر من أجلِ حفر بئر، وعليه، فإن العطب الأكثر تأثيراً يكون في الثقافة، وهي غير بعيدة عن استراتيجة القوة الناعمة، التي تستخدم قوة البنية الثقافية وتبدأ من استعادة دور ووظيفة المثقف، وهو أمام تحديات جديّة منها ما هو:

تحدي داخلي:

يتعلق بغياب بنية حاضنة للثقافة ومحفزة على التنافس الإبداعي.

اهتزاز في منظومة القيم، لأن تصفية القضية يمر عبر تصفية قيم الشعب وتحويله إلى كتلة صماء دون روح.

وتحدي خارجي:

يحاول تدمير قيم التحرر القائمة على التضحية والبطولة التي تُمنح عليها الأوسمة وتقام لهم التماثيل والخ... فهنا تصبح مسألة «المقاصة»، على سبيل المثال لا الحصر، في أحد جوانبها واستهدافاتها في حجب أو قطع مستحقات الأسرى والشهداء وذويهم، بقدر ما هو عقاب الجماعي لعائلاتهم فهو مسعى لتدمير رمزية التضحية.

تدمير الوطنية الفلسطينية، وسرقة الموروث الثقافي، بالتزامن مع شن حرب ناعمة على الذاكرة الوطنية والهوية من خلال طمس المعالم العربية التاريخية لفلسطين.. إنها محاولة انقضاض على كل شيء، كي يجري بسهولة تشريع أي شيء. فبعد إقرار تشريع «إعدام أسرى فلسطينيين»، وهدم منازل وترحيل

عائلات المقاومين الفلسطينيين، صادق الاحتلال على مشروع ما يُسمّى بقانون «الولاء في الثقافة»، الهادف إلى منع إقامة الفعاليات الثقافية التي تعمل لإحياء ذكرى النكبة. وليس الاقتصاد وحده وراء تفليس الأنروا، إنما السياسة والقضية التي ترمز لها والدور الذي تؤديه في صناعة خطرين بالنسبة للعدو: أن تظل شاهداً دولياً على قضية اللاجئين ومنتجاً لنخبة فلسطينية نشطة و مثقفة.

توحي «ورشة عمل البحرين» أنها ورشة الازدهار والرفاه والسلام؛ لكنها ورشة التطويع والترويض والقبول الجماعي لوجود الصهيوني كجزء أصيل من المنطقة. بمعنى آخر، اعتياد حضوره في الدورة الحياتية للمنطقة، لكنه في القلب هو اختراق للجبهة الثقافية ايضاً، التي تتيح المحاذير التي تصل الوعي من خلال الخبز، وتحتل العقل والروح من خلال الجسد.. فبعد أن أنجز الاحتلال سيادته المادية على الأرض وهيمنته السياسية على الأنظمة، يريد أن يكرس هيمنته الثقافية، من بوابة احتلال العقل والإرداة معاً.. إنها عقلية المستوطن الذي يريد أن يخلق له جذور في أرض يعتبر أنها باتت «بور» وجاهزة لأن تروى بأسطورته/ خرافته.. ليحصد ريعها من تاريخنا وحقوقنا وتراثنا وروايتنا!!

تقتضي النزاهة الفكرية أن نعترف بشجاعة و بموضوعية، غياب المؤسسة الثقافية الفلسطينية، وجبهة الثقافة الوطنية والعربية الجامعة، ولأسباب علينا إدراكها علمياً ووعيها بدقة وعمق. فقد طفا السياسي/الفهلوي على السطح لأنه يملك سلطة لا يملكها المثقف الوطني العضوي في التصاقه بشعبه وقضيته وحقوقه وهمومه وامله أيضاً، فأصبح عالم اليوم عالم مرعب يسيطر عليه التافهون كما يقول الفيلسوف الكندي "الآن دونو" في كتابه (نظام التفاهة)، هذا الواقع كي يتغير يجب على المثقف العضوي المقصود أن يفعل شيئاً.. أن يشق بعناد له دوراً.. أن يفتح آفاقاً للمستقبل.. باختصار وتكثيف: ليس مطلوباً منه أن يستقيل من مهمة باتت تاريخية بكل ما تعنيه الكلمة.. وأي تاريخ له ولنا إن لم يكن في فلسطين ومعها.

السؤال...

لمَ تتصاعد أعراض العنصريات في «بلدان الأنظمة العربية» وتستشري ثقافة الكراهية ضد العمالة العربية وليس الأجنبية ويتم تغذيتها من بعض الإعلام ورجال السياسة والدين؟

لا يدرك التافه (أي النظام) أن كراهية شعب لا تعني حب الوطن، ولن تقف عند هذا الحد، بل ستتحول إلى نهج في كراهية المواطنين الذين اختلفوا معه، بمعنى هذا السلوك سيتولد خطاب عنصري لا يمكن الاعتماد عليه في تقوية الوطنية. ومع إدراكنا أن الأوطان التي تُبنى على الكراهية تصبح هشة أمام أضعف ريح تعصف بها، فإنها في الوقت ذاته تشكل تغطية على العنصرية الصهيونية، عبر ترويج فكرة الدولة النقية وخطر «الديموغرافيا»؛ ويدرك الجميع أن التغني بالديمقراطية لا يستقيم مع الطائفية... فكيف مع العنصرية؟.. نعم هي كذلك!

مقتضى الواجب..

واجب المثقف هو تحرير الوعي من ثقافة الاحباط واليأس والخنوع، بما يسهم في بناء الذاكرة الجماعية وتعزيز القيم واستشراف المستقبل، واستعادة البنية الفكرية لحيويتها، وتدعيم المنهج تربوي العلمي الشامل ليطال الأجيال الجديدة، كما يجدر بنا أن نؤكد أنه لا ينبغي أن نُعالج بفوبيا مضادة؛ إذ سننخرط حينها في دوامة من مديح العنصرية بكراهية تبادلية يتم تغذيتها بمشاعر الكراهية من الأطراف كافة.

يتزايد هذا القلق مع حيادية المثقف وخاصة أصحاب العقول الراجحة، وأن لا تترك فراغاً للغة السائبة وما تسهم به وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في تمدد ثقافة الكراهية، لتصبح منهج قائم في متناول الأفراد ولغة سائدة، وإذا ما حصل ذلك سنكون من حيث ندري أو لا ندري نخدم «الصفقة» بإضافة قرون جديدة لها لتغدو بأكثر من قرن.. إنها شمولية الاستهدف. حينها يصبح الانسان خاضع لمنطق الجدوى الاقتصادية، كما في ورشة عمل المنامة، لتسليع الحقوق الوطنية، فكيف ينسج مثلًا: التغني بعدالة قضية فلسطين مع مشهد الكراهية للإنسان الفلسطيني؟ فهل حب القضية الفلسطينية يقتضي كره الإنسان الفلسطيني؟! لنسأل إذن: ما الهدف؟! لنجيب بوضوح: إنها فلسطين يا غبي.. فهي حب شامل كما شمولية الاستهداف ذاته!

المواجه بسلاح الثقافة، هي تعتبر عن عملية تحولية وصراعية طويلة الأجل، لأن تحديات الهوية هي رهن الاشتباك التاريخي الشامل، هكذا كان سؤال مارسيلو سفيرسكي في فكرة «ما بعد إسرائيل». لو يقرأ هؤلاء ما قاله عنه باستحالة الحل في الوقت الراهن، يمكن أن يوفّر الماهيّة الثقافية اللازمة لإحداث تحوُّل على أساليب بقاء دولة إسرائيل وسبُل الحياة فيها.

إن الاصرار على دور المثقف الفلسطيني المحوري في تأصيل الصراع وتفكيك المشروع الاستعماري الصهيوني، من خلال ممارسته أنماط المقاومة التي تهدم أنماط تشكّل الذوات الصهيونية المختلفة، هو إحدى مقتضيات واجب المواجهة في هذه المرحلة، بل في عمقها.. إنه تعبير عن الوعي الجمعي في اللحظة التاريخية الحاسمة، فالمسألة باتت تقف على حد: نكون أو لا نكون!

استرداد فلسطين..

من المفيد التذكير، بأن الوطنية لا تؤسس عداً ونقداً أو على ثقافة الجينات البشرية، بل على صدق الانتماء أولاً، وقيم الواجب أن نستعيد الغاية ويصبح الهدف الاخلاقي هو (استرداد فلسطين) وهي استرداد الرواية الفلسطينية وتنشيط الفعل الثقافي الإبداعي أدباً وفناً ومسرحاً وسرداً وقصة وتشكيلاً وتوثيقاً، وتحويلها إلى معركة وعي وتعبئة تربية وطنية وحزبية وفصائلية.. إنها معركة شاملة حقاً.

قالها يوماً ما أحد قادة العدو: «أن مصير الحرب سيتقرر في مكانين غرفة التوليد ومقعد الدراسة. وفي كل الحالات سيظل هناك من يُسمى احتلال البلاد ضيافة، وسيبقى هذا المنطق الغبي، يستولد أجيالاً جديدة تزرع الوطن بدمها وروحها ومهجة فؤادها، ولكن ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، بل يحيا بالكرامة ويتنفس بالحرية وبفلسطين والعروبة الحقة.

«إنها فلسطين يا غبي!» التي كلما حاولوا قتلها تعود أكثر قوة، أرضاً وشعبًا، في الخطاب الثقافيّ والسياسيّ، كون معنى فلسطين هو فلسطين الحقيقية والتاريخيّة، وعلى امتداد تواجد شعبها وأحرار الأمة والعالم.. إقرأ التاريخ أيها الغبي.. لتعرف أكثر.

آثار سورية: بين النهب والتدمير

لم تقتصر نتائج الحرب في سورية على الإنسان المدمى والمشلرد من بلاده والمدن المدمرة وسبل العيش التي تقطعت، ولكن امتدت آثارها لتصل إلى ثروات البلاد وآثارها التي أعمل فيها التخريب والنهب، فما نجا من عبوات إرهابيي داعش، وجد طريقه على يد إرهابيين ولصوص آخرين إلى قاعات المزادات السوداء حيث تباع وتشترى الحضارات بأبخس الأثمان.

ويجب الانتباه أيضا إلى أن قيمة هذه الآثار تحتل أيضا بعدا رمزيا سياسيا الآن وهذا ما يفسر وصول العديد منها إلى الكيان الصهيوني والذي يحتفظ بها لأغراض أيديولوجية خاصة به وبمشروعه التزويري، كما أن الكثير منها والتي تسربت عبر الحدود التركية والأردنية وجدت طريقها إلى باقي أنحاء العالم.

لا يمكن الآن بالقطع معرفة حجم الآثار التي تم نهبها ومقدار ثمنها وهي التي لاتقدر بثمن، حيث لا يمكن حتى الآن معاينة الكثير من المواقع وتحديد الأضرار التي لحقت بها أو إجراء إحصاء فعال للقطع الأثرية لمعرفة مقدار ما اختفى منها، مع العلم أن الكثير منها ربما لم تكن مصنفة وتم الاستيلاء عليها مباشرة من مواقع الحفريات التي سيطر عليها الإرهاب، ما يعني أن الآثار السورية تعرضت بالفعل لمذبحة كبرى لا يمكن حصر آثارها.

وحسب تصريحات أدلى بها السيد محمود حمود مدير الآثار والمتاحف في سوريا، لوكالة «سبوتنيك» الروسية، فإن ما لايقل عن 10 آلاف موقع أثري تعرض الكثير منها للدمار والنهب والتنقيبات غير الشرعية، والتلال الأثرية المنتشرة في كل بقاع سوريا هي عبارة عن حضارات متعاقبة فوق بعضها البعض، وقد كانت عرضة للتنقيبات غير القانونية التي دمرت الحضارات السورية ونهبت محتوياتها وكنوزها.

وأضاف حمود: هناك ما لا يقل عن مليون قطعة أثرية ذهبت خارج الحدود خاصة إلى تركيا والكيان الصهيوني والأردن، وهناك أبنية تاريخية تعرضت إلى دمار كبير كما في حلب القديمة والأسواق والمدينة القديمة في دير الزور، وفي كثير من المواقع الأخرى.

ولقد وجه المسؤول السوري أصابع الاتهام إلى تركيا التي قال إنها لعبت دورا كبيرا في التخريب الذي تعرضت له المواقع الأثرية في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، ويبين أن الدمار أصاب أيضا المواقع الأثرية التي احتلتها السلطات والجيش التركي، وقصفها قبل أن يحتلها، حيث قام بقصف معبد عين دار في منطقة عفرين والذي يعود للألف الأول قبل الميلاد، وموقع براد الذي يحتوي على ضريح القديس مار مارون شفيع الطائفة المارونية المسيحية.

ويكمل: كان هناك تنقيبات مخيفة تتم على يد المجموعات الإرهابية التي تعمل تحت راية الاحتلال التركي للمنطقة، وكان هناك استباحة لهذه المواقع الأثرية مثل موقع جنديروس التي نقبت فيه بعثة سورية ألمانية حتى عام 2010.

ويؤكد محمود حمود أن مدنا أثرية بكاملها تعرضت للتخريب، ويستطرد: هناك مدن مهمة جدا تعرضت للاستباحة وفيها منشآت ومسارح تشبه تدمر على شكل مصغر، كبصرى الشام والتي تعرضت لتنقيبات مخيفة أودت بالكثير من المعالم الأثرية فيها.

ويتابع: في تدمر تعرضت آثار المدينة كمعبد بل ومعبد بعل شمين وقوس النصر والمداخل البرجية للنهب والدمار، كما نهب متحف معرة النعمان الذي يضم أرشيف مدينة إيبلا التي تعود للألف الثالثة قبل الميلاد، وسرق منها نحو 16 ألف رقيم كتب باللغة المسمارية، بالإضافة إلى سرقة آلاف اللقى الأثرية. حيث سرق من متحف الرقة ما لا يقل عن 6 آلاف قطعة أثرية، غير ما كان موجود في المستودعات، يذكر أيضا أن هناك المدن المنسية شمال غرب سوريا الواقعة بين حلب وإدلب، حيث تعرض أكثر من 700 مدينة منها إلى الدمار والتخريب والهدم، وهو شيء يندى له الجبين، وكارثة حقيقية أصابت التراث العالمي.

وعن كميات الآثار والقطع المسترجعة والتي تم حمايتها من التهريب يقول حمود لدينا حتى الآن ما لا يقل عن 21 ألف قطعة مستعادة من هذه المواقع، وأخرها في أفاميا وقبل ذلك من غوطة دمشق، وهناك لقى مميزة تم إعادتها، وكان هناك أكثر من معرض في دار الأوبرا لهذه القطع.

وحول الإجراءات لحماية التراث والتاريخ السوري قال حمود إن مديرية الآثار والمتاحف أنشأت مكتب استرداد القطع لملاحقة هذه القطع، ومتابعة أي قضية تثار في وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي، ويتم متابعتها عبر الأقنية المختلفة كالأنتربول الدولي وعبر الجهات القضائية وغيرها، ولدينا أكثر من قضية.

ويذكر كمثال على ذلك: أوقفنا بيع أكثر من قطعة أثرية في المزادات العالمية كما حصل في لندن، حيث نجحنا بوقف بيع تمثال آشوري يعود إلى نهاية القرن الثاني قبل الميلاد، عثر عليه في دور كاتلين أو ما يسمى تل الشيخ حمد شرقي دير الزور.

كما وجه حمود رسالة من أجل المساعدة في عمليات الترميم التي تجري في سوريا، كون هذا التراث الإنساني لا يخص سوريا وحدها، بل هو تراث عالمي، لا سيما أن الكثير من هذه المواقع مسجلة على لائحة التراث العالمي اليونيسكو كما في حلب القديمة وتدمر.

أعدمهم الاحتلال البريطاني في سجن عكا
يوم ١٩٣٠/٦/١٧
في ضمير شعبنا إلى الأبد

أنا ساعةُ النفسِ الأبيّهْ الفضلُ لي بالأسبقيّهْ
أنا بِكرُ ساعاتٍ ثَلاثٍ، كلُّها رمزُ الحميّه
بنتُ القضيّة إنَّ لي أثرا جليلاً في القضيّه
أثرَ السيوفِ المشرفيِّـــة، والرماحِ الزاعبيّه
أودعتُ، في مُهج الشبيـــبةِ، نفحةَ الروحِ الوفيّه
لا بدَّ من يومٍ لهم يَسقي العِدى كأسَ المنيّهَ
قسماً بروح «فؤادَ» تَصْـــعَدُ من جوانحه زكيّه
تأتي السماءَ حفيَّة فتحلّ جنَّتها العليّه
ما نال مرتبةَ الخُلودِ بغير تضحيةٍ رضيّه
عاشتْ نفوسٌ في سَبيـــلِ بلادها ذهبتْ ضحيّه

أنا ساعةُ الرجلِ العتيدِ أنا ساعةُ البأسِ الشديدِ
أنا ساعةُ الموتِ الـمُشَررِفِ كلَّ ذي فعلٍ مجيدِ
بطلي يُحطِّم قيدَهُرمزاً لتحطيم القيودِ
زاحمتُ مَنْ قبلي لأَ سْـــبقَها إلى شرفِ الخلودِ
وقدحتُ، في مُهجِ الشَّبابِ، شرارةَ العزمِ الوطيدِ
هيهات يُخدَعُ بالوعودِ، وأنْ يُخدَّرَ بالعهودِ
قسماً بروحِ «محمد» تلقى الردى حلوَ الورودِ
قسماً بأمَّكَ عند مَوْ تِكَ، وَهْي تهتف بالنشيدِ
وترى العزاءَ عن ابنها في صيته الحَسَنِ البعيدِ
ما نالَ مَن خدم البِلادَ أجلَّ من أجرِ الشهيدِ

أنا ساعةُ الرجلِ الصبورِ أنا ساعةُ القلبِ الكبيرِ
رمزُ الثَبات إلَى النِّهايَةِ، في الخطيرِ مِنَ الأمورِ
بطلي أشدُّ على لقاءِ الموتِ من ضُمّ الصخورِ
جذلانُ يرتقبُ الردى فاعجبْ لموتٍ في سرورِ
يلقى الإلهَ «مُخضَّبَ الْـكَفَّينِ» في يومِ النشورِ
صبرُ الشبابِ على المصابِ، وديعتي مَلءَ الصدورِ أنذرتُ
أعداءَ البِلادِ بِشَرِّ يومٍ مُستطيرِ
قسماً بروحَكَ يا «عطاءُ»، وجنّةِ الـمَلكِ القديرِ
وصغَارَكَ الأشبالِ تَبْـــكي الليثَ بالدمعِ الغزيرِ
ما أنقذ الوطنَ المفَدْدَى غيرُ صبَّارٍ جسورِ

نصمد ونقاتل طبعا..

أحمد.م.جابر

تعيش الشعوب في تاريخها نوازل وكوارث كثيرة، قد تكون في بعض الأحيان أكبر من قدرتها على التحمل، ولكن التاريخ يعلمنا أنه دائمًا ما تجد نبتة خضراء طريقها في شقوق صخرة صلدة، لتصعد إلى الشمس.

وتاريخ شعبنا ليس استثنائا ولا خارجًا عن قوانين التاريخ التي تحدد مصيره موضوعيًا وذاتيًا، وهذه الظروف طالما صعدت بشعوب إلى فضاء الحرية والتقدم، وطالما أيضًا أودت بشعوب أخرى إلى حفر الفناء والبدد ،إلى أي فئة نريد أن ننتمي؟ هل سنجلس في زاوية التاريخ كقطة جريحة تلعق جراحها فلا تزيدها إلا ألمًا وفسادًا، أو ننهض بيقين وإيمان فننتزع حقنا وحريتنا ومستقبل أبنائنا؟

في هذا الصراع الطويل الذي يخوضه شعبنا مع الحركة الصهيونية وحلفائها، نحن شعب ضعيف موضوعيًا، لا نحظى بحلفاء مسلحين بالنووي، ومراكز المال، وعصابات الإعلام الفاجر، ولكننا نمتلك ذاتيًا من المقومات ما يساعدنا على النهوض، والصمود على الأقل إن لم يكن الانتصار.

نقف اليوم على مفترق الشهداء والتضحيات العظيمة التي قدمها شعبنا، وعلينا أن نختار بين الركون إليها والتزام خطها، أو تجاهلها والقبول بالعيش خانعين مغلوبين، نخسر هويتنا وإنسانيتنا ومستقبلنا ونتحول إلى عبيد..

إنها «صفقة القرن».. التي على ما يبدو آخر الاعيب المستعمر المحتل تطل برأسها البشع، ليحف بها عبيد المستعمر الذين اختاروا الانضواء تحت عباءته والتسبيح بحمد إذلاله لهم، من عرب استكانوا وباعوا، فماذا نفعل في مواجهتها؟ نفعل ما فعلناه دائما عبر مائة عام: نصمد ونقاتل.. ليس غير.

ولكن هذا يتطلب منا تفعيل أسلحتنا الذاتية، والتغلب على بؤسنا الداخلي، وامتلاك اليقين بقدرة شعبنا على لملمة زمام نفسه وتجاوز ما يعتمل في جسده من دمامل تفتك بالشعب أكثر مما تفتك بصناعها والمتسببين بها.

يبقى الأمل أن ينهض الشعب فيعيد ترتيب جدول أعماله فيلفظ كل ما يعيقه، ويتغلب على عوامل انقسامه متوحدًا على برنامج وطني شامل يوحد جميع الفلسطينيين في كل مكان، لا يفرق بينهم في الهدف السامي الذي يسعون إلى تحقيقه؛ هدف الحرية واستعادة الوطن وعودة اللاجئين ودحر الصهيونية ودولتها العصابة نهائيًا ..في سبيل هذا ماذا نفعل الآن وكيف نستطيع أن ندفع بأنفسنا إلى هذا الطريق؟ كما هي العادة دائمًا: نصمد ونقاتل طبعا.

AL-HADAF
الهدف